



الجمهورية العربية السورية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة دمشق
كلية الاقتصاد
قسم المصارف والتأمين

إدارة وقياس الخطر الشامل في المؤسسات المالية

(دراسة ميدانية على المصارف العاملة في سورية)

قُدِّمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في الأسواق المالية

إعداد الطالبة: أنطوانيت حرب

إشراف أ.د: أحمد العلي

دمشق 2020 م

بِالْعِلْمِ يَدْرُكُ أَقْصَى الْمَجْدِ مِنْ أَمَمٍ ...

وَلَا رَقِيٍّ بِخَيْرِ الْعِلْمِ لِأَمَمٍ ...

ميراث خليل جبران

الإهداء

إلى سُكَّان قلبي ...

إلى من يبذلون أنفسهم رخيصةً في سبيل منعة وطننا الغالي ووحدته وحرّيته، ويروون بدمائهم الطاهرة تراب هذا الوطن ...

شهداء سورية الأبرار

إلى قدوتي الأولى ومثلي الأعلى، ونبراسي الذي ينيّر دربي، إلى من أعطاني ولم يزل يعطيني بلا حدود، إلى من رفعتُ رأسي عالياً افتخاراً به ...

والدي الغالي

إلى قلبي النابض، رمز الحبّ والحنان، إلى من شاركتني الألم والأمل وأشعلت شموع التضحية حباً، إلى أجمل ابتسامة في حياتي، إلى صديقتي الحميمة ...

أمّي الغالية

إلى المحبة التي لا تنتضب، والخير بلا حدود، إلى من شاركتهم حياتي وأشاركهم ذكرياتي، إلى من كانوا الصدر الدافئ الذي ألجأ إليه ...

أخوأيّ الغاليين يزن ومجد

إلى أروع من جسّد الحبّ بكل معانيه، فكان الصديق والحييب والشريك، إلى من كان قلبه ملجأً في لحظات ضعفي، إلى رفيق دربي ...

زوجي الغالي حبيب

إلى الرّوح التي سكنت أحشائي، ورآها قلبي قبل عيني، إلى العينين الملهمتين اللتين استمدّ منهما القوّة والاستمرار، أعذب ما في عمري ونور عيوني ...

ابنتي الغالية اليانا

إلى الذين رافقوني، وشجّعوا خطوتي عندما غالبتها الأيام، لكم مني حبّي وامتناني ...

عائلتي وأصدقائي

إليهم جميعاً أهدي هذا العمل المتواضع

الشكر والتقدير

أستفتح شكري وتقديري إلى صاحب القلب الكبير، والنفس الطويل، والعلم الوفير، الذي غمرني بعطفه، ورعاني بحسن توجيهه وإرشاده، الدكتور أحمد العلي، أتقدم له بوافر الشكر، وعظيم الامتنان، على قبوله مشكوراً الإشراف على هذه الرسالة التي هي نتاج إرشاداته وتوجيهاته.

وكذلك أتقدم بجزيل الشكر والعرفان إلى أعضاء لجنة التحكيم والمناقشة الموقرة: الأستاذ الدكتور: أكرم حوراني، والدكتور: مطيع الشلبي، لموافقته الكريمة على مناقشة هذه الرسالة، وإغنائها بملاحظاتهم القيمة التي ستكون موضع اهتمام كبير، لما تمثله من إضافة مهمة إليها.

كذلك أتقدم بخالص الشكر لجامعة دمشق ذلك الصرح الشامخ، وأخص بالذكر كلية الاقتصاد، بكل كادرها التعليمي والإداري، لما يبذلونه من جهود في سبيل سير العملية التعليمية.

ختاماً أسأل الله أن يحقق هذا البحث غايته الأساسية بأن يكون منهلأ مفيداً بالإسهام في خدمة العلم.

الباحثة

فهرس المحتويات	
الموضوع	رقم الصفحة
الحكمة	أ
الإهداء	ب
الشكر والتقدير	ج
فهرس المحتويات	د
فهرس الجداول	ز
فهرس الأشكال والرسوم التوضيحية	ح
فهرس الملاحق	ط
ملخص البحث	ي
الإطار العام للدراسة	1
مقدمة البحث	1
مشكلة البحث	2
أهمية البحث	3
أهداف البحث	3
الدراسات السابقة	3
فرضيات البحث	8
منهجية البحث	8
مجتمع وعينة الدراسة	9
الفصل الأول: المخاطر المصرفية وأهميتها في لجنة بازل للرقابة المصرفية	10
المبحث الأول: مفهوم المخاطر المصرفية وأنواعها	12
أولاً: تعريف المخاطر	12
ثانياً: أنواع المخاطر التي تواجه المؤسسات المالية	13
ثالثاً: العلاقة بين المخاطر المصرفية	18
المبحث الثاني: إدارة المخاطر بين مقررات بازل 1 وبازل 2	19
أولاً: اتفاقية بازل 1	19
ثانياً: اتفاقية بازل 2	24

33	المبحث الثالث: أهمية المخاطر التشغيلية في بازل 2
33	أولاً: تعريف مخاطر التشغيل
35	ثانياً: أسباب زيادة الاهتمام بمخاطر التشغيل
37	ثالثاً: مخاطر التشغيل وفق اتفاقية بازل 2
41	رابعاً: إدارة المخاطر التشغيلية
42	خامساً: أساليب قياس المخاطر التشغيلية
44	الفصل الثاني: الاتجاه نحو تعريف وقياس شامل للخطر
46	المبحث الأول: الانتقادات الموجهة لبازل 2 والانتقال لتبني بازل 3
46	أولاً: تقييم اتفاقية بازل 2
50	ثانياً: اتفاقية بازل 3
56	المبحث الثاني: الحاجة إلى إيجاد مقياس شامل للخطر
57	أولاً: جوانب القصور في تحديد وقياس المخاطر وفق بازل 2
64	ثانياً: إسهامات بازل 3 في تطوير معالجة المخاطر
67	ثالثاً: دواعي إيجاد مقياس شامل للخطر
71	المبحث الثالث: نموذج مقترح لقياس وإدارة الخطر الشامل
71	أولاً: تعريف وتحديد جديد للمخاطر
74	ثانياً: آلية مقترحة لتحديد وقياس الخطر
93	ثالثاً: نماذج عن مخرجات منهجية محاسبة المخاطر
99	الفصل الثالث: قياس المخاطر في المؤسسات المالية السورية
100	المبحث الأول: واقع قياس وإدارة المخاطر في المصارف المدروسة
100	أولاً: لمحة عن المصارف المدروسة
103	ثانياً: المخاطر التي تتعرض لها المصارف المدروسة
106	ثالثاً: قياس المخاطر لدى المصارف المدروسة
115	رابعاً: إدارة المخاطر لدى المصارف المدروسة

117	خامساً: كفاية رأس المال
119	المبحث الثاني: تطبيق منهج محاسبة المخاطر في المصارف المدروسة
120	أولاً: حالة افتراضية عن قياس مخاطر الائتمان
121	ثانياً: حالة افتراضية عن قياس مخاطر السوق
122	ثالثاً: دراسة حالة افتراضية عن قياس المخاطر بشكل شامل
140	المبحث الثالث: اختبار الفرضيات
140	أولاً: اختبار الفرضية الأولى
143	ثانياً: اختبار الفرضية الثانية
145	النتائج والتوصيات
149	المراجع
I	الملاحق

فهرس الجداول		
رقم الصفحة	عنوان الجدول	رقم الجدول
29	تقسيم رأس مال المصارف	1-1
30	شرائح رأس المال	2-1
32	ملخص محاور بازل 2	3-1
42	الإفصاحات المتعلقة بالمخاطر التشغيلية	4-1
79	أوزان نطاق القيم	1-2
82	عوامل التعرض لمخاطر الائتمان	2-2
83	عوامل التعرض لمخاطر السوق	3-2
84	عوامل التمويل المستقر المطلوبة وفق بازل 3	4-2
94	نموذج تقرير المخاطر حسب المنتج	5-2
95	ملخص قوالب أفضل الممارسات	6-2
96	نموذج تقرير المخاطر حسب فئات أفضل الممارسات	7-2
97	نموذج تقرير المخاطر حسب مكونات العمل	8-2
123	التسهيلات الائتمانية المباشرة في 2018/12/31	1-3
125	قيم عوامل التعرض للمخاطر للمنتجات الثلاث	2-3
126	أوزان قيم المعاملات	3-3
126	الخطر الأساسي للمنتج الأول	4-3
126	الخطر الأساسي للمنتج الثاني	5-3
127	الخطر الأساسي للمنتج الثالث	6-3
128	مكونات العمل لدى المصارف المدروسة	7-3
130	تقرير مخاطر حسب مكونات العمل للمنتج الأول	8-3
132	حساب مؤشر تخفيف المخاطر	9-3
133	تقرير مخاطر حسب مكونات العمل للمنتج الثاني	10-3
135	تقرير مخاطر حسب مكونات العمل للمنتج الثالث	11-3
137	تقرير المخاطر حسب المنتج	12-3
138	تطور التسهيلات الائتمانية المباشرة في 2019\1\2	13-3
142	بيانات حساب الخطر الأساسي	14-3
142	حساب الخطر الأساسي	15-3

فهرس الأشكال والرسوم التوضيحية		
رقم الصفحة	عنوان الشكل	رقم الشكل
27	الدعائم الثلاث لاتفاقية بازل 2	1-1
85	حساب الخطر الأساسي/ الشامل	1-2
89	حساب مؤشر تخفيف المخاطر	2-2
90	فئات أفضل الممارسات الخاصة بمكوّن العمليات	3-2
92	حساب الخطر المتبقي	4-2

فهرس الملاحق		
رقم الملحق	عنوان الملحق	رقم الصفحة
1	التسهيلات الائتمانية لدى المصرف الدولي للتجارة والتمويل	I
2	التسهيلات الائتمانية لدى بنك بيمو السعودي الفرنسي	II
3	التعرضات الائتمانية لدى بنك الشام	III
4	تحليل الحساسية لأسعار الفائدة لدى المصرف الدولي للتجارة والتمويل	IV
5	تحليل الحساسية لأسعار العملات لدى المصرف الدولي للتجارة والتمويل	V
6	تحليل الحساسية لأسعار الفائدة لدى بنك بيمو	VI
7	تحليل الحساسية لأسعار العملات لدى بنك بيمو	VII
8	تحليل الحساسية لأسعار العملات ومعدل العائد لدى بنك الشام	VIII
9	كفاية رأس المال لدى المصرف الدولي للتجارة والتمويل	IX
10	كفاية رأس المال لدى بنك بيمو السعودي الفرنسي	X
11	كفاية رأس المال لدى بنك الشام	XI

ملخص البحث

تعدُّ المخاطر المصرفية من أهم الموضوعات التي تشغل بال المصرفيين على المستوى العالمي، وخصوصاً في العقدين الأخيرين، في أعقاب الأزمات المالية والمصرفية التي عصفت في العالم. حيث اتضح أن أهم أسباب تلك الأزمات، هي تزايد المخاطر المصرفية التي تواجه البنوك من ناحية، وعدم القدرة على تحديدها وإدارتها بصورة جيدة من ناحية أخرى. الأمر الذي يظهر ضرورة العمل على إيجاد طرق ومنهجيات حديثة في قياس وإدارة المخاطر (المالية وغير المالية)، تقوم بقياس شامل للمخاطر، الأمر الذي يساهم في تلافي الوقوع في الأزمات المالية مستقبلاً.

يهدف هذا البحث إلى معالجة جوانب القصور في تقنيات قياس وإدارة المخاطر الحالية، من خلال تقديم إطار مقترح لقياس المخاطر (المالية وغير المالية)، من خلال منهجية محاسبة المخاطر، وبالتالي تحديد شامل لحجم المخاطر التي تتعرض لها المؤسسة المالية. كما يهدف هذا البحث إلى بيان مدى إمكانية تطبيق هذا الإطار المقترح في المؤسسات المالية العاملة في الجمهورية العربية السورية.

ومن أجل تحقيق هذه الأهداف قامت الباحثة، بعد عرض الإطار النظري للدراسة، بإجراء دراسة ميدانية وتطبيقية على عيّنة من المصارف السورية، وذلك بهدف توضيح الإطار النظري للدراسة، وبيان مدى إمكانية تطبيق منهجية محاسبة المخاطر عملياً في تلك المصارف.

توصلت هذه الدراسة إلى أن طريقة محاسبة المخاطر، تُعد منهجية مناسبة لقياس المخاطر في المؤسسات المالية، توفر قياس شامل للمخاطر المالية وغير المالية، كما أنها تعتمد على الأسس المحاسبية البسيطة والواضحة، بعيداً عن التقنيات المعقدة لحساب المخاطر كتقنية var. وعلى الرغم من ذلك، فإنه يتعذر على المصارف السورية حالياً تبني طريقة محاسبة المخاطر، نظراً لعدم توفر البنية التحتية اللازمة.

الإطار العام للدراسة

أولاً: المقدمة:

تعد الصناعة المصرفية من أكثر الصناعات تعرضاً للمخاطر، سيما في عالمنا المعاصر، حيث تعاظمت هذه المخاطر، وتغيرت طبيعتها في ظل تطورات العمل المصرفي، وتنامي استخدام أدوات مالية جديدة، ساعد على خلقها التقدم التكنولوجي الهائل في الصناعة المصرفية. ومن هنا فقد اكتسب موضوع إدارة المخاطر أهمية متزايدة لدى المصارف، حيث أدرجته لجنة بازل كأحد المحاور الهامة لتحديد الملاءة المصرفية.

ويعدّ موضوع إدارة المخاطر من أهم الموضوعات التي تشغل بال المصرفيين، وتستحوذ على جل اهتمامهم على المستوى العالمي، وخصوصاً منذ السنوات القليلة الماضية، حيث أثارت الأزمات المصرفية المتتالية¹ اهتمام المسؤولين المصرفيين، ليس في الدول التي حدثت فيها تلك الأزمات فقط، ولكن أيضاً على المستوى المصرفي الدولي، وخصوصاً المؤسسات المالية الدولية، وبصفة خاصة بنك التسويات الدولية وصندوق النقد الدولي.

انعكست ظاهرة تزايد المخاطر المصرفية على المؤسسات الدولية، وخصوصاً لجنة بازل للرقابة المصرفية، حيث قامت اللجنة بإجراء تعديل جوهري على اتفاقية بازل 1 الصادرة 1988، والتي كانت تطالب البنوك بالاحتفاظ بمعدل كفاية رأس المال مناسب (8%) لتغطية مخاطر الائتمان فقط. حيث أضافت اللجنة في عام 1996، أهمية احتفاظ البنوك برأس مال يغطي نوعاً آخر من المخاطر وهي مخاطر السوق²، على أن تلتزم بهذه الإضافة اعتباراً من 1998، ولهذا اطلق البعض على هذا التعديل

¹ اعتباراً من الأزمة المالية في المكسيك في نهاية عام 1994، ومروراً بالأزمات المالية في دول جنوب شرق آسيا والبرازيل وروسيا وتركيا والأرجنتين.

² تشمل مخاطر السوق 4 أنواع من المخاطر، وهي: سعر الصرف، سعر الفائدة، أسعار السلع، ومخاطر تقلبات أسعار الأوراق المالية.

اتفاقية بازل 1.5، باعتبار ان هذا التعديل في اتفاقية بازل يعتبر تعديلاً جوهرياً، وقد كان السبب الرئيسي وراء هذا التعديل، هو تزايد تعرض المصرف لهذا النوع من المخاطر، بسبب تزايد سرعة العولمة المالية المستخدمة في المصارف.

وتماشياً مع الاتجاهات العالمية في هذا الصدد، بدأت البنوك مؤخراً في إنتاج سياسات لإدارة المخاطر ومراجعتها، واستحداث إدارات متخصصة، يكون هدفها التحكم في درجات المخاطر التي تتعرض لها المصارف خلال ممارسة نشاطاتها المتنوعة. ومن منطلق أهمية هذه الخطوة، فقد ألقى البحث الضوء على إدارة المخاطر، من خلال عرض للأنواع المختلفة للمخاطر التي تواجه العمل المصرفي، والدور الأساسي لإدارة المخاطر، وأهميتها بالنسبة للبنوك، حيث إنها عبارة عن نظام متكامل وشامل لتهيئة البيئة المناسبة، والأدوات اللازمة، لتوقع ودراسة المخاطر المحتملة، وقياسها، وتحديد مقدار أثارها المحتملة في أعمال البنك وأصوله وإيراداته، ووضع الخطط المناسبة لما يلزم، ولما يمكن القيام به لتجنب هذه المخاطر، ولكبحها والسيطرة عليها وضبطها للتخفيف من أثارها.

ثانياً: مشكلة البحث:

تتعرض المصارف لمجموعة متنوعة من المخاطر كمخاطر الائتمان، ومخاطر السيولة، ومخاطر سعر الفائدة، ومخاطر سعر الصرف، بالإضافة إلى المخاطر التشغيلية إلخ). وتقوم فكرة الإدارة المصرفية حتى هذه اللحظة على التعامل مع هذه المخاطر بشكل منفرد، بحيث يتم قياس وإدارة كل نوع من أنواع المخاطر بشكل مستقل عن الآخر، وذلك نتيجة عدم وجود مقياس موحد، يعكس كافة المخاطر التي يتعرض لها البنك.

وبرزت منذ حوالي العقد من الزمن بعض المحاولات لإيجاد طريقة أو منهج موحد يقيس كافة أنواع المخاطر التي تتعرض لها المؤسسات المالية، من خلال التعبير بشكل رقمي عن هذه المخاطر مجتمعة.

وبالتالي، فإن مشكلة هذا البحث تكمن في الإجابة على التساؤل التالي:

هل يمكن إيجاد منهج لقياس المخاطر بشكل شامل؟، بما يسمح للمؤسسات المالية بقياس مقدار تعرضها لمختلف المخاطر (المالية وغير المالية)، الأمر الذي يساهم في إدارة المخاطر بشكل أكثر فعالية.

ثالثاً: أهمية البحث:

في إطار سعي الجهاز المصرفي، في معظم دول العالم، إلى تطوير القدرات التنافسية في مجال المعاملات المالية، وفي ظل التطورات المتلاحقة، والأزمات المالية التي تشهدها الأسواق المالية العالمية، ومع تزايد المنافسة المحلية والعالمية، أصبح أي مصرف عرضة للعديد من المخاطر. بدأ التفكير في البحث عن آليات جديدة لمواجهة تلك المخاطر التي تواجه البنوك، وفي أول خطوة في هذا الاتجاه، تشكلت لجنة بازل للرقابة المصرفية.

وبالتالي، تتبع أهمية هذا البحث من الحاجة الكبيرة للمؤسسات المالية إلى إيجاد طريقة أو منهج لقياس الخطر الشامل الذي تتعرض له، يمكن من خلاله تعزيز إدارة المخاطر وضمان نجاح واستمرارية المؤسسة المالية.

رابعاً: أهداف البحث:

تهدف هذه الدراسة إلى ما يلي:

- 1- بيان الآثار السلبية للتعرض للمخاطر التي لم يتم تحديدها وقياسها.
- 2- توضيح جوانب القصور في الأدوات الحالية لقياس المخاطر وإدارتها.
- 3- بيان الحاجة إلى إيجاد مقياس عام، لقياس كل أنواع المخاطر (المالية وغير المالية).
- 4- العمل على إيجاد إطار مقترح لطريقة أو منهجية تقوم بقياس الخطر الشامل.

خامساً: الدراسات السابقة:

أ- الدراسات باللغة العربية:

1- دراسة خويص، راويه، 2011، "إدارة المخاطر التشغيلية وتطبيقها في المصارف السورية"، رسالة ماجستير، جامعة دمشق.

هدفت هذه الدراسة إلى التعريف بماهية المخاطر التشغيلية، والنظام المعتمد في إدارتها، والذي من شأنه أن يوفر قدراً أكبر من درجات الأمان للمصارف والمؤسسات المالية.

كما تشير هذه الدراسة إلى أهمية تعامل المؤسسات المالية مع المخاطر التشغيلية، باعتبارها فئة مميزة من المخاطر، ومعاملتها بالمثل، وبدرجة لا تقل أهمية عن المخاطر الائتمانية، والمخاطر السوقية، والعمل على توفير استراتيجيات واضحة، وأسس راسخة للرقابة الداخلية الفعالة، بالإضافة إلى إعداد تقارير داخلية وخطط طوارئ فعالة، كل ذلك من أجل ضمان فعالية إدارة المخاطر التشغيلية في المؤسسة بغض النظر عن حجمها ونطاق عملها.

2- دراسة الشمري، صادق، 2010، بعنوان "استراتيجية إدارة المخاطر المصرفية وأثرها على الأداء المالي للمصارف التجارية: دراسة تطبيقية على عينة من المصارف التجارية العراقية".

هدفت هذه الدراسة إلى قياس مدى تأثير إدارة المخاطر على أداء المصارف العراقية الخاصة، وذلك من خلال دراسة العلاقة بين المخاطر المصرفية والأداء المالي لتلك المصارف.

وقد استخدمت الدراسة عدد من المؤشرات والنسب المالية لقياس المخاطر المصرفية الأساسية (مخاطر الائتمان، السيولة، سعر الفائدة إلخ) في عدد من المصارف العراقية (مصرف الشرق الأوسط للاستثمار، ومصرف الائتمان العراقي، والمصرف الأهلي العراقي).

اعتمدت هذه الدراسة على المنهج الوصفي والمنهج الاستقرائي والمنهج التحليلي، وتوصلت إلى عدد من الاستنتاجات، أبرزها: إن مقاييس المخاطرة المصرفية التي يتعرض لها البنك ينبغي أن ترتبط بمقاييس

الربحية والسيولة والأمان. وإن إدارة المخاطر المصرفية قد أصبحت إحدى أهم المؤثرات في الموقف المالي للمصرف بسبب تصاعد المنافسة التي تعيشها المصارف.

كما توصلت هذه الدراسة إلى تفاوت تأثير أنواع المخاطر المصرفية على الأداء المالي، حيث إن مخاطر الائتمان في المصارف لها التأثير الأكبر، وذلك لأن الائتمان هي الوظيفة الأساسية التي تقوم فيها المصارف، بالإضافة إلى ضعف تحليل الجدارة الائتمانية للعملاء مما أدى إلى التعثر.

3- دراسة زيدان، إيهاب، 2008، "مدى تطبيق معايير بازل 2 على قطاع المصارف الخاصة في سورية"، رسالة ماجستير، جامعة دمشق، سورية.

هدفت هذه الدراسة إلى التعريف بلجنة بازل ومقرراتها، والمعايير التي تقوم عليها، والتطورات التي لحقت بانتقالها من مقررات بازل 1 إلى مقررات بازل 2، ومدى تطبيق المصارف الخاصة في سورية لهذه المقررات.

تأتي أهمية هذا البحث من أهمية تطبيق مقررات بازل 2 في سورية من قبل مصرف سورية المركزي، والتي بدأ العمل بها في بداية 2009، وعن الفوائد التي سيجنيها القطاع المصرفي في حال تطبيق هذه المقررات، حيث تركز المقررات على مسألة المخاطر ووجود إدارة لها، لمحاسبة ومراقبة وتقييم المخاطر، حيث تمكن البنوك من الاستغلال الأمثل للموارد، بما يتناسب مع العائد والربحية. وتعدل سياسة البنوك الائتمانية والمتعلقة بمنح الائتمان بحيث تربط المخاطرة بالعائد، مع التأكيد على تقليل الفجوة بين رأس المال الاقتصادي ورأس المال التنظيمي في حالة التطبيق، فرأس المال الاقتصادي هو رأس المال المطلوب لمواجهة كافة أنواع المخاطر، أما رأس المال التنظيمي هو حسابات رأس المال الموجودة إضافة إلى رأس المال المساند.

4- دراسة شهبون، لمياء، 2007، "معايير تقييم الأداء المصرفي في الجزائر"، رسالة ماجستير، جامعة دمشق، سورية.

بيّنت هذه الدراسة التطورات والتغيرات الاقتصادية الحاصلة في العالم، وانعكاساتها على أعمال البنوك، وازدياد أهمية دور هذه البنوك في تمويل التجارة الدولية، خاصة في ظل الاتجاه العالمي نحو التكتلات

الاقتصادية العملاقة، والثورة التكنولوجية المصرفية، وظهور الابتكارات المالية والمصرفية الجديدة، مما أدى إلى تعرض البنوك للعديد من المخاطر التي تنشأ من العوامل الداخلية، والتي تتعلق بنشاط وإدارة البنك، وكذلك من العوامل الخارجية الناتجة عن تغير البيئة التي يعمل فيها البنك. وقد أسهم ذلك في تطوير لجنة بازل لاتفاقية بازل 1، وإعداد اتفاقية جديدة أطلقت عليها اسم بازل 2.

وتوصلت هذه الدراسة إلى ضرورة قيام البنوك بعدة إصلاحات مالية ومصرفية، تمكنها من التكيف مع الوضع الاقتصادي الجديد، وذلك عن طريق توفير الوسائل المناسبة لإعداد استراتيجية فعالة على مستوى البنوك، والمؤسسات المالية لتحسن من أدائها، وتتمكن من التصدي للمعوقات التي تواجهها لتحقيق نتيجة فعالة.

ب- الدراسات الأجنبية:

1- Coso³, 2004, "Enterprise Risk Management- an Integrated Framework".

قامت هذه اللجنة بدراسة إدارة الخطر في المؤسسات المالية بشكل متكامل. وقد توصلت إلى أن الأخطار غير المسجلة وغير المقاسة، هي التي ساهمت في الأزمة المالية الحالية، والتي كانت عبارة عن مجموعة من كل الأصناف الرئيسية للخطر (خطر الائتمان، خطر السوق، خطر السيولة، بالإضافة إلى الخطر التشغيلي).

وتوصلت هذه الدراسة إلى ضرورة زيادة وعي المؤسسات المالية حول الحاجة إلى وجود إدارة قادرة على العمل على قياس الخطر الذي يمكن أن تتعرض له، وبشكل إجمالي أو شامل، بدلاً من قياس وإدارة كل صنف من المخاطر على حدة.

³ Committee of Sponsoring Organizations of the Treadway Commission.

2- Cruz, Marcelo, 2004, Operational Risk Modeling Analysis: Theory And Practice.⁴

يهدف هذا البحث إلى دراسة المخاطر التشغيلية، وبيان أهميتها، ومدى اختلاف طبيعتها عن بقية المخاطر التي تواجه المؤسسات المالية، وبيان الصعوبات المتعلقة بإدارة وقياس الخطر التشغيلي، وخصوصاً التي تتعلق بترجمة العمليات التشغيلية. حيث إن كل أنظمة قياس الخطر، واتفاقيات المحاسبة المقبولة عموماً GAAP، كانت خالية ومجردة من القدرة على ضم العمليات التشغيلية إلى تقارير المخاطر في المؤسسات المالية. حيث دائماً ما كانت المقاييس التشغيلية قابلة للتأويل والتفسير من قبل الإدارة، حيث لم تمتلك الإدارة قاعدة أو أساس نقدي واضح، يمكن أن يحصلوا من خلاله على مقياس لتأمين أو تقييم الخطر.

3- Hughes, Peter, 2007, "operational risk: the direct measurement of exposure and risk in bank operations"⁵.

نظراً لأنه يجب إدارة التعرضات exposures، والمخاطر risks، بفاعلية، فإن طريقة قياس المخاطر يجب أن تقدّم نتائج مناسبة ذات مغزى، ومتناسقة وقابلة للمقارنة. حتى الآن، لم تستطع المصارف حل هذه المشكلة المتعلقة بالمخاطر التشغيلية؛ أي إنشاء أداة أو طريقة قياس يمكن استخدامها عبر مختلف أعمالها، وفي النهاية، عبر الصناعة المصرفية ككل، لإنتاج مقاييس للمخاطر والتعرضات التشغيلية، بحيث تكون متسقة وقابلة للمقارنة.

تهدف هذه الدراسة إلى مناقشة النقص (العجز) الحالي في الاطار العملي لقياس التعرضات exposures والمخاطر risks التشغيلية.

وقد قدمت هذه الدراسة إطار مقترح لمعالجة هذا النقص (العجز) في قياس المخاطر التشغيلية، ويتضمن هذا الاطار المقترح مفهوم وحدة المخاطر risk unit، وفكرة أن مخاطر المعاملة التجارية transaction

⁴ Cruz, Marcelo, 2004, Operational Risk Modeling Analysis: Theory And Practice, Risk Books – a Division of Incisive Financial Publishing Ltd.

⁵ Hughes, Peter, 2007, **Operational Risk: The Direct Measurement Of Exposure and Risk In Bank Operations**, Journal of Risk Management in Financial Institutions, Volume 1, Issue 1, 1/ 12/ 2007.

ترتبط بقيمة هذه المعاملة transaction value band. كما تم توسيع نطاق العمليات التشغيلية لتشمل البيانات والتعرض للمخاطر المرتبط بالتطبيقات (البرامج). ويوفر هذا الاطار العملي منهجية لحساب المخاطر والتعرضات. كما يفترض هذا الاطار، ارتباط التعرض للمخاطر والخسائر التشغيلية الفعلية بنمذجة تفاعلية ومستمرة مع مرور الوقت، بما يضمن تحقيق الدقة في القدرة التنبؤية للمنهجية المقترحة.

4- D. Grody, Allan, & et al, 2011, Risk Accounting: a Next Generation Risk Management System for Financial Institutions⁶.

هدفت هذه الدراسة إلى النظر فيما إذا كان هناك حاجة إلى إنشاء إطار أكثر شمولاً لقياس التعرض للمخاطر، بالإضافة إلى وصف واختبار أحد المناهج الممكنة.

وقد توصلت هذه الدراسة إلى إيجاد وحدة مشتركة لقياس التعرض للمخاطر (كل أنواع المخاطر) تدعى "وحدة الخطر". واقترح منهجية لقياس المخاطر (المالية وغير المالية) تدعى "محاسبة المخاطر"، تقوم هذه المنهجية على قياس كل المخاطر التي تتعرض لها المؤسسة المالية من خلال ثلاث مقاييس وهي: الخطر الأساسي (الكامن)، ومؤشر تخفيف المخاطر، بالإضافة إلى الخطر المتبقي.

سادساً: فرضيات البحث:

ينطوي هذا البحث على الفرضيات التالية:

الفرضية الأولى: لا تختلف طريقة قياس الخطر الشامل بشكل جوهري عن طريقة قياس المخاطر لدى المؤسسات المالية في سورية.

الفرضية الثانية: لا يمكن حالياً تبني منهج محاسبة المخاطر في المؤسسات المالية في سورية.

⁶ D. Grody, Allan, & et al, 2011, **Risk Accounting: A Next Generation Risk Management System for Financial Institutions**, Enterprise Risk Management Symposium, Society of Actuaries, March 14-16, 2011.

سابعاً: منهجية البحث

المنهج الوصفي: الذي يعتمد على وصف موضوع وإشكالية البحث، وتحليل محدداتها، والحصول على نتائجها وتفسيرها.

المنهج التحليلي: وذلك من خلال جمع المعلومات المتعلقة بمشكلة البحث، وتحديد خصائصها، وتحليلها بهدف اختبار الفرضيات.

المنهج الاستقرائي: من خلال استقراء الواقع الحالي للمخاطر التي يواجهها العمل المصرفي، ودراسة مفرداته ومتغيراته، بهدف اكتشاف طبيعة العلاقات التي تحكم تلك المتغيرات.

الجانب العملي: سيعتمد على الأسلوب المسحي في جمع البيانات والمعلومات المتعلقة بالمصارف السورية، واللازمة لوضع الأسس العملية والعلمية المقياس المقترح.

ثامناً: مجتمع وعينة الدراسة:

مجتمع الدراسة: المؤسسات المالية العاملة في سورية.

عينة الدراسة: المصرف الدولي للتجارة والتمويل، بنك الشام، بنك بيمو السعودي الفرنسي.

الفصل الأول

المخاطر المصرفية وأهميتها في لجنة بازل للرقابة المصرفية

شهد القطاع المالي والمصرفي تطورات متلاحقة في العقود القليلة الماضية، حيث تزايدت أنواع المخاطر التي تتعرض لها المصارف، وتباينت حدّتها، ونظراً لأهمية وخطورة القطاع المالي والمصرفي، ولذلك بدأ التفكير في البحث عن آليات لمواجهة تلك المخاطر، وخاصةً من الدول الصناعية الكبرى، فكان أول خطوة في هذا الاتجاه هو تشكيل لجنة بازل للرقابة المصرفية مع نهاية عام 1974، والتي اهتمّت بمخاطر الائتمان بدايةً، ولاحقاً بمخاطر السوق، وقُدّمت توصياتها الأولى بشأن كفاية رأس المال في تموز عام 1988، والتي عُرفت باتفاقية بازل 1، وبدأ تطبيقها في عام 1992.

وقد أدّت جوانب القصور في اتفاقية بازل 1، إلى ضرورة إجراء مراجعة عامة لها، وتم إصدار اتفاقية جديدة سُمّيت بازل 2، وبدأ تطبيقها مع بداية عام 2007، وقد أضافت مخاطر التشغيل إلى اهتمامات لجنة بازل، وقد جاءت هذه الاتفاقية بنظرة أشمل وأدق لمخاطر المصارف، وطوّرت من أساليب إدارة المخاطر، بما يحقّق سلامة واستقرار النظام المالي والمصرفي.

ومن أجل البحث في المواضيع التي يتناولها هذا الفصل، فإنه يتضمن المباحث التالية:

المبحث الأول: مفهوم المخاطر المصرفية وأنواعها

أولاً: تعريف المخاطر

ثانياً: أنواع المخاطر التي تواجه المؤسسات المالية

ثالثاً: العلاقة بين المخاطر المصرفية

المبحث الثاني: إدارة المخاطر بين مقررات بازل 1 وبازل 2

أولاً: اتفاقية بازل 1

ثانياً: اتفاقية بازل 2

المبحث الثالث: أهمية المخاطر التشغيلية في بازل 2

أولاً: تعريف مخاطر التشغيل

ثانياً: أسباب زيادة الاهتمام بمخاطر التشغيل

ثالثاً: مخاطر التشغيل وفق اتفاقية بازل 2

رابعاً: إدارة المخاطر التشغيلية

المبحث الأول

مفهوم المخاطر المصرفية وأنواعها

تتمتع المخاطر المصرفية بأهمية كبيرة، باعتبارها السمة الأساسية التي تحكم العمل المصرفي، إذ تعدّ المخاطر جزءاً لا يتجزأ من العمل المصرفي، فهي مصدر للأرباح إذا تمّ إدارتها بشكل جيد، وسبب أساسي في الخسائر، إذا تمّ إغفالها، وعدم قياسها وإدارتها بشكل مناسب. لذلك تزداد باستمرار أهمية المخاطر في القطاع المالي والمصرفي، من حيث إدراكها وقياسها، وإدارتها، وخصوصاً في ظل الأزمات المالية المتلاحقة، والتي عصفت بالنظام المالية والمصرفي في دول كثيرة حول العالم.

أولاً: تعريف المخاطر:

يمثل تحقيق الأرباح الهدف الأساسي للمنشآت الاقتصادية بما فيها المؤسسات المالية، وغالباً ما يكون تحققها مرتبطاً بزيادة المخاطر، أي إن الخطر بالنسبة لهذه المصارف والمؤسسات يمثل حالة عدم التأكد التي تواجهها لجهة عدم تحقيق العوائد أو انحراف هذه العوائد عما هو متوقع.

وقد تناول العديد من الباحثين مفهوم المخاطر من وجهات نظر متعددة، فقد عُرِّفت المخاطر بأنها إمكانية حدوث انحراف في المستقبل، بحيث تختلف النواتج المرغوب تحقيقها عن النواتج المتحققة¹.

ويعرّف Joel Bessis المخاطرة بأنها: الآثار غير المواتية على الربحية والناجمة عن العديد من عوامل عدم التأكد، ويتطلب قياس المخاطرة، الوقوف على تأثير الأمور غير المواتية على الربحية، والتي تتم في ظل ظروف عدم التأكد².

كما تُعرّف بأنها مقياس نسبي لمدى تقلّب وتغيّر عائد التدفقات النقدية، الذي سيتم الحصول عليه في المستقبل³.

¹ Emmett J. Vaughan, 1997, Risk Management, John Wiley & Sons, Inc, USA., P P 8-9.

² Joel Bessis, 1998, Risk Management in Banking, John Wiley & Sons Ltd, P 5.

³ الهندي، منير، 1999، الإدارة المالية مدخل تحليلي معاصر، الطبعة الرابعة، المكتب العربي الحديث، القاهرة، مصر، ص 440.

وبالتالي، يمكن القول عن الخطر أنه "حالة يوجد فيها احتمال لتحقيق الخسارة أو احتمال لتحقيق نتائج غير مرغوبة مغايرة لما هو متوقع".¹ ويمكن تعريف الخطر أيضاً، على أنه "عدم انتظام العوائد حول العوائد المتوقعة، وتعود حالة عدم انتظام هذه العوائد إلى حالة عدم التأكد المتعلقة بالتنبؤات المستقبلية"²، فوجود الاحتمال يمثل الركيزة الأساسية، المشتراط توافرها، ليتمكن المصرف من القول أنه يواجه المخاطر.³

ثانياً: أنواع المخاطر التي تواجه المؤسسات المالية:

تتباين الأدبيات الاقتصادية في عرضها لأنواع المخاطر التي تتعرض لها المؤسسات المالية، إلا أن التقسيم الشائع لهذه المخاطر، يتضمن نوعين من المخاطر، هما: مخاطر الأعمال والمخاطر المالية⁴، حيث ترتبط مخاطر الأعمال بالطبيعة الأساسية للأعمال التجارية، وتتعامل مع حالات عدم التأكد التي تواجه المنشأة من حيث المبيعات المستقبلية، أو تكلفة مدخلات العملية الإنتاجية. وتدعى هذه المخاطر بمخاطر الأعمال لارتباطها بشكل مباشر بطبيعة أعمال المنشأة وظروف السوق التي تؤثر في هذه الأعمال.

أما المخاطر المالية، فهي تمثل بدورها، حالة عدم التأكد من قدرة المنشأة على تمويل منتجاتها أو خدماتها بتكلفة معقولة، أي أن هذه المخاطر ترتبط بالهيكل التمويلي للشركة وبنسبة الرافعة المالية فيها⁵، حيث تعتبر هذه النسبة مؤشراً على مدى توجه المنشأة في تمويل أصولها من المصادر الخارجية للتمويل ويعتبر ارتفاعها مؤشراً سلبياً، حيث تُعدّ المنشأة ذات الرافعة المالية المرتفعة أكثر عرضة لتقلبات أسعار الفائدة وأسعار الصرف.

¹ قصوعة، رغيد، قصار، سامر، 2009، إدارة المخاطر، منشورات جامعة دمشق، سورية، 2009، ص 2.

² العلي، أحمد، 2006، إدارة المحفظة الاستثمارية منشورات جامعة دمشق، سورية، 2006، ص 6.

³ إذ لا يمكن اعتبار أن المصرف يواجه خطراً إذا كان وقوع الخسارة مؤكداً، وكذلك الأمر بالنسبة للأرباح.

⁴ Don M. Chance, 2004, An Introduction to Derivatives and Financial Risk, Sixth Edition, Thomson South Western, 2004, p1.

⁵ تستخدم هذه النسبة لقياس مدى اعتماد المنشأة في تمويل أصولها على الأموال المقترضة ويتم احتسابها وفقاً للمعادلة التالية:

نسبة الرافعة المالية = (إجمالي الديون طويلة الأجل / مجموع الأصول) * 100، للمزيد انظر:

إسماعيل، إسماعيل، وآخرون، التحليل المالي، مطبعة وائل، الطبعة الثانية، عمان، الأردن، 2004، ص ص 255-256.

إذاً تواجه المؤسسات المالية مجموعة من المخاطر عند ممارستها لأعمالها المختلفة، وفيما يلي عرض لأهم هذه المخاطر¹:

1. مخاطر الائتمان:

وهي المخاطر الناتجة عن عدم تحقق التدفقات النقدية المنتظرة من القروض، أو توظيفات المصارف، أو المؤسسات المالية المختلفة، سواء بالمبلغ أو الوقت المحددين. وترتبط المخاطر الائتمانية بالتزام الطرف المقابل بالوفاء بالتزاماته المالية في الوقت المحدد والمبلغ المتفق عليه، ويتمثل حدوثها بإخلال ذلك الطرف في الوفاء بالتزاماته²، الأمر الذي يترتب على تلك المؤسسات خسائر مالية قد تهدد وجودها في حال تجاوزها حداً معيناً³.

تواجه كل أصناف المؤسسات المالية هذا النوع من المخاطر، حيث تتعرض المؤسسات المالية التي تقدم قروضاً أو تشتري سندات طويلة الأجل لهذا النوع من المخاطر بشكل أكبر من المؤسسات المالية التي تقدم قروضاً أو تشتري سندات قصيرة الأجل، مما يعني أن المصارف وشركات التأمين على الحياة تتعرض لمخاطر الائتمان بشكل أكبر من الصناديق المشتركة وشركات التأمين على الممتلكات والمسؤولية المدنية، وهذا يعود لاحتفاظ المجموعة الأولى في محافظها المالية بأصول ذات تواريخ استحقاق أكبر من الأخرى⁴.

¹ Saunders, Cornett, 2007, Financial Markets and Institutions, third edition, Mc Graw-hill, USA, P535.

² حيث تتمثل التزامات الطرف المقابل بدفع ما يتوجب عليه من دفعات خدمة القرض (المبلغ الأساسي + الفوائد المستحقة)

³ نتيجة طبيعة النشاط المالي الذي تمارسه المؤسسات المالية إضافة إلى نسبة الرافعة المالية المرتفعة فيها.

⁴ Saunders, Cornett, 2007, op cit, P535.

2. مخاطر السيولة:

وهي مخاطر الخسارة الناجمة عن عدم التوافق بين التدفقات النقدية الداخلة والتدفقات النقدية الخارجة، والتي يمكن أن تزداد بسبب عدم القدرة على بيع مركز معين (مخاطر سيولة الأصل asset liquidity risk)، أو تمويل مركز معين (مخاطر سيولة التمويل funding liquidity risk) أو كليهما¹.

أما العوامل المؤثرة في وجود مخاطر السيولة، فهي تنشأ من مصدرين داخلي وخارجي، كما يلي²:

أ- العوامل الداخلية المؤثرة في مخاطر السيولة:

- ضعف تخطيط السيولة من حيث عدم التناسق بين الأصول والخصوم من حيث آجال الاستحقاق.
- عدم تنويع أصول المحفظة المالية للمؤسسة، من حيث عدم احتفاظها بأصول سهلة التسييل.
- العمليات خارج الميزانية والتغيرات المفاجئة بها، قد تؤدي إلى حدوث مخاطر السيولة.

ب- العوامل الخارجية المؤثرة في مخاطر السيولة:

حالة الركود الاقتصادي، أو الكساد الذي يطرأ على الاقتصاد القومي، وما يتبعه من تعثر بعض المشروعات، وعدم قدرتها على سداد التزاماتها في مواعيد استحقاقها.

3. مخاطر سعر الفائدة:

هي المخاطر الناجمة عن تقلبات أسعار الفائدة، والتي قد يكون لها تأثير سلبي على إيرادات البنك ورأسماله، حيث تواجه البنوك هذه المخاطر نظراً لعملها كوسيط مالي، ولذلك تتطوي مخاطر أسعار الفائدة على تهديد كبير لأرباح البنك ورأسماله. الأمر الذي يتطلب من البنك إدارة مخاطر سعر الفائدة من خلال المحافظة على مستويات مقبولة بالنسبة للبنك. وهناك أوجهاً متعددة لمخاطر سعر الفائدة، أهمها اختلاف مواعيد الاستحقاق مقابل سعر الفائدة الثابت، وإعادة التسعير مقابل سعر الفائدة المتغير

¹ Banks, Erik & Dunn, Richard, 2003, Practical Risk Management, John Wiley & Sons, England, p21.

² الخطيب، سمير، 2005، قياس وإدارة المخاطر بالبنوك، منشأة المعارف، الإسكندرية، مصر، ص ص 113-114.

لأصول البنك، وخصومه، ومراكزه المالية خارج الميزانية¹. يوجد نوعان لمخاطر سعر الفائدة التي تتعرض لها المصارف بشكل خاص، والمؤسسات المالية بشكل عام، وهي²:

أ- مخاطر إعادة التمويل: تنشأ عند قيام المصارف بتمويل أصولها من خلال خصوم تكون تواريخ استحقاقها أقرب من تواريخ استحقاق تلك الأصول، وبالتالي فإن أي ارتفاع في أسعار الفائدة في تلك الفترة سوف يؤثر سلباً في ربحية المنشأة وقدرتها على تمويل أصولها من جديد.

ب- مخاطر إعادة الاستثمار: تنشأ هذه المخاطر إذا كانت تواريخ استحقاق الخصوم أبعد من تلك الخاصة بالأصول، وبالتالي فإن المصرف سيكون عرضة للخطر في حال انخفاض أسعار الفائدة خلال فترة تمويله لأصوله.

4. المخاطر السوقية:

وهي المخاطر التي ينتج عنها خسارة نتيجة للتغيرات غير المتوقعة في القيمة السوقية للأدوات المالية³. ويمكن أن تتجم مخاطر السوق النظامية (systematic market risk) عن حركة أسعار جميع أدوات السوق بسبب التغير في السياسة الاقتصادية مثلاً. أما المخاطر غير النظامية فتتسبب عندما يتحرك سعر إحدى الأدوات المالية بشكل يخالف باقي الأدوات المتماثلة (المتشابهة)، بسبب حدث خاص بالمؤسسة المصدرة لهذه الأداة المالية⁴.

5. مخاطر سعر الصرف:

وهي المخاطر الناجمة عن التغيرات التي يمكن أن تحصل في أسعار الصرف، وتؤثر في أصول ومطالب المصرف المقيمة بالعملات الأجنبية.

¹ BCBS, 2001, "Principles for the management and supervision of Interest Rate Risk", BIS.

² Barbara Casu & et al, 2006, An Introduction to banking, Pearson Education Limited, England, p263.

³ حشاد، نبيل، 2005، دليلك إلى إدارة المخاطر المصرفية، بيروت، لبنان، ص ص 23-24.

⁴ Shelagh Heffernan, 2005, Shelagh Heffernan, 2005, Modern Banking, John Wiley & Sons Ltd, England, p 107.

تحدث مخاطر أسعار الصرف نتيجة وجود مركز مفتوح بالعملات الأجنبية سواء بالنسبة لكل عملة على حدة، أو بالنسبة إلى إجمالي مراكز العملات، وأيضاً بسبب تقلب أسعار الصرف في الأجلين القصير والطويل، وكذلك لصعوبة التنبؤ بكيفية تحرك أسعار الصرف في المستقبل بدقة¹.

6. المخاطر السيادية والسياسية²:

تشير المخاطر السيادية عادةً إلى خطر تخلف حكومة بلد ما عن سداد الديون المستحقة عليها لبنك أو وكالة حكومية، وهي شكل خاص من مخاطر الائتمان، وفي هذه الحالات لا يستطيع البنك استرداد ديونه بسهولة، لأنه من غير المرجح أن يكون البنك قادراً على تحصيل ديونه (أو بعضها) عن طريق الاستحواذ على بعض أصول البلد، وهذا يخلق مشاكل كبيرة.

أما المخاطر السياسية، فتتجم عن تدخل حكومات بعض البلدان في عمليات المؤسسات المحلية أو الأجنبية العاملة فيها. الأمر الذي يوجب على القائمين على إدارة هذه المصارف إيلاء أهمية أكبر للمخاطر السيادية، والعمل بشكل جدي على تقييمها وإعطاء الوقت اللازم لفهم هذا النوع من المخاطر عن طريق تفحص سياسة تلك البلدان التي يتعاملون معها ومعرفة مدى استقرارها وانفتاحها على الخارج.

7. المخاطر التشغيلية:

تعرف بأنها مخاطر الخسارة التي الناجمة عن عدم كفاية أو فشل العمليات الداخلية، والأفراد، والأنظمة، أو التي قد تنشأ من أحداث خارجية لا علاقة للمصرف أو المؤسسة المالية بها. وتشمل هذه المخاطر بدورها المخاطر القانونية ومخاطر التكنولوجيا وفقاً لتعريف لجنة بازل، ولكنها لم تشمل المخاطر الاستراتيجية أو مخاطر السمعة³.

¹ حماد، طارق عبد العال، 2005، حوكمة الشركات (المفاهيم - المبادئ - التجارب)، الإسكندرية، مصر، ص 705.

² لمزيد من الاطلاع، انظر:

Shelagh Heffernan, 2005, op cit, p 112.

³ Barbara Casu & et al, 2006, op cit, p272.

ثالثاً: العلاقة بين المخاطر المصرفية:

لا يمكن الفصل بين المخاطر المصرفية التي يتعرض لها المصرف، حيث ترتبط جميع المخاطر المذكورة سابقاً فيما بينها، وتترك أثراً متشابهة، فمثلاً مخاطر عدم القدرة على الوفاء، قد تكون ناتجة عن تغيرات سعر الفائدة السائدة في السوق، مع اختلاف آجال استحقاق كل من أصول وخصوم المصرف، وبالتالي يجد المصرف نفسه غير قادراً على تمويل أصوله بتكلفة مناسبة، وبالتالي قد يعاني من أزمة السيولة، أو مثلاً سوء إدارة أحد البنوك لمحفظه القروض لديه، سوف يعرضه إلى زيادة المخاطر الائتمانية، الأمر الذي سيضعف من قدرته على إعادة تمويل أصوله، وبالتالي يواجه مخاطر السيولة (التي تنتج بدورها عن زيادة المخاطر الائتمانية)، الأمر الذي يؤدي إلى ارتفاع مخاطر الإفلاس¹.

وبالتالي يجب على البنوك أن تتفهم أن المخاطر هي جزء لا يتجزأ من العمل المصرفي، وهي مرتبطة بأي نشاط اقتصادي، باعتبارها مصدراً للأرباح والخسائر المتوقعة، وأنه يمكن للمصرف تعويضها في حال تمت إدارتها بالشكل المناسب، وبالتالي فإن على كل بنك من هذه البنوك أن يتبنى فلسفة المخاطر الخاصة به، منطلقاً في لك من فهمه العميق لطبيعة أنشطته، وبيئة أعماله، والمخاطر المرتبطة بها.

¹ لمزيد من الاطلاع، انظر:

Shelagh Heffernan, 2005, op cit, p 112.
Barbara Casu & et al, 2006, op cit, p276.

المبحث الثاني

إدارة المخاطر بين مقررات بازل 1 وبازل 2

يعود الاهتمام بموضوع كفاية رأس المال إلى منتصف القرن التاسع عشر، حيث صدر في ذلك الوقت قانون في الولايات المتحدة الأمريكية يحدد الحد الأدنى لرأسمال كل بنك، وفقاً لعدد السكان في المنطقة التي يعمل فيها، وفي القرن العشرين ازداد اهتمام السلطات الرقابية بموضوع كفاية رأس المال بسبب أزمة الكساد العالمية 1929-1932، بما أفرزته من إفلاس شركات كثيرة حول العالم، وذلك عن طريق وضع نسب مالية تقليدية، مثل حجم الودائع إلى رأس المال، وحجم رأس المال إلى إجمالي الأصول¹. وتُعدّ الفترة من عام 1974-1980، هي الفترة التي دفعت إلى التفكير الجدي بإيجاد صيغة عملية تطبق عالمياً لكفاية رأس المال، حيث أدى فشل اثنين من البنوك العالمية الرائدة عام 1974، وهما بنك (Bankhaus Herstatt) في ألمانيا، وبنك (Franklin National Bank) الأمريكي، إلى إنشاء لجنة دائمة للإشراف على البنوك من دول G10، بالإضافة إلى لوكسمبورغ وسويسرا، مقرها في بنك التسويات الدولية في بازل وتجتمع هذه اللجنة مرة كل 3 أشهر².

أولاً: اتفاقية بازل 1

أدت الإفلاسات الكبيرة في تلك الفترة التي لحقت بالبنوك الأوروبية والأمريكية، إلى سيطرت البنوك اليابانية على أسواق التمويل الدولية بنسبة قاربت 38%، وقد استمرت هذه الظاهرة لسنوات عديدة، حتى أن أكبر عشرة بنوك في العالم في تلك الفترة كانت من البنوك اليابانية، وبعد ذلك أدركت الدول الصناعية الكبرى مدى أهمية وخطورة القطاع المالي، وخاصة قطاع المصارف لذلك فقد حرصت الدول

¹ شاكر، علي إسماعيل، 2003، التطور التاريخي لكفاية رأس المال من البدايات إلى بازل 2، مجلة اتحاد المصارف العربية، أيار، 2003.

² Shelagh Heffernan, 2005, op cit, p 180.

العشر الغنية¹ G10، بالإضافة إلى كل من سويسرا ولوكسمبورغ على تشكيل لجنة تحت إشراف بنك التسويات الدولية بمدينة بازل السويسرية، وذلك في نهاية العام 1974، وأطلق عليها تسمية لجنة التنظيم والرقابة المصرفية (Committee on Banking Regulation and Supervision Practice). وهي لجنة استشارية فنية، لا تستند إلى أية اتفاقية دولية، وإنما أنشئت بمقتضى قرار من محافظي المصارف المركزية للدول الصناعية، وتتضمن قرارات وتوصيات اللجنة وضع المبادئ والمعايير المناسبة للرقابة على المصارف².

وفي عام 1988 قامت لجنة بازل، وإدراكاً منها بأن سلامة القطاع المصرفي تتوقف على حسن مواجهة المخاطر التي تتعرض لها المصارف، بإصدار اتفاقية كفاية رأس المال، لمواجهة مجموعة من الظروف التي حالت في ذلك الوقت دون تحقيق أوضاع المنافسة السليمة بين المصارف العالمية، ذات النشاط الدولي، فمع اتساع نشاط المصارف العالمية على مستوى العالم واختلاف مستويات وفاعلية الرقابة على المصارف في مختلف الدول، كان هنالك خوف لدى حكام المصارف في الدول العشر الكبرى من تدني رأس المال في المصارف، إلى مستويات خطيرة، بعد الآثار التي ولدتها المنافسة، وأزمة المديونية التي عصفت بأمريكا اللاتينية، بالإضافة إلى تخوفهم من أن تحقق بعض المصارف مزايا تنافسية، نتيجة لممارسة نشاطها في دول أقل تشدداً من حيث الإجراءات الرقابية المتبعة على المصارف³.

وقد حددت الاتفاقية نسبة 8% كحد أدنى لرأس المال لمواجهة مخاطر الائتمان في المصارف، ولم تقتصر الاتفاقية على وضع حدود دنيا لكفاية رأس المال في المصارف، بل قدرت أن مواجهة المخاطر المصرفية يتطلب مجموعة من القواعد والمبادئ في تنفيذ الرقابة على المصارف، فقامت اللجنة في عام 1997 بإصدار المبادئ الأساسية للرقابة المصرفية الفعالة " Core Principles For Effective

¹ تتألف الدول العشر الغنية من كل من : بلجيكا، فرنسا، كندا، إيطاليا، ألمانيا، هولندا، اليابان، السويد، المملكة المتحدة، الولايات المتحدة الأمريكية.

² شاكر، علي إسماعيل، 2003، مرجع سابق.

³ لمزيد من الاطلاع، انظر:

Shelagh Heffernan, 2005, op cit, p 181.

حسن، حمزة، 2015، دراسة أثر تطبيق معايير لجنة بازل على تحسين الأداء المصرفي بالتطبيق على المصارف الإسلامية، رسالة ماجستير، كلية التجارة، جامعة القاهرة، القاهرة، مصر، ص ص 4-5.

صندوق النقد العربي، 2004، الملامح الأساسية لاتفاق بازل 2 والدول النامية، صندوق النقد العربي، أبو ظبي، ص 15.

Banking Supervision"، كذلك قام صندوق النقد الدولي والبنك الدولي بتنفيذ برنامج تقييم القطاع المالي "Financial sector assessment program- FSAP"، ويهدف هذا البرنامج إلى تقييم وتحديد نقاط القوة ونقاط الضعف في القطاع المالي والمصرفي، ففي قطاع البنوك يتم تقييم أداء البنوك، وتحديد نقاط القوة والضعف باستخدام مؤشرات الـ (CAMELS)، وهي المؤشرات المتعلقة بكفاية رأس المال وجودة الأصول وجودة الإدارة والإيرادات والسيولة والحساسية للمخاطر، وفي إطار التقييم يتم وضع المقترحات المناسبة لتقوية ودعم القطاع المالي والمصرفي.

وخلال عقد التسعينات، وخاصة في نهايتها عند وقوع الأزمة المالية الآسيوية، ظهرت الحاجة إلى إعادة النظر في اتفاقية بازل لكفاية رأس المال، وأن الأمر يتطلب أكثر من مواجهة مخاطر الائتمان التي يمكن أن تتعرض لها المصارف، حيث أن هناك حاجة إلى ضمان استقرار النظام المالي في مجموعه، فضلاً عن إن المخاطر التي تواجهها المصارف، لم تعد تقتصر على مخاطر الائتمان، ومن هنا بدأ الإعداد لاتفاقية بازل الثانية¹.

1- أهداف بازل 1:

يمكن تلخيص الأهداف التي عملت بازل 1 على تحقيقها²:

- أ- المساهمة في الحفاظ على سلامة النظام المصرفي العالمي، من خلال احتفاظ البنوك برأس مال يتناسب مع حجم المخاطر التي تتعرض لها.
- ب- تقوية حدة المنافسة بين المصارف الناشطة على الساحة العالمية.
- ت- الاستمرار في تحسين الأساليب الفنية للرقابة على البنوك.
- ث- تسهيل عملية تبادل المعلومات المتعلقة بإجراءات وأساليب رقابة السلطات النقدية على البنوك.
- ج- العمل على إيجاد آليات للتكيف مع التحديات المصرفية العالمية، مثل العولمة المالية.

¹ صندوق النقد العربي، 2004، مرجع سابق، ص ص 11-14.

² حسن، حمزة، 2015، مرجع سابق، ص 5.

بعد مدة ليست بالطويلة، أدركت معظم الدول مزايا هذه الاتفاقية لتصبح معياراً متعارفاً عليه على المستوى العالمي وذلك مع تطبيقها على النظم المصرفية فيما يزيد عن مئة دولة. وبذلك تم الوصول إلى الهدفين الأساسيين للاتفاقية، وهما: تطبيق مستويات ملائمة لكفاية رأس المال، وخلق بيئة عمل أكثر سلاسة وشفافية.

2- تقييم اتفاقية بازل 1:

إن تطبيق اتفاقية بازل 1 كشف عن العديد من الإيجابيات التي يجب الحفاظ عليها وتطويرها، بالإضافة إلى بعض السلبيات، والتي يجب العمل على تلفيها، وفيما يلي عرض لأهم إيجابيات وسلبيات اتفاقية بازل 1:

أ- إيجابيات اتفاقية بازل 1¹:

- وضعت اللجنة الأولى لتوحيد معايير الرقابة المصرفية، وتحقيق نوع من العدالة في هذا المجال.
- سهولة التطبيق، بسبب اهتمامها بمخاطر الائتمان فقط، وسهولة المقارنة دولياً بين البنوك.
- زيادة مسؤولية المساهمين الرقابية على أعمال المصرف، بسبب وجوب زيادة رأس المال بزيادة حجم أصوله الخطرة سواءً بمساهمات جديدة أو بقروض مساندة.
- تشجيع المصارف على توظيف أموالها في أصول ذات أوزان مخاطر منخفضة، والموازنة المستمرة بين الأصول الخطرة وحجم رأس المال المقابل لها.

ب- جوانب القصور في بازل 1:

لا شك أن معيار بازل 1 قد ساهم إلى حد كبير في الاستقرار المصرفي العالمي وعزز المنافسة بين المصارف النشطة عالمياً، إلا أن التطور في النظام المصرفي جعل من معيار بازل 1 لا يلبي متطلبات

¹ حسن، حمزة، 2015، مرجع سابق، ص 13.

المرحلة الحالية والمستقبلية، وأصبح مؤشر غير كافي لقياس الصحة المالية المصرفية، ويمكن أن نعزو ذلك للأسباب التالية¹:

- (1) لا تفرق اتفاقية بازل 1 بين المقترضين، فالمقترض الذي يتصف بتصنيف AAA يتطلب نسبة كفاية رأس مال تماماً مثل المقترض المصنف BBB بغض النظر عن الفرق في احتمالية عدم الدفع بين هذين المقترضين، وهذا ما يساهم بطريقة غير مباشرة بالتوجه نحو الإقراض إلى العملاء غير الجديرين أو ذوي الخطورة العالية من أجل تحقيق عائد أكبر على أساس أنه كلما زادت المخاطر كلما زاد العائد.
- (2) عمدت كثير من الدول إلى اعتبار نسبة 8% الحد الأقصى بدلاً من الحد الأدنى لمعيار كفاية رأس المال مما شكل عاملاً لعدم المساواة بين هذه الدول.
- (3) إن اعتماد أربعة تنقيلات فقط لترجيح المخاطر (0% - 20% - 50% - 100%)، هو أمر غير موضوعي لأن هذا التصنيف يطبق على المدين مهما كان وضع الدين.
- (4) قدرة المصارف على التلاعب بمتطلبات رأس المال من خلال المستندات الحديثة من أدوات مصرفية ومالية كالمشتقات مثلاً.
- (5) إن تحديد أوزان المخاطر وفقاً لبازل 1، يساهم في أفضل الأحوال بتوفير مؤشر للمخاطر الاقتصادية وذلك لأن مخاطر الائتمان لا تكفي للتمييز بين مخاطر عدم سداد المقترضين.
- (6) لا يشجع معيار بازل 1 على تبني تقنيات إدارة المخاطر.
- (7) لم تواكب مقررات اتفاقية بازل 1 تطورات إدارة المخاطر والابتكارات المالية.
- (8) ركزت اتفاقية بازل 1 على نوع واحد من المخاطر، وهي مخاطر الائتمان ومن ثمّ مخاطر السوق، وأهملت أنواعاً أخرى من المخاطر مثل المخاطر التشغيلية.
- (9) لا يشجع معيار بازل 1 على تبني التنوع في المحفظة الاستثمارية.

¹ انظر:

- كاظم، حسين، القطاع المصرفي في العراق ومعوقات التكيف مع معيار الرقابة المصرفية الدولية - بازل 2، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، العراق، ص ص 167-196.

- صالح، مفتاح، 2013، تأثير مقررات لجنة بازل 3 على النظام المصرفي الإسلامي، المؤتمر العالمي التاسع للاقتصاد والتمويل الإسلامي: النمو والعدالة والاستقرار من منظور إسلامي، 9-11 / 2013/9، ص6.

10) اشتداد درجة المنافسة التي تواجهها المصارف من المؤسسات غير المصرفية التي دخلت مجال العمل المصرفي مثل شركات التأمين وصناديق الاستثمار، والتي لا تخضع بدورها لمتطلبات معيار كفاية رأس المال، فضلاً عن التكلفة الإضافية التي تقع على المنشآت المصرفية والتي تتحملها في سبيل استيفاء متطلبات المعيار، مما يجعلها في موقف تنافسي أضعف من المنشآت غير المصرفية التي تؤدي خدمات مماثلة.

دفعت هذه العيوب لجنة بازل لتطوير اتفاقية بازل 1، لتلافي هذه العيوب وتعزيز سلامة النظام المصرفي، وذلك عبر اطلاق المشاورات لإصدار اتفاقية بازل 2.

ثانياً: اتفاقية بازل 2

قامت لجنة بازل خلال الفترة 1999 - إبريل 2003، بإجراء العديد من التعديلات على الطبعة الأولى التي صدرت في عام 1999، حتى صدرت الطبعة الثالثة في إبريل 2003. و قد ركزت هذه الاتفاقية على تقوية رأس المال الرقابي (Regulatory Capital) من خلال متطلبات الحد الأدنى لرأس المال بحيث يكون أكثر حساسية للمخاطر التي يتعرض لها البنك. وكان من أهم الاقتراحات الأولية التي تقدمت بها الوثيقة الجديدة هما المقترحتان التاليتان¹:

- أن يتم الأخذ بالحسبان التصنيفات (التقييمات) الخارجية للمصارف.

- تطوير المناهج الداخلية لقياس المخاطر لكل مصرف حسب طبيعة نشاطه وحجمه.

تُعدّ اتفاقية بازل 2 أكثر تعقيداً من اتفاقية بازل 1، وذلك لأسباب متعددة، أحد هذه الأسباب هو أن تقييم المخاطر في بيئة تتميز بتطور وزيادة الأدوات المالية الجديدة والاستراتيجيات الخاصة بها، يُعدّ أمراً معقداً، والسبب الآخر، هو أنه نتيجة التعديلات التي طرأت على الاتفاقية، أصبحت للجنة بازل 2 مجموعة من الأهداف، يمكن تلخيصها بما يلي²:

¹ حسان، ماهر، 2002، أهمية بازل 1 وبازل 2 لمستقبل العمل المصرفي، مجلة اتحاد المصارف العربية، العدد 261، أيلول 2002.

² لمزيد من الاطلاع، انظر:

أ- توفير مناهج متعددة لقياس المخاطر، ويمكن للمصارف اختيار المناهج التي تناسبها. كما يسمح للمصارف باستخدام نماذج التصنيف الداخلي الخاصة بها.

ب- تغطية أشمل للمخاطر التي تواجه المصارف، حيث تقدّم إطار أكثر دقة لتقييم المخاطر.
ت- التركيز على أهمية إدارة المخاطر، والتشجيع على تحسين قدرات المصارف على تقييم المخاطر، من خلال إيجاد تجانس بين متطلبات رأس المال لدى المصارف، وممارسات إدارة المخاطر الحديثة.

ث- تطوير أساليب لقياس المخاطر تتميز بدرجة عالية من الحساسية للمخاطر التي تواجه المصارف.

ج- تحسين طرق الإفصاح المتعلقة بالمخاطر ورأس المال، من خلال عملية انضباط السوق.
ح- تعزيز سلامة ومقاومة النظام المالي والمصرفي.
خ- التركيز على المصارف الكبيرة، التي تمارس الأنشطة المصرفية على أساس دولي، مع تواجد مبادئ ووسائل، تتناسب تطبيقها من قبل المصارف الصغيرة ومتوسطة الحجم.
د- الاستمرار في التأكيد على دعم المنافسة العادلة.

كما قامت اللجنة بإدراج العديد من المخاطر التي لم تكن متضمنة من قبل، وإيجاد نماذج اختيار جديدة أكثر ملائمة للتطبيق في البنوك على كافة مستوياتها¹.

– ISDA, 2000, “A New Capital Adequacy Framework Comments on Banking Supervision”, International Swaps and Derivatives Association Inc, WP, p 18.

– Mark Carey, Rene M. Stulz, 2006, The Risks of Financial Institutions, The University of Chicago Press, USA, p383.

- Shelagh Heffernan, 2005, op cit, pp 193-194.

- The Banker, 2003, Basel 2: A New Competitive Landscape, A Supplement, October, 2003.

¹ الخطيب، سمير، 2005، مرجع سابق، ص 40.

1- الإطار العام لاتفاقية بازل 2:

يشمل الإطار العام لتطبيق اتفاقية بازل 2 النقاط الرئيسية التالية¹:

أ- محاور اتفاقية بازل 2 (أو الدعائم الثلاث لاتفاقية بازل 2):

يتعين على البنوك بالنسبة للتطبيق العملي لبازل 2، أن تلتزم بتطبيق المحاور الثلاثة التي نص عليها اتفاق بازل، وهي²:

المحور الأول: متطلبات الحد الأدنى لرأس المال Minimum Capital Requirements: وهو ما يطلق عليه معدل كفاية رأس المال، والذي يجب أن يكون 8% على الأقل. وهو ما يعني أن على البنك أن يحتفظ بنسبة رأسمال (رأس المال بالإضافة إلى الاحتياطيات أي الشريحة الأولى والثانية لرأس المال)، لا تقل عن 8% من الأصول والالتزامات العرضية المرجحة بأوزان مخاطرها (أوزان مخاطر الائتمان)، كما هو وارد في الوثيقة النهائية لبازل 2، والصادرة في يونيو 2004.

المحور الثاني: عملية المراجعة الرقابية Supervisory review process (الوقاية الاحترازية): وتتطلب أن يكون لدى البنك تقييم شامل لمدى كفاية رأس المال لتغطية المخاطر التي يواجهها، وأن يكون لدى البنك استراتيجية للمحافظة على مستوى رأس المال المطلوب. كما يتطلب هذا المحور أن يكون لدى البنك سياسات جيدة لإدارة المخاطر المصرفية، وبصفة خاصة: مخاطر الائتمان، ومخاطر السوق، ومخاطر السيولة، ومخاطر التشغيل، وحتى تكون هذه السياسات جيدة لابد أن تشمل هذه السياسات على تعريف المخاطر، وقياسها، وإدارتها، والتخفيف منها، أي التأكد من أن تنفيذها يتم بطريقة سليمة.

¹ حشاد، نبيل، 2005، دليلك إلى التطبيق العملي لبازل 2 في المصارف، موسوعة بازل 2 الجزء الثالث، اتحاد المصارف العربية، ص 18.

² لمزيد من الاطلاع، انظر:

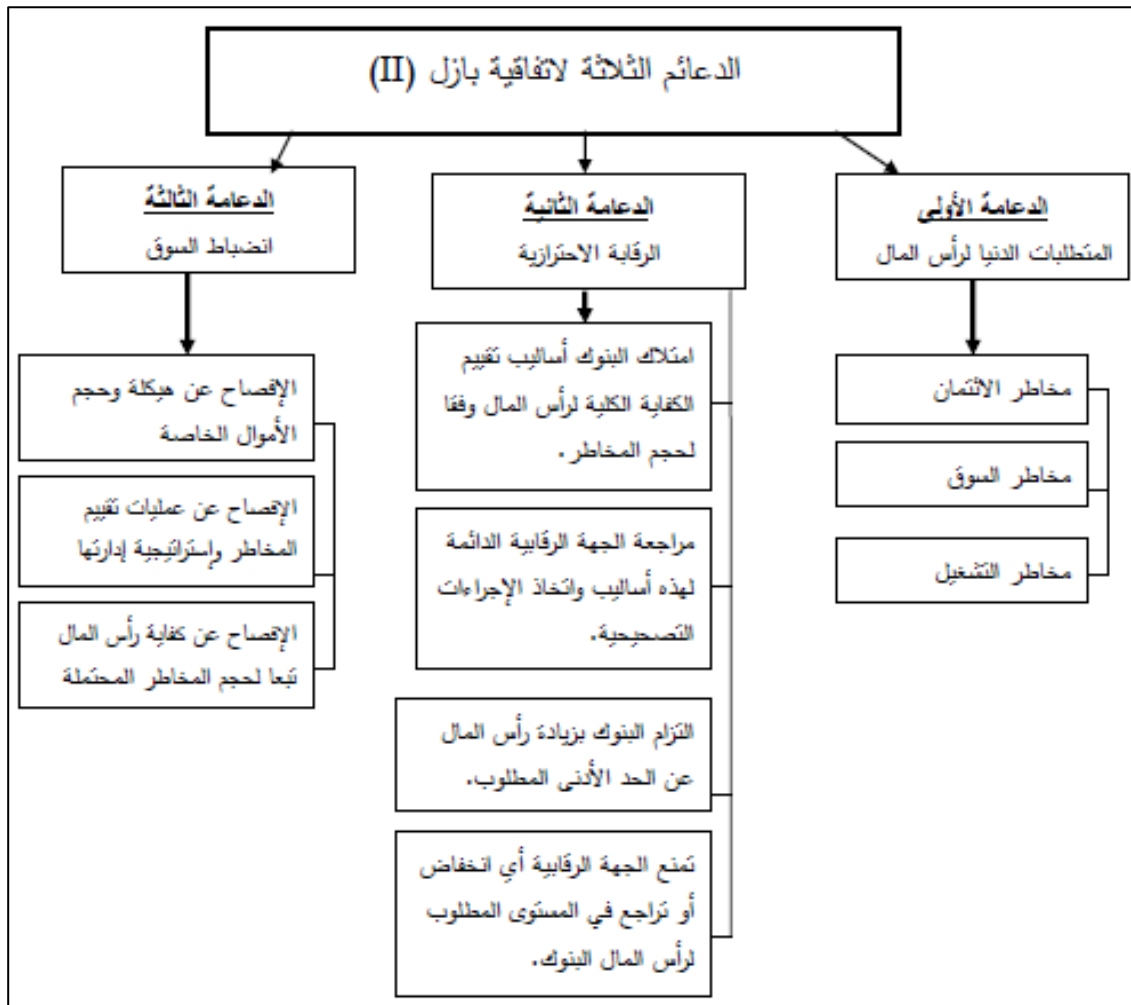
نجار، حياة، 2014، إدارة المخاطر المصرفية وفق اتفاقية بازل: دراسة واقع البنوك التجارية العمومية الجزائرية، أطروحة دكتوراه، جامعة سطيف 1، الجزائر، ص ص 103-106.

حسن، حمزة، 2015، مرجع سابق، ص ص 20-28.

المحور الثالث: الإفصاح العام - انضباط السوق (Public Disclosure – Market Discipline): يتطلب أن تقص البنوك عن معظم معلوماتها وسياساتها للعامة وهذا الإفصاح سيساعد المشاركين في السوق أن يقيموا البنك. لذلك يجب على البنوك أن تستعد من خلال إعادة الهيكلة اللازمة للإفصاح عن تلك المعلومات.

ويوضح الشكل التالي هذه المحاور (الدعائم):

الشكل رقم (1-1) الدعائم الثلاث لاتفاقية بازل 2



المصدر: نجار، حياة، 2015، مرجع سابق، ص 107.

ب- لا يقتصر التطبيق السليم لبازل 2 على تطبيق المحاور الثلاثة فقط، ولكن لابد أن تتوفر لدى البنك وظيفة الالتزام أو الامتثال (Compliance function)، وهي أن يكون هناك وحدة للالتزام (الالتزام البنك بالقوانين والقواعد والتعليمات) تابعة لمجلس الإدارة مباشرة، وذلك حتى يتجنب البنك مخاطر عدم الالتزام.

ت- الحوكمة (corporate governance): والتي تعني بصفة عامة الإدارة الرشيدة، وتحديد العلاقة بين شركاء البنك (المساهمين، مجلس الإدارة، الزبائن.... الخ)، ومحاولة تلافي تعارض المصالح، وذلك من خلال هيكل تنظيمي محكم، يحقق مصالح الجميع ويضمن إدارة البنك، وخصوصاً إدارة المخاطر بصورة واضحة وجيدة.

2- الفرق بين بازل 1 و بازل 2:

هناك العديد من نقاط التوافق والاختلاف بين الاتفاقيتين، وفيما يلي أهم هذه النقاط¹:

أ- فيما يتعلق بالمحور الأول:

بالنسبة لأوجه التوافق، فهي أن نسبة كفاية رأس المال بقيت كما هي بدون تغيير، حيث أن الحد الأدنى لمعدل كفاية رأس المال مازال 8%.

أما بالنسبة للاختلاف بين الاتفاقيتين فيتمثل في تعريف أوزان مخاطر الأصول (Risk-Weighted)، أي الطرق المستخدمة في قياس المخاطر التي تواجه البنك. حيث إن الأساليب الجديدة التي قدمتها اتفاقية بازل 2، ستؤدي إلى تطوير تقييم المخاطر التي تتعرض لها البنوك، وبالتالي فإن معدل كفاية رأس المال سيكون أكثر واقعية واتساقاً مع حجم المخاطر.

¹ لمزيد من الاطلاع، انظر:

- عبد القادر، بريس، 2013، إدارة المخاطر المصرفية وفقاً لمقررات بازل 2 و 3، ومتطلبات تحقيق الاستقرار المالي والمصرفي العالمي ما بعد الأزمة المالية العالمية، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 29، الجزائر، ص ص 27-43.

- نجار، حياة، 2014، مرجع سابق، ص 107.

- حسن، حمزة، 2015، مرجع سابق، ص ص 20-28.

Shelagh Heffernan, 2005, op cit, p 192.

تغطي اتفاقية بازل 1 نوعين من المخاطر، هما: مخاطر الائتمان ومخاطر السوق، ومن الجدير بالذكر أن اتفاقية بازل عند صدورهما في عام 1988، كانت تغطي مخاطر الائتمان فقط، وفي عام 1996 قررت لجنة بازل إضافة مخاطر السوق، لكن اتفاقية بازل 2 أضافت مخاطر التشغيل (Operational risk)، حيث أصبحت المخاطر التي تغطيها اتفاقية بازل 2 هي مخاطر الائتمان ومخاطر السوق ومخاطر التشغيل، مع الأخذ بالحسبان اختلاف طرق قياس مخاطر الائتمان في بازل 2 عنها في بازل 1، كما أن إضافة المخاطر التشغيلية سيؤدي إلى تغيير نسبة كفاية رأس المال، حيث أن المقام يمثل الأصول والالتزامات العرضية مرجحة بأوزان مخاطرها.

- معدل كفاية رأس المال حسب مقررات لجنة بازل 1:

إجمالي رأس المال (الرئيسي والإضافي)

الأصول المرجحة بأوزان المخاطر

وبذلك تم تقسيم رأسمال المصارف إلى قسمين كما في الجدول:

الجدول رقم (1-1) تقسيم رأس مال المصارف

الشريحة الأولى (رأس المال الرئيسي)	الشريحة الثانية (رأس المال الإضافي)
الأسهم والاحتياطيات المعلنة.	السندات المالية الدائمة.
احتياطيات خسارة القرض العامة.	الاحتياطيات غير المعلنة.
الخسائر الحقيقية في المستقبل الممولة من الحساب الاحتياطي.	احتياطيات إعادة تقييم الأصول.
	احتياطيات لمواجهة مخاطر عامة.
	الديون التي يتجاوز استحقاقها خمس سنوات.
	الأسهم القابلة للاسترداد بناء على طلب المصدر.
	الأدوات الرأسمالية التي تجمع بين خصائص حقوق المساهمين والقروض من الغير.

- أما معدل كفاية رأس المال وفق بازل 2:

إجمالي رأس المال (شريحة 1+شريحة 2+شريحة 3)

مخاطر الائتمان + 12.5 (مخاطر السوق + مخاطر التشغيل)

حيث إن رأس المال الإجمالي وحسب بازل 2 يتكون من ثلاث شرائح:

الجدول رقم (1-2) شرائح رأس المال

الشريحة الأولى	الشريحة الثانية	الشريحة الثالثة
الأسهم والاحتياطيات المعلنة. احتياطيات خسارة القرض العامة. الخسائر الحقيقية في المستقبل الممولة من الحساب الاحتياطي.	السندات المالية الدائمة. الاحتياطيات غير المعلنة. احتياطيات إعادة تقييم الأصول. احتياطيات لمواجهة مخاطر عامة. الديون التي يتجاوز استحقاقها خمس سنوات. الأسهم القابلة للاسترداد بناء على طلب المصدر. الأدوات الرأسمالية التي تجمع بين خصائص حقوق المساهمين والقروض من الغير.	قروض مساندة لمدة سنتين.

بالنسبة لأساليب قياس مخاطر الائتمان في اتفاقية بازل 1، فإن أوزان المخاطر محددة من قبل لجنة بازل، وتستخدم مقياس واحد يناسب الجميع، بينما طرحت اتفاقية بازل 2 ثلاث طرق أو أساليب لحساب مخاطر الائتمان، وهي: الأسلوب النمطي أو المعياري (Standardized Approach)، وأسلوب التصنيف الداخلي الأساسي (Internal Rating- Based Approach)، وأسلوب التصنيف الداخلي المتقدم A-IRB، و للبنك حق اختيار إحدى هذه الأساليب.

أما فيما يتعلق بمخاطر التشغيل، فإن اتفاقية بازل 2 تعتبر هذه المخاطر من أهم المخاطر التي تواجه البنوك، على عكس بازل 1 التي لم تأخذ بعين الاعتبار هذه المخاطر أبداً، ولم تشملها بمبادئها، وقد اقترحت لجنة بازل 2 ثلاثة أساليب لقياس مخاطر التشغيل، يمكن للبنوك اختيار أحدها. وهذه الأساليب

هي أسلوب المؤشر الأساسي (Basic Indicator Approach)، والأسلوب النمطي (Standardized Approach)، وأسلوب القياس المتقدم (Advanced Measurement Approach).

ب- فيما يتعلق بالمحور الثاني:

فقد عالج هذا المحور من اتفاقية بازل 2 قصوراً كبيراً في اتفاقية بازل 1، وهو التركيز على المخاطر المصرفية الكلية التي تتعرض لها البنوك، حيث أن اتفاقية بازل 2 ميزت بين المعاملات منخفضة المخاطر والمعاملات مرتفعة المخاطر، كما قدم هذا المحور فكرة رأس المال الاقتصادي، والتي تجعل البنوك قادرة على تحديد كفاية رأس المال على أساس مستوى المخاطر التي تتعرض لها بالنسبة لكل معاملة. حيث إن رأس المال الاقتصادي هو رأس المال الذي تحتفظ به البنوك، وتضعه جانباً لمواجهة الخسائر الناتجة من نشاط أعمال معينة.

ففي إطار اتفاقية بازل 2 يجب على البنك أن يستخدم نماذج مختلفة لتخصيص رأسمال لمواجهة مخاطر المعاملات على أساس حجم مخاطر كل معاملة في محفظة المخاطر التي يتعرض لها البنك، فتغطية جميع المخاطر من قبل رأس المال القانوني أو الرقابي، يعتبر أمراً صعباً، وذلك نظراً لأن حساب رأس المال الرقابي يتم بطريقة مبسطة، وكذلك فإنه لا تتوافر لدى المراقبين جميع المعلومات الدقيقة والكاملة عن عملاء البنك، وممارساته، وحجم المخاطر المتعلقة بكل معاملات البنك.

ث- فيما يتعلق بالمحور الثالث: يختص هذا المحور بانضباط السوق، وهو أحد المحاور الجديدة في اتفاقية بازل 2، وذلك بالإضافة إلى المحور الثاني، حيث إن اتفاقية بازل 1 لم تشمل هذين المحورين، إن محور انضباط السوق يعتبر مكملاً للمحورين الأول والثاني، وتعتقد اللجنة أن الإفصاح العام (public disclosure) له أهمية خاصة لاتفاقية بازل 2، حيث أن اعتماد البنوك على منهجياتها وأساليبها يستلزم الإفصاح عنها.

ويتضمن الجدول التالي عرض مختصر للمحاور الثلاثة التي تتضمنها اتفاقية بازل¹2:

الجدول رقم (1-3) ملخص محاور بازل 2

المحور الأول متطلبات الحد الأدنى	المحور الثاني المراجعة الرقابية	المحور الثالث انضباط السوق
<u>مخاطر السوق</u> لا تعبير جوهري في احتساب متطلبات رأس المال تجاه مخاطر السوق عن بازل 1. <u>مخاطر الائتمان</u> - تغيير كبير عن بازل 1. - 3 أساليب مختلفة لحساب الحد الأدنى لرأس المال. - حوافز رأسمالية للبنوك التي تستخدم إدارة جيدة لمخاطر الائتمان معتمدة على ال IRB. - IRB لها متطلبات أنظمة رقابة ومتطلبات كمية لإدارة المخاطر. <u>مخاطر التشغيل</u> - لم تغط في بازل 1. - 3 أساليب مختلفة لحساب متطلبات الحد الأدنى لرأس المال وهي أسلوب المؤشر الأساسي، الأسلوب المعياري، وأسلوب القياس المتقدم. - يطبق كل أسلوب في ضوء المعايير أو الشروط المطلوبة	أربعة مبادئ رئيسية: - يجب أن يكون لدى البنوك عمليات Process لتقييم كفاية رأس المال الكلية واستراتيجية للمحافظة على مستويات رأس المال المطلوبة. - يتوجب على الجهة الرقابية مراجعة أساليب تقييم كفاية رأس المال لدى المصارف الخاضعة لها واتخاذ الإجراءات المناسبة عند قناعتها بعدم كفاية رأس المال الموجود. - هناك اهتمام في عمليات المراجعة الرقابية بصورة رئيسية بمخاطر أسعار الفائدة ومخاطر الرهونات. - يجب على الجهة الرقابية التدخل في مرحلة مبكرة لمنع انخفاض معدل كفاية رأسمال البنك عن الحد الأدنى واتخاذ إجراءات سريعة في حال عدم المحافظة على هذا المستوى.	- يعمل على تشجيع سلامة المصارف وكفاءتها من خلال التأكيد على تعزيز الشفافية. - يوجد إفصاح أساسي أو محوري core وإفصاح مكمل supplementary لجعل انضباط السوق أكثر فعالية. ويشمل الإفصاح أربعة نواحي رئيسية وهي: نطاق التطبيق وتكوين رأس المال وعمليات تقييم وإدارة المخاطر بالإضافة إلى كفاية رأس المال.

المصدر: صندوق النقد العربي، 2004، مرجع سابق، ص 18.

¹صندوق النقد العربي، 2004، مرجع سابق، ص ص 11-14.

المبحث الثالث

أهمية المخاطر التشغيلية في بازل 2

تُعَدّ مخاطر التشغيل هي الضيف الجديد الذي قدمته اتفاقية بازل 2 إلى البنوك، حيث ألزمت هذا الاتفاق البنوك بالاحتفاظ برأسمال لمواجهة مخاطر التشغيل. حيث أولت لجنة بازل أهمية كبيرة لإدارة المخاطر التشغيلية التي تتعرض لها المصارف، وذلك من خلال المبادئ والتوجيهات التي قدمتها من أجل ضمان إدارة سليمة لهذه المخاطر.

أولاً: تعريف مخاطر التشغيل:

تعرف مخاطر التشغيل وفقاً للجنة بازل 2 للرقابة المصرفية على أنها "خطر الخسارة الناتج عن عدم كفاءة أو فشل العمليات الداخلية، الأشخاص، الأنظمة، أو عن الأحداث الخارجية¹. ويتضمن هذا التعريف المخاطر القانونية، ولكنه يستبعد المخاطر الاستراتيجية والمخاطر الناشئة عن السمعة (Reputation Risk)".

ويشمل هذا التعريف المخاطر القانونية كالتعرض للغرامات، تعويضات العقوبات الناجمة عن أفعال رقابية، وكذلك الأمر مع التسويات الخاصة، وقد شمل تعريف لجنة بازل الأحداث منخفضة التكرار عالية الشدة كعمليات فقدان الأوراق المالية، وعمليات الاختلاس والكوارث الطبيعية، بالإضافة إلى الأحداث عالية التكرار منخفضة الشدة، كمخاطر الأخطاء اليدوية التي قد يرتكبها الموظفون أثناء تعاملاتهم مع الزبائن².

¹ BCBS, 2003, Overview of the New Basel Capital Accord, BIS, April- 2003, P 8.

² J.David Cummins, Paul Embrechts, 2006, Introduction: Special Section on Operational Risk, Journal of Banking & Finance, No: 30, P 2600.

كما عرّف آخرون مخاطر التشغيل بأنها:

"احتمال أن تتحرف المصاريف التشغيلية وبشكل ذو دلالة عما هو متوقع، مما ينتج انخفاضاً في الدخل الصافي وفي قيمة الشركة"¹.

نلاحظ أنه هذا التعريف للمخاطر التشغيلية، لا تقتصر فقط على المخاطر التقليدية المعروفة المتعلقة بكفاءة التشغيل، أو ضبط المصاريف أو الإنتاجية، وإنما يتوسع مفهومها ليشمل الخسائر غير المتوقعة بالإضافة إلى الخسائر التي يمكن أن تتجم عن²:

أ- الانقطاعات أو عوائق العمل، الناتجة بدورها عن تضرر بعض الأصول المادية في المصرف، أو عن عدم كفاءة الأنظمة المستخدمة، أو نتيجة للأخطاء التي يتسبب بها الأشخاص.
ب- عدم إتمام الصفقات نتيجة إما فشل التنفيذ، التأخير، أو التسويات غير الصحيحة.
ت- أنظمة المعلومات غير الكفوءة وغير المتكاملة، والتي تشمل عدم حماية وأمن البيانات، أو أن يكون النظام بحد ذاته عرضة للشبهات (كاستخدام أنظمة تقنية لم تظهر نتائجها التجريبية بعد).
ث- الثغرات في أنظمة الرقابة الداخلية، التي تسمح بالسرقة، الاحتيال، أو ممارسة النشاطات غير المصرح بها.

ج- وفي النهاية تأتي الخسائر التي تنتج عن العميل نفسه، والمتمثلة بالدفعات المرتجعة في حالة عدم رضا العميل عن الخدمات المقدمة، أو التي تنتج عن الخسائر بسبب السمعة. وهنا نرى الاختلاف بين هذا التعريف وتعريف لجنة بازل، إذ ضمّن مخاطر السمعة ضمن المخاطر التشغيلية.

وبما أن مخاطر التشغيل تختلف من مصرف لآخر، ومن مؤسسة مالية لأخرى (لأن مخاطر التشغيل تختلف حسب نوع وطبيعة نشاط وحجم كل منشأة)، وبالتالي على كل من المصارف والمؤسسات المالية وضع تعريفها الخاص بمخاطرها التشغيلية الخاصة، مع الأخذ بالحسبان تعريف لجنة بازل، على أنه المرجعية الأساسية والشاملة للمخاطر التشغيلية بشكل عام. حيث ترى لجنة بازل أن مصطلح المخاطر

¹ Steven S. MacDonald & Tomothy W. Koch, 2015, Management of Banking, 8th edition, Cengage Learning, Australia, P 80.

² Steven S. MacDonald & Tomothy W. Koch, 2015, ib id, p80.

التشغيلية، تعبير له معان مختلفة في الصناعة المصرفية، ولذلك يجب على المصارف، ولأغراض داخلية، أن تعتمد على تعريفها الخاص للمخاطر التشغيلية¹.

ومن الملاحظ أن جميع التعريفات السابقة، والعديد من التعريفات الأخرى لمخاطر التشغيل، تدور في نفس فلك التعريف الذي أقرته لجنة بازل، وقلما نجد تعريفاً لا يقارب ما ورد في تعريف اللجنة.

ثانياً: أسباب زيادة الاهتمام بمخاطر التشغيل

على الرغم من أن المؤسسات المالية كانت ومنذ بدايتها معرضة لمخاطر التشغيل، إلا أنه في العقدين الماضيين، لقيت مخاطر التشغيل اهتماماً ملحوظاً من قبل كل من واضعي الأنظمة والمديرين وأيضاً المستثمرين، وتزايد الاهتمام بهذا النوع من المخاطر نتيجة العديد من الأحداث التي وقعت منذ عام 1990، وما بعده، والتي لاقت صدىً إعلامياً واسعاً، وزادت التكاليف بشكل كبير، الأمر الذي دعا لجنة بازل للرقابة المصرفية لتصنيفها من أهم المخاطر التي تتعرض لها المنشآت بعد مخاطر الائتمان ومخاطر السوق، وأوردتها بشكل تفصيلي في اتفاقيتها الثانية، وأتبعها بالعديد من الملحقات والمتطلبات والممارسات السليمة، للتقليل ولتجنب حدوثها قدر الإمكان، ويمكن إرجاع هذه الزيادة في الاهتمام إلى²:

- (1) عولمة الأسواق المالية الكبرى، أدت إلى زيادة وتعقيد الخدمات المالية المقدمة من قبل شركات الخدمات المالية، وبالتالي احتمال أكبر لتعرضها لمخاطر التشغيل.
- (2) تطور الصناعة المصرفية، وأخذها حيزاً كبيراً من الأهمية، أدى إلى خلق العديد من المؤسسات الكبيرة، التي لها نوع معين من المخاطر التشغيلية وفقاً لطبيعة نشاطها وحجمه.
- (3) أوجدت عمليات الدمج التي حدثت بين المؤسسات المالية مخاطر جديدة، نتجت عن عدم اتساق وانسجام الأنظمة بين المؤسسات المندمجة.
- (4) أدى ازدياد الاعتماد على الحواسيب والاتصالات الالكترونية في تنفيذ الصفقات والمهام التجارية إلى زيادة احتمالية فشل الأنظمة المطبقة من قبل المصارف والمؤسسات المالية، والتحول من الأخطاء

¹ حسن، حمزة، 2015، مرجع سابق، ص23.

² J.David Cummins & Paul Embrechts, 2006, op cit, P 2599.

البشرية (التي كانت ترتكب من قبل الموظفين) إلى الأخطاء التقنية (أخطاء أنظمة التكنولوجيا المستخدمة).

(5) النمو والانتشار الواسع للصيرفة الإلكترونية والتجارة الإلكترونية، أدى إلى تعرض المؤسسات إلى أنواع من المخاطر لم تعهدها سابقاً، إلى جانب ازدياد تعرضها لمخاطر التشغيل التقليدية.

(6) ظهور حالات من عدم اتساق النظم المحاسبية، التي أدت إلى انهيار بعض الشركات (كشركة Enron)، دفع بكل من المستثمرين والمنظمين إلى التأكيد، وبشكل كبير، على وضع تقارير مالية أكثر شفافية للمؤسسات المالية.

(7) قد تلجأ بعض المؤسسات المالية لتخفيف مخاطرها إلى التحوط ضد هذه المخاطر، مستخدمة على سبيل المثال المشتقات المالية، أو توريق بعض الأصول، بالطبع مثل هذه الاجراءات قد يخفف من آثار التعرض لمخاطر السوق أو مخاطر الائتمان، ولكنه بنفس الوقت يؤدي إلى ظهور أشكال أخرى من المخاطر ومنها الخاطر التشغيلية¹.

(8) ازدياد حجم وتعقيد عمليات المؤسسة المالية، زاد من ناحيته الاهتمام بمخاطر التشغيل المختلفة، والتي تواجه كافة أنواع المصارف والمؤسسات المالية.

إضافة إلى ما سبق ذكره، توجد أيضاً بعض النواحي المتعلقة بالطبيعة الخاصة بمخاطر التشغيل بحد ذاتها، تستوجب الاهتمام الكبير بإدارة هذه المخاطر، حيث أن مخاطر التشغيل تختلف عن المخاطر الأخرى بعدة نواحي²:

أ- إن تحمل أي مخاطر تشغيل إضافية، لا يؤدي بالضرورة إلى زيادة العائدات كما هو الحال مع مخاطر الائتمان مثلاً.

ب- يمكن تفادي بعض الآثار السلبية الناتجة عن المخاطر باستخدام التحوط، لكن هذا الأمر لا ينطبق على مخاطر التشغيل، إذ لا يمكننا استخدام المشتقات المالية للتحوط ضد مخاطر احتيال الموظفين.

¹ Jeffry M. Netter and Annpotte B. Poulsen, **Operational Risk in Financial Service Provider and the Proposed Basel Capital Accord**, Department of Banking and Finance, Terry College of Business University of Georgia, 2002, P 9.

² J.David Cummins & Paul Embrechts, 2006, op cit, P 2600.

ج- يمكن لمخاطر التشغيل أن تهدد وجود وديمومة المؤسسة التي تحصل بها، حيث إن تعرض المصرف لبعض أنواع مخاطر التشغيل كسوء الإدارة مثلاً، يمكن أن يؤدي إلى انهيار الشركة نهائياً.

ثالثاً: مخاطر التشغيل وفق اتفاقية بازل 2:

تضمنت المحاور الثلاثة لاتفاقية بازل 2 المتطلبات الخاصة بالمخاطر التشغيلية، وفيما يلي عرض لأهمها¹:

1- مخاطر التشغيل في الدعامة الأولى من الاتفاقية:

تتناول الدعامة الأولى في اتفاقية بازل 2 تحديد الحد الأدنى المطلوب من رأس المال الذي يؤمن (حسب وجهة نظر اللجنة) الحماية والوقاية من الخسائر التي تواجه البنك نتيجة تعرضه لأنواع المخاطر المختلفة، ومن الملاحظ الأهمية الكبيرة التي تحتلها مخاطر التشغيل، ويمكن رؤية الأهمية النسبية لمصادر الخطر المختلفة من خلال حصصها النسبية إلى رأس المال الكلي، الذي سيتم تخصيصه، حيث يذهب 53% من رأس المال المخصص إلى مخاطر الائتمان، و30% منه إلى مخاطر التشغيل، و17% إلى مخاطر السوق، وبالتالي نرى أن مخاطر التشغيل تحتل المرتبة الثانية من حيث الأهمية النسبية لرأس المال، حيث اقترحت اللجنة ثلاثة أساليب لقياس مخاطر التشغيل التي تتعرض لها المؤسسات المصرفية، وهي أسلوب المؤشر الأساسي، الأسلوب المعياري، وأساليب القياس المتقدمة.

2- مخاطر التشغيل ضمن المراجعة الإشرافية (الدعامة الثانية - Pillar 2):

حيث تم إحداث هذه الدعامة لسببين هامين:

- التأكد من أن لدى البنوك رأسمال كاف لتغطية كل المخاطر التي تواجهها أثناء عملها.

¹ لمزيد من الاطلاع، انظر:

أبو العيون، محمود، 2003، المراجعة الإشرافية الدعامة الثانية لاتفاقية بازل 2، دورة الرقابة على المصارف (بازل 2)، معهد السياسات الاقتصادية، صندوق النقد العربي، أبو ظبي، 2003.
حسن، حمزة، 2015، مرجع سابق، ص ص 20-28.

Shelagh Heffernan, 2005, op cit, p 200.

■ لتشجيع البنوك على تطوير أساليب أفضل لإدارة المخاطر، وتطبيق تلك الأساليب في متابعة وإدارة تلك المخاطر.

هذه الدعامه مبنية على أربعة مبادئ، تتناول دور المراجعة الإشرافية فيما يتعلق بجميع أنواع المخاطر، بصرف النظر فيما إذا كانت خاضعة لمتطلبات رأس المال أم لا¹، وإن هذه الدعامه هي الأكثر فاعلية في التعامل مع مخاطر التشغيل، حيث إن إتباع السياسات والاحراءات الملائمة هي من أفضل الطرق وأكثرها سهولة ومباشرة في التعامل مع أحداث الخسارة الداخلية. حيث فرض المبدأ الأول على البنوك إيجاد استراتيجيات ملائمة من أجل ضمان كفاية رؤوس الأموال، وأساليب لفحص درجة كفاية رؤوس أموالها بالمقارنة بمستوى المخاطر التي تتعرض لها، وتكون "مسؤوليات الرقيب في هذه الحالة تقتصر على مراجعة كل من الأساليب التي تطبقها البنوك لتقييم المخاطر وجودتها، وكفاية رأس المال، ونظم الرقابة الداخلية، التزام البنوك بالحدود الدنيا الرقابية".

أما بالنسبة للمبادئ الثلاث الباقية، فقد ركزت على دور المراقبين والسلطات الرقابية في مراجعة طرق البنك الداخلية في التعامل مع مخاطر التشغيل. فنجد في المبدأ الثاني، أنه تم تناول دور الرقيب في مراجعة وتقييم الاحراءات الداخلية التي تقوم بها البنوك لتقدير مدى كفاية رأس المال، إضافة إلى مراجعة وتقييم استراتيجيات البنوك وقدرتها على الاستمرار بالالتزام بنسب رأس المال التنظيمية، إلى جانب دوره في اتخاذ الاحراءات التي يراها مناسبة في حال وجود تقصير في التقييمات أو الاستراتيجيات أو عدم كفايتها (من وجهة نظره)، إن كانت هذه الاحراءات تتطلب فرض رأسمال تنظيمي أكبر لمواجهة مخاطر التشغيل، أو إعادة النظر في الضوابط الرقابية الداخلية، أو تتعلق بهيكل إدارة المخاطر نفسه.

وتناول المبدأ الثالث في هذه الدعامه مسؤولية السلطة الإشرافية التي يكون لديها القدرة على أن تطلب من البنوك أن تحتفظ بنسبة من رأس المال تتجاوز الحد الأدنى المطلوب، وذلك لمقابلة الخسائر التشغيلية غير المتوقعة، ولضمان أن يبقى البنك قادراً على الإيفاء بالتزاماته.

¹ حيث وردت مخاطر سعر الفائدة ضمن الدعامه الثانية، ووجوب خضوعها للمراجعة الإشرافية رغم عدم ورودها في الدعامه الأولى من الوثيقة، أي أنها لم تخضع لمتطلبات الحد الأدنى من رأس المال كما هو الحال مع مخاطر التشغيل، مع العلم أنها وبشكل قطعي أسهل للقياس، ومنه تتضح الأهمية التي أعطتها لجنة بازل لمخاطر التشغيل من حيث ورودها في الدعامات الثلاث.

وجاء المبدأ الرابع متمماً لسابقه، حيث أعطى السلطة الإشرافية الحق في التدخل المبكر لمنع انخفاض رأس المال عن الحدود الدنيا المقابلة لمخاطر التشغيل، وأي مخاطر أخرى في البنك، وأن تطلب من البنك أن يقوم باتخاذ إجراءات سريعة للعلاج، إن لم يتم الحفاظ على مستوى رأس المال المطلوب.

3- متطلبات الإفصاح عن مخاطر التشغيل ضمن الدعمة الثالثة:

تأتي هذه الدعمة لتكمل الدعامتين الأولى والثانية، حيث تسمح للمشاركين في السوق بتقييم المعلومات المتعلقة بدرجة كفاية رأس المال، فلا يوجد داع للدعامتين السابقتين إذا لم تتم طمأنة جمهور المستفيدين. ووفقاً لهذه الدعمة يجب على البنوك التي تطبق الاتفاق الجديد أن تفصح عن:

- الأسلوب المستخدم في تقدير وقياس متطلبات رأس المال.
- المعايير التي تطبقها عند استخدام تلك الأساليب.

ويندرج هذان المطلبان تحت ما يسمى "متطلبات الإفصاح"، وألحقتها بمبدأين استرشاديين تفصح المصارف بموجبهما عن:

- مستوى الانكشاف أو التعرض للمخاطر التي يواجهها البنك.
- توفر معلومات واضحة ومتناسقة عن وضع البنك، للمقارنة بين البنوك من أجل تحقيق المنافسة المتكافئة في القطاع المصرفي، والتي نصت عليها اتفاقية بازل 2 صراحةً.

ويترتب على المصرف أن يشرح ما يسعى إليه، من خلال إدارته لمخاطر التشغيل، إضافةً إلى السياسات والإجراءات المتبعة في سبيل ذلك بما فيها¹:

- الاستراتيجيات والأساليب المتبعة في إدارة المخاطر.
- هيكل وتنظيم إدارة المخاطر المختصة بمخاطر التشغيل.
- نطاق وطبيعة إدارة المخاطر، وأساليب القياس المتبعة.
- سياسات التحوط Hedging، واستراتيجيات تجنب المخاطر التشغيلية، وأسلوب متابعتها.

¹ أبو العيون، محمود، 2003، مرجع سابق.

يظهر الجدول التالي كافة العناصر المطلوب الإفصاح عنها بالنسبة للمخاطر التشغيلية حسب نوعها¹:

الجدول رقم (1-4) الإفصاحات المتعلقة بالمخاطر التشغيلية

الأسلوب أو الأساليب المستخدمة لتقييمات رأس مال مخاطر التشغيل المؤهل لها البنك.	الإفصاحات النوعية
أهداف وسياسات مخاطر التشغيل، وتشمل: الاستراتيجيات و الأساليب. هيكل وتنظيم الإدارة المختصة بإدارة المخاطر. نطاق وطبيعة تقارير المخاطر وأساليب القياس. سياسات التحوط Hedging، واستراتيجيات تخفيف المخاطر Risk Mitigation، وأسلوب متابعتها.	
وصف أساليب القياس المتقدمة المستخدمة من قبل البنك.	
أعباء رأس مال مخاطر التشغيل لكل خط عمل (إذا كانت متاحة).	الإفصاحات الكمية

المصدر: أبو العيون، محمود، 2003، مرجع سابق.

ويطلب فقط من البنوك التي تستخدم أسلوب القياس المتقدم AMA، أن تقدم وتفسح عن بعض المعلومات الإضافية، وبالطبع إن هذه المتطلبات الإضافية تتمثل في "وصف المنهج الذي يتبعه البنك في قياس مخاطره، متضمناً أي عوامل إضافية داخلية أو خارجية، كاستخدام التأمين في التخفيف من مخاطر التشغيل"².

أما فيما يخص الجهات الإشرافية في هذه الدعامة، فإنها تطلب من البنوك الإفصاح عن مخاطرها التشغيلية، إضافة إلى باقي المخاطر، عن طريق تقارير دورية، لكن ليس من الضروري أن تقوم بنشر جميع التقارير التي تقدمها البنوك، إنما تسمح الجهة الإشرافية بنشر ما تراه ضرورياً، وفي حال عدم التزام المصارف بمتطلبات الإفصاح، يحق للجهات الإشرافية اللجوء إلى أي من الأساليب التالية: الإقناع الأدبي، أو العقاب المادي، القرارات المباشرة الرادعة.

¹ أبو العيون، محمود، 2003، المرجع السابق.

² Mike Sundmacher & Guy Ford, 2005, **Operational Risk Disclosures in Financial Institution**. www.ssrn.com.

وفي جميع الأحوال لا يوجد رأسمال إضافي يطلب من البنوك لعدم التزامها بالإفصاح. ويجب على المصارف أن تقوم بنشر جميع البيانات المؤثرة والحساسة، وبأقصى سرعة ممكنة.

رابعاً: إدارة المخاطر التشغيلية:

حظيت المخاطر التشغيلية باهتمام كبير لدى لجنة بازل، وقد عالجت اللجنة إدارة هذه المخاطر في المبادئ العامة والخاصة في اتفاقية بازل¹².

1- في المبادئ العامة:

بموجب المبدأين الرابع عشر والخامس عشر، تقوم الإدارة السليمة لمخاطر التشغيل على الأسس التالية:

- وجود إجراءات فعالة بشأن الرقابة الداخلية ومراجعة الحسابات والالتزام بها.

- إتباع سياسات محددة ودقيقة ومنطقية لإدارة مخاطر التشغيل أو تخفيفها.

- وضع خطط وبرامج لمواجهة الحالات الطارئة.

- وجود تسهيلات في مواقع بعيدة للحماية من الأحداث الطارئة.

2- المبادئ الخاصة:

أما فيما يتعلق بالمبادئ الخاصة بالممارسات السليمة لإدارة مخاطر التشغيل حسب ما تضمنته مقررات بازل 2، فيتضمن ما يلي:

أ- خلق بيئة ملائمة لإدارة مخاطر التشغيل: من خلال معرفة وتحديد الملامح الأساسية لمخاطر التشغيل كصنف مختلف عن المخاطر المالية. وضرورة إدارتها وفق مبادئ تحدد كيفية تقييمها والتقليل منها والتحكم فيها.

¹ نجار، حياة، 2014، مرجع سابق، ص ص 201 - 202.

ولمزيد من الاطلاع، انظر:

BCBS, 2004, International Convergence of Capital Measurement and Capital Standards , BIS, p.p.140-150.

ب- إدارة مخاطر التشغيل: تحديدها، التقليل منها والتحكم فيها: تلتزم البنوك بتحديد وتقييم مخاطر التشغيل الموجود في كل المنتجات والنشاطات والعمليات والأنظمة. كما يجب عليها سن التدابير اللازمة، والتي على ضوءها تبنى السياسات والعمليات والإجراءات الملائمة، من أجل التخفيف من مخاطر التشغيل المادية، وتوفير الدعم الاحتياطي من أجل ضمان إتمام عمليات التشغيل بشكل مناسب وفعال وتقليل الخسائر في حالات تعطل العمل.

ت- تفعيل دور السلطات الرقابية والإشرافية: من الضروري أن يتوفر لدى جميع البنوك إطار فعال يضطلع بمهمة تحديد وتقييم وإدارة مخاطر التشغيل، كجزء من خطتها الإجمالية لإدارة المخاطر. كما يجب على السلطات الرقابية أن تقوم بشكل مباشر أو غير مباشر بإجراء تقييم دوري ومستقل لسياسات البنك وإجراءاته، فيما يخص مخاطر التشغيل، والتأكد من توافر آليات إعداد التقارير بشكل ملائم، بما يتيح لها فرصة الاطلاع المسبق والدائم على كل مستجدات البنوك.

ث- تفعيل دور الإفصاح: ضرورة توفير البنوك إفصاحاً عاماً وكافياً، من أجل إتاحة الفرصة أمام المشاركين في السوق لتقييم أساليبها في مجال إدارة مخاطر التشغيل.

خامساً: أساليب قياس المخاطر التشغيلية:

حددت لجنة بازل، بموجب اتفاقية بازل 2، ثلاثة أساليب لقياس المخاطر التشغيلية، وهي¹:

1- أسلوب المؤشر الأساسي (Basic Indicator Approach):

يهتم هذا الأسلوب بمخاطر التشغيل لمجمل نشاط المصرف، حيث يُعدُّ أبسط الأساليب، ويقوم على احتفاظ المصرف برأس مال لمواجهة مخاطر التشغيل، يعادل 15% من متوسط إجمالي الدخل للسنوات الثلاث السابقة، وفق الصيغة التالية:

¹ لمزيد من الاطلاع، انظر:

خديجة، سعدي، 2017، إشكالية تطبيق معيار كفاية رأس المال بالبنوك وفقاً لمتطلبات لجنة بازل: دراسة حالة البنوك الإسلامية، رسالة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد، الجزائر، ص 54-58.

حسن، حمزة، 2015، مرجع سابق، ص 25-26.

نجار، حياة، 2014، مرجع سابق، ص 202-207.

$$\text{متطلبات رأس المال} = \text{متوسطات إجمالي الدخل لآخر ثلاث سنوات } x \text{ ألفاً.}$$

$$K_{BIA} = (\sum (GI1.... n * \alpha)) / n$$

ومن الجدير بالذكر أن أسلوب المؤشر الأساسي لا يتطلب شروط أو معايير محددة.

2- الأسلوب المعياري (Standardized Approach)

من أجل قياس مخاطر التشغيل وفق هذا الأسلوب يتم تقسيم أنشطة البنوك إلى ثمانية أنواع من الأنشطة أو خطوط أعمال، مع إعطاء كل خط أعمال نسبة (يطلق عليها بيتا Beta) من إجمالي الدخل، هذه النسبة تمثل المعامل المطلوب لرأس المال لتغطية مخاطر التشغيل، وتتراوح هذه النسبة بين 12% و18%، وقد وضعت اللجنة بعض الشروط الواجب توافرها بالنسبة للبنوك التي ترغب في تطبيق هذا الأسلوب، ومن أهمها أن يكون لدى البنك نظام جيد في إدارة مخاطر التشغيل، ووجود بيانات منتظمة خاصة بكل خط أعمال، وأن يخضع هذا النظام للمراجعة الداخلية والرقابة الخارجية.

3- أسلوب القياس المتقدم (Advanced Measurement Approaches):

وهو أكثر الأساليب تقدماً، ويعتمد على قيام البنك نفسه بتصميم، وتنفيذ، نظام تصنيف خاص به لقياس مخاطر التشغيل. ومن الجدير بالذكر، أن لجنة بازل قد وضعت بعض الشروط التي يجب توافرها لدى البنك حتى يسمح له بتطبيق أسلوب القياس المتقدم، ويجب أن يكون النظام الداخلي لقياس مخاطر التشغيل مرتبطاً بشكل وثيق ومتكامل مع العمليات اليومية لإدارة المخاطر بالبنك.

كل ما سبق ذكره دفع بالمصارف والقائمين عليها للبحث عن طرق تساعد على إدارة المخاطر وبالأخص مخاطر التشغيل، والعمل على إدارتها والتخفيف من آثارها، فوجدت أن الحوكمة أو الإدارة الرشيدة للشركات، هي من أفضل الأساليب التي يجب إتباعها للتأكد من الإدارة الفعالة لمخاطر التشغيل، والذي احتل مكانة وحيزاً من اهتمام السلطات الرقابية والإشرافية في كافة بلدان العالم التي تسعى نحو تطبيق بازل 2.

الفصل الثاني

الاتجاه نحو تعريف وقياس شامل للخطر

جاءت اتفاقية بازل 2 لتلّفي القصور في العديد من جوانب اتفاقية بازل 1، ولتعرّز من قدرة البنوك على إدراك وإدارة المخاطر التي تحيط بها وبأعمالها، فشملت المخاطر التشغيلية ضمن أنواع المخاطر التي تُعنى بها، ودعّمت رأس المال بعناصر جديدة.

إلا أن تداعيات الأزمة المالية، أظهرت عجز اتفاقية بازل 2 عن حماية البنوك والمؤسسات المالية، من الظروف المالية الصعبة وحالات الإفلاس، الأمر الذي أثار العديد من التحفظات والتساؤلات، حول قدرة هذه الاتفاقية على مساعدة المصارف في تحديد، وقياس، وإدارة المخاطر، وكفاءة هذه الاتفاقية في حماية النظام المصرفي والمساهمة في إرساء الاستقرار المالي.

كل ذلك أدى إلى ضرورة إجراء تعديلات جديدة على هذه الاتفاقية، من أجل تلافي حالات القصور فيها، وبالتالي نشأت اتفاقية بازل 3. إلا أن بعض الأكاديميين، وخبراء إدارة المخاطر، وجدوا أن كلاً من اتفاقيتي بازل 2 و بازل 3، غير قادرتين على تحديد وقياس المخاطر، وإدارتها بشكل إجمالي. ولذلك، عملوا على دراسة اتجاه جديد في قياس المخاطر، وذلك باستخدام علم المحاسبة، من خلال ما يسمى بطريقة محاسبة الخطر (Risk Accounting)، بهدف إيجاد مقياس شامل للمخاطر وإدارتها.

ومن خلال المباحث التالية، سيتم مناقشة ودراسة الأفكار والقضايا المطروحة أعلاه:

المبحث الأول: الانتقادات الموجهة لبازل 2 والانتقال لتبني بازل 3

أولاً: أهمية اتفاقية بازل 2 وأهدافها

ثانياً: تقييم اتفاقية بازل 2

ثالثاً: اتفاقية بازل 3

المبحث الثاني: الحاجة إلى إيجاد مقياس شامل للخطر

أولاً: جوانب القصور في تحديد وقياس المخاطر في اتفاقية بازل 2

ثانياً: إسهامات بازل 3 في تطوير معالجة المخاطر

ثالثاً: دواعي إيجاد مقياس شامل للخطر

المبحث الثالث: نموذج مقترح لقياس وإدارة الخطر الشامل

أولاً: تعريف وتحديد جديد للمخاطر

ثانياً: آلية مقترحة لتحديد وقياس الخطر

ثالثاً: نماذج عن مخرجات منهجية محاسبة المخاطر

المبحث الأول:

الانتقادات الموجهة لبازل 2 والانتقال لتبني بازل 3

جاءت اتفاقية بازل 2 بنظرة أدق وأشمل لمخاطر المصارف، حيث دعت رأسمالها بعناصر جديدة، وأضافت مخاطر التشغيل إلى أنواع المخاطر (مخاطر الائتمان، مخاطر السوق) التي كانت تشملها اتفاقية بازل 1، وذلك بهدف تلافي الانتقادات التي تعرضت لها بازل 1. وعلى الرغم من قدرة اتفاقية بازل 2، على تحقيق الكثير من أهدافها، على صعيد سلامة النظام المصرفي، إلا أن الأزمة المالية العالمية عام 2008، كشفت بعض جوانب الضعف في هذه الاتفاقية، الأمر الذي دعا إلى إجراء تقييم ومراجعة شاملة لمعايير هذه الاتفاقية.

أولاً: تقييم اتفاقية بازل 2

حاولت الاتفاقية الثانية للجنة بازل، تجنب المآخذ المرتبطة في اتفاقية بازل 1، إذ تقسم الأنشطة المصرفية إلى عدة أقسام، وفق درجة المخاطرة، وحددت أنواع المخاطر وفقاً لبازل 2 بالمخاطر الائتمانية ومخاطر السوق ومخاطر التشغيل، وكذلك قيام الدول بتصنيف المخاطر الائتمانية ومدى القدرة على الإيفاء بالالتزامات المالية، وفيما يلي عرض لأهم إيجابيات اتفاقية بازل 2، والانتقادات الموجهة لها:

1- إيجابيات تنفيذ بازل 2¹:

- أ- ضمان سلامة البنوك، وبالتالي الحفاظ على استقرار النظام المصرفي والمالي.
- ب- ضمان المنافسة العادلة بين المصارف عن طريق توفير تشريعات وأنظمة متكافئة ما بين مختلف البلدان التي تنشط فيها.
- ت- إلغاء كل تمييز ما بين الدول، واقتصارها فقط على المخاطر التي تحملها.

¹ بن بوزيان، محمد، وآخرون، 2011، البنوك الإسلامية والنظم والمعايير الاحترازية الجديدة: واقع وآفاق تطبيق مقررات بازل 3، المؤتمر العالمي الثامن للاقتصاد والتمويل الإسلامي، قطر، ديسمبر 2011.

- ث- إمكانية الاستفادة من تخفيض رأس مال المصارف التي تطبق طرق التقييم الداخلي.
- ج- توسيع قاعدة المخاطر، والأخذ في الحسبان بعض الأدوات المستحدثة للتقليل منها.

2- الانتقادات الموجهة لاتفاقية بازل 2:

بيّنت الأزمة المالية العالمية أن المصارف نتيجة سعيها وراء أقصى ربح، أفرطت في تقديم القروض للأفراد وبالأخص في مجال الرهن العقاري، دون الاستناد بالضرورة إلى الجدارة الائتمانية، ودون الأخذ في الحسبان مخاطر السيولة وكفاية رأس المال. وقد أدى تعثر الكثير من المقترضين عن السداد وانخفاض أسعار العقارات إلى وقوع الكثير من المصارف في الإفلاس، وساعد على هذا الأمر غياب الرقابة من قبل السلطات النقدية على العمل المصرفي، خاصة أن جزءاً كبيراً من النشاطات المصرفية كان يتم خارج الميزانية بهدف التحايل على إجراءات الرقابة المصرفية من خلال التخلص من القروض المشكوك فيها، وأيضاً انتشار استخدام أدوات مالية مركبة (Structured Products)، والتي تستند على المتاجرة في الخاطر. بالإضافة إلى انفلات وتدهور الإدارة العليا في كثير من هذه المصارف، وعدم انضباطها بأساسيات العمل المصرفي السليم، كذلك عدم اهتمامها كثيراً بالقواعد المصرفية قدر اهتمامها بالمرتبات الخيالية التي كانت تتقاضاها¹. الأمر الذي أثار الكثير من التساؤلات والشكوك حول دور اتفاقية بازل 2 في الأزمة المالية وعدم قدرتها على الحد من انتشار الأزمة، وفيما يلي أهم انعكاسات تطبيق اتفاقية بازل 2 على القطاع المصرفي والانتقادات ونقاط الضعف التي تعترى هذه الاتفاقية²:

¹ إدارة مجلة اتحاد المصارف العربية، 2009، أين بازل 2 من الأزمة المالية العالمية؟، مجلة اتحاد المصارف العربية، العدد الصادر في آذار/ 2009، ص 76.

² هناك العديد من الأدبيات العلمية التي ناقشت جوانب الضعف في اتفاقية بازل 2 ووجهت لها الكثير من الانتقادات، انظر:

-Ranjit Lall, 2012, From failure to failure: The politics of international banking regulation, Review of International Political Economy, pp 609-638.

-Ranjit Lall, 2009, Why Basel II Failed and why any Basel III is doomed, University College, Oxford, Global Economic Governance Programme GEG, Working Paper No.52.

- Shelagh Heffernan, 2005, Op Cit, P 203- 204.

- إدارة مجلة اتحاد المصارف العربية، 2009، مرجع سابق، ص ص 76، 80.

- كاظم، حسين، 2008، القطاع المصرفي في العراق ومعوقات التكيف مع معيار الرقابة المصرفية الدولية - بازل 2، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، العراق، ص ص 167-196.

- إدارة مجلة اتحاد المصارف العربية، 2009، مرجع سابق، ص 80.

- الخطيب، سمير، 2005، مرجع سابق، ص 54-55.

- 1- الابتكارات المالية المعقدة أدت إلى إمكانية كبيرة للتعرض لمخاطر غير مفهومة وغير مقيّمة بشكل صحيح من قبل المستثمرين وكذلك إدارة المخاطر لدى العديد من المصارف.
- 2- تقييم ضعيف للمخاطر، وإدارة سيئة لمخاطر السوق والسيولة والتركّز.
- 3- العديد من المشاكل في تعامل رأس المال التنظيمي مع التوريق (securitization).
- 4- إن اعتماد المصارف المحلية في تصنيف مخاطرها الائتمانية على وكالات تصنيف الائتمان الدولية الخارجية غير سليم لعدم وجود جهة رقابية دولية لتدقيق أعمال الوكالات، فضلاً عن احتمالية وجود تضارب في المصالح مما يضر بعملية التصنيف¹.
- 5- صعوبة تطبيق معيار بازل 2 على المصارف المحلية الصغيرة، حيث يطبق على كافة المصارف بغض النظر عن حجمها وإمكانياتها المالية.
- 6- تلائم المصارف الكبيرة والتي لديها خبرات وتقنيات تمكنها من تطبيقها. إذ تُعدّ تحدّي حقيقي للمصارف التي تتواجد في الدول المتخلفة (النامية)، نظراً لعدم توفر البيئة المناسبة لتطبيقها.
- 7- غموض في الإفصاح عن المعلومات.
- 8- غير إلزامية التطبيق، مما يحد من مفعولها.
- 9- احتجاز نسبة أكبر من الأرباح لتكوين مخصصات يؤدي إلى تراجع ربحية المصارف.
- 10- لم تراع الحالات الخاصة لبعض أنشطة المصارف، وخاصة المصارف الإسلامية.
- 11- عدم كفاية رأس المال وخاصة خلال الأزمات.
- 12- دورية رأس المال وتأثره بالدورة الاقتصادية من جهة، وتأثيره عليها من جهة أخرى.
- 13- التفاعل مع مبادئ المحاسبة الدولية بالنسبة لتحديد القيمة العادلة واضطرار المصارف إلى زيادة رأسمالها لمواجهة الخسائر الناتجة عن إعادة تقييم الأصول.

¹ تعتمد القواعد الجديدة لكفاية رأس المال (وفق بازل 2) اعتماداً كبيراً على مؤسسات التصنيف الائتماني، وقد ظهرت الشكوك حول نوعية وموثوقية هذا التقييم ليس فقط في أعقاب أزمة الائتمان، ولكن أيضاً عند تعثر بعض الشركات في الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا. وقد أثير انتقادان رئيسيان لهذه المؤسسات، الأول يتعلق بدرجة استقلالها في الحكم وينطبق بصفة خاصة في حالة التوريق والمنتجات المركبة. أما الثاني فيركّز على منهجيات التقييم المتبعة في تلك المؤسسات. والمشكلة الإضافية هي الاستناد الأساسي لمنهجيات مؤسسات التصنيف على بيانات فقيرة والإفراط في الثقة في أدوات رياضية بحتة.

14- التشجيع على استخدام نماذج كمية داخلية قد لا تعكس بشكل صحيح المخاطر التي يتعرض لها المصرف.

15- إيجاد حوافز للمؤسسات المالية لإزالة بعض الأصول ذات المخاطر الكبيرة من ميزانياتها بهدف الالتفاف على الرقابة.

وفي ظل هذه الانتقادات وجوانب الضعف الموجودة في اتفاقية بازل 2، نجد أن أهم الدروس المستفادة من الأزمة المالية العالمية عام 2008، ما يلي¹:

1- أهمية دور الضوابط والتنظيمات الرقابية في مجال تعزيز دعائم الاستقرار والمتانة في بنية القطاع المصرفي والمالي.

2- ضرورة تغيير عمليات الإشراف على المؤسسات المالية والأدوات التي تمكن من تحديد كفاية رأس المال.

3- التشديد على الأهمية الخاصة لإدارة المخاطر في المصارف والمؤسسات المالية.

4- إعادة النظر في عمليات الرقابة على مؤسسات التصنيف الائتماني والتدقيق في تصنيفها.

5- تحسين الإجراءات لمنع حدوث الأزمة مرة أخرى، والعمل على تقليل آثار أي أزمة متوقعة أو طارئة من خلال إجراءات وتشريعات تحمي النظام المصرفي والمالي.

وانطلاقاً من هذا الواقع، تكاثرت الأسئلة بعد هذه الأزمة المالية العالمية عن دور اتفاقية بازل بالنسبة لقواعد الممارسات المصرفية السليمة وعدم تمكنها من الحد من انتشار تلك الأزمة. وقد دفع فشل مقررات بازل 2 في توقع الأزمة المالية العالمية 2008 وكذلك عدم القدرة على الحد من آثارها، العديد من الاقتصاديين للتشكيك في الافتراضات الضمنية التي يقوم عليها إطار بازل 2، وقد وصل بالبعض منهم إلى اتهامها بدور ما في زيادة تأثيرات الأزمة على المصارف والمؤسسات المالية العالمية.

¹ إدارة مجلة اتحاد المصارف العربية، 2009، مرجع سابق، ص 81.

ونتيجةً لذلك، بدأت المطالبة من قبل بعض السلطات الرقابية والمصارف بتطوير بازل 2، وحتى استبدالها باطار جديد (بازل 3)، يتم فيه تصحيح النواقص الموجودة في الاطار الحالي لناحية الرقابة، وإضافة آليات جديدة لتوقع الأزمات من خلال أنظمة الإنذار المبكر (Early Warning Systems).

ثانياً: اتفاقية بازل 3

نظراً للاضطرابات المالية التي خلفتها الأزمة المالية العالمية عام 2008، قامت لجنة بازل بإجراء تعديلات واسعة وجوهرية على الدعامات الثلاث لبازل 2، وتمثلت بإصدار قواعد ومعايير جديدة، شكلت معاً ما تمّ تسميته بـ "بازل 3".

صدرت اتفاقية بازل 3 كمقترحات أولية في كانون أول عام 2009، ثم صدرت بصيغتها النهائية بعد اجتماع محافظي البنوك المركزية والمسؤولين الماليين الممثلين للأعضاء الـ 27 للجنة بازل الموسعة، وذلك في مقر اللجنة في بنك التسويات الدولية بمدينة بازل السويسرية في 12 / 9 / 2010، وبعد المصادقة عليها من زعماء مجموعة العشرين في اجتماعهم في سيؤول (عاصمة كوريا الجنوبية) تم اعتمادها رسمياً في 2010/11/12، على أن تدخل حيز التطبيق مع بداية عام 2013، وخلال أجل يمتد إلى عام 2019¹.

تلزم قواعد اتفاقية بازل الجديدة المصارف بتحسين أنفسها جيداً ضد الأزمات المالية في المستقبل، وبالتغلب بمفردها على الاضطرابات المالية التي من الممكن أن تتعرض لها من دون مساعدة أو تدخل البنوك المركزية أو الحكومات قدر الإمكان، وتهدف الإصلاحات المقترحة بموجب اتفاقية بازل 3 إلى زيادة متطلبات رأس المال، وتحسين إدارة المخاطر والحوكمة المصرفية، وتعزيز الشفافية والإفصاح المصرفي، وإلى تعزيز جودة رأس مال القطاع المصرفي حتى يتثنى له تحمّل الخسائر خلال فترات التقلبات الاقتصادية الدورية.

¹ لمزيد من الاطلاع، انظر:

- Caruana, Jaime, 2010, Basel III: Towards a Safer Financial System, at the 3rd Santander International Banking Conference Madrid, 15 September 2010, BIS, p1.

1- المحاور الرئيسية لاتفاقية بازل 3.

لقد جاءت اتفاقية بازل 3 لسد الثغرات المالية في حال حدوث الأزمات، حيث تضمنت هذه الاتفاقية الجديدة خمسة محاور، وهي¹:

- أ- تحسين قاعدة رأس المال النظامي من حيث النوع والثبات والشفافية.
- ب- تعزيز تغطية المخاطر.
- ت- استكمال متطلبات رأس المال المرجحة بالمخاطر بنسبة جديدة هي نسبة الرافعة المالية.
- ث- تخفيض تأثير التقلبات الاقتصادية الدورية، وتعزيز الاحتياطات لمواجهتها.
- ج- معالجة المخاطر الكلية (systemic risk) والترابط بين المصارف الهامة في النظام المالي والاقتصاد².

2- التعديلات التي تضمنتها بازل 3.

قامت لجنة بازل بإجراء العديد من التعديلات، ومنها³:

- أ- تعديل مكونات رأس المال التنظيمي، كما يلي:

¹ لمزيد من الاطلاع، انظر: - BCBS, 2010, Basel III: A global regulatory framework for more resilient banks and banking systems, Bank for International Settlements, Basel, Switzerland, P 2-7.

- مجلس الخدمات المالية الإسلامية (IFSB)، 2013، المعيار 15: المعيار المعدل لكفاية رأس المال للمؤسسات التي تقدم خدمات مالية إسلامية عدا مؤسسات التأمين الإسلامي التكافلي وبرامج الاستثمار الجماعي الإسلامي.

² تؤدي التقلبات الدورية إلى تعميق أثر الصدمات والأزمات الاقتصادية، كما أن الترابط الكبير بين المصارف الهامة (الأساسية) يسبب انتقال الصدمات والأزمات عبر النظام المالي والاقتصاد. لذلك يجب على هذه المصارف أن تمتلك القدرة على امتصاص الخسائر بعيداً عن المعايير الدنيا المتبعة (من أجل كفاية رأس المال). الأمر الذي دعا لجنة بازل ومجلس الاستقرار المالي لتطوير منهج متكامل للمؤسسات المالية الهامة من أجل تعزيز رأس مالها.

³ لمزيد من الاطلاع، انظر:

- Jaime Caruana, 2010, op cit, p2-3.

- BCBS, 2010, op cit, P 12-27.

- صالح، مفتاح، 2013، مرجع سابق، ص 12 - 13.

- عبدالله، خالد، 2012، معايير بازل من الأول إلى الثالث، مجلة الدراسات المالية والمصرفية، المجلد 20، العدد الأول، ص 10.

- الشريحة الأولى للأسهم العادية (common equity tier 1): وتشمل بشكل أساسي رأس المال المدفوع (الأسهم العادية) والاحتياطيات والأرباح المدورة (لا تتضمن هذه الشريحة الشهرة أو أي أصول غير ملموسة).

- الشريحة الأولى الإضافية (additional tier 1): وتتضمن الأسهم الممتازة غير المترابطة، والأدوات المالية الأخرى التي يصدرها المصرف بشرط أن تستوفي الشروط، ومنها أن تكون مدفوعة بالكامل وغير مضمونة بكفالة من المصرف وليس لها أولوية بالسداد، وحددته اللجنة بـ 1.5% من الأصول المرجحة بالمخاطر.

- الشريحة الثانية: رأس المال المساند (قرض مساند لدعم رأس المال لا يقل أجله عن 5 سنوات)، وحددته اللجنة بـ 2% من الأصول المرجحة بالمخاطر.

- وألغت بازل 3 الشريحة الثالثة¹ من رأس المال التي أضافتها بازل 2.

ب- قامت اتفاقية بازل 3 بتعديل حدود نسبة كفاية رأس المال (وذلك ابتداءً من عام 2013 ولغاية نهاية عام 2018)، وذلك وفق ما يلي:

- رفع نسبة الأصول المرجحة بالمخاطر RWA إلى الشريحة الأولى للأسهم العادية من 2% إلى 4.5%، وهذا سيؤدي إلى رفع نسبة الأصول المرجحة بالمخاطر إلى الشريحة الأولى (للأسهم العادية والإضافية) من 4.5% إلى 6%.

- إضافة رأس مال لغايات التحوط والمحافظة على رأس المال (Conservation Buffer) إلى نسبة كفاية رأس المال بنسبة 2.5%، وبذلك يصبح الحد الأدنى لنسبة كفاية رأس المال بالإضافة إلى رأس المال لغايات التحوط 10.5%، وسوف يستخدم لغايات الحد من توزيع الأرباح.

- رأس المال الإضافي لتغطية مخاطر الدورات الاقتصادية (Countercyclical Buffer) من 0% إلى 2.5%.

- رأس المال الإضافي لمواجهة المخاطر النظامية (systematic buffer).

¹ تمثل الشريحة الثالثة رأس المال المساند: وهو عبارة عن قرض قصير الأجل يحصل عليه المصرف لتدعيم رأس المال لديه، وهو يحمل صفات مشتركة بين رأس المال والدين.

ت- اعتماد مقاييس جديدة بخصوص السيولة، حيث اعتمدت لجنة بازل نسبتيين للوفاء بمتطلبات السيولة، وهما:

- نسبة تغطية السيولة ((Liquidity Coverage Ratio (LCR): وتهدف إلى تعزيز قدرة ومرونة المصرف على مواجهة مخاطر السيولة في الأجل القصير (لمدة 30 يوماً)، وذلك من خلال التأكد من احتفاظ المصرف بأصول عالية السيولة تكفل لها تغطية احتياجاتها من السيولة لمدة شهر في ظل ظروف صعبة مالياً.

- نسبة صافي التمويل المستقر ((Net Stable Funding Ratio (NSFR): الهدف من هذه النسبة هو مساعدة المصرف على هيكلة مصادر الأموال في مركزه المالي والالتزامات العرضية لديه، بالإضافة إلى الأنشطة في أسواق رأس المال لمساندتها في التغيرات الهيكلية التي تطرأ على مخاطر السيولة بعيداً عن عدم التوافق الزمني قصير الأجل، ولتوفير مصادر تمويل أكثر استقراراً لكل من أصول وأنشطة المصرف، وهي عبارة عن مصادر التمويل لدى المصرف منسوبة إلى استخدامات هذه المصادر (داخل وخارج الميزانية مرجحة بأوزان محددة من قبل لجنة بازل)، ويجب أن لا تقل عن 100%.

ث- أضافت اتفاقية بازل 3 معيار جديد وهو معدل الرافعة المالية (Leverage Ratio)، وتمثل الأصول داخل وخارج الميزانية بدون أخذ المخاطر في الحسبان إلى رأس المال من الشريحة الأولى، وهذه النسبة يجب أن لا تقل عن 3%.

وقد شددت اتفاقية بازل 3 على عملية ممارسة اختبارات الضغط (Stress Testing) في المصارف، من خلال استخدام تقنيات مختلفة لتقييم قدرته على مواجهة التعرضات في ظل أوضاع وظروف عمل صعبة (Stress Situation)، وقياس أثر هذه التعرضات في مجموعة من المؤشرات المالية المصرفية، وبشكل خاص الأثر في مدى كفاية رأس المال والربحية، على أن تصبح اختبارات الضغط من أدوات إدارة المخاطر الداخلية المهمة بالمصارف، حيث إنها تحذر المصرف من النتائج السلبية غير المتوقعة لمجموعة من المخاطر، كما أنها توفر مؤشراً لحجم رأس المال اللازم لامتناع الخسائر في حال التعرض لظروف مالية صعبة وتحمل ظروف السوق الصعبة، وبالتالي فإن اختبارات الضغط أصبحت

من الأدوات الأساسية والمكملة لمقاييس إدارة المخاطر لما لها من دور مهم في دعم إجراءات التخطيط للسيولة ورأس المال، واستطلاع تقييم المخاطر، وتحديد قدرة المصرف على تحمل المخاطر وتطوير خطط طوارئ للتعامل مع المخاطر في ظل مجموعة من الظروف الصعبة¹.

3- تقييم اتفاقية بازل 3 والآثار المتوقعة منها

تعدّ اتفاقية بازل 3 من الدروس المستفادة من الأزمة المالية العالمية لتحسين القطاع المصرفي، من خلال الاحتفاظ برأس مال أكبر كاحتياطي لامتناس الصدمات دون الحاجة إلى انقاد ودعم حكومي، ولكن يصعب التنبؤ بمدى الأثر الذي ستحدثه هذه الاتفاقية، حيث لا يزال هناك قلق كبير من إمكانية حدوث فقاعات وأزمات جديدة قبل التطبيق الكامل لتلك الضوابط، وهناك خطورة أخرى تكمن في احتمال تحول الكثير من الأنشطة التي تقوم بها المصارف إلى المؤسسات غير المصرفية لتكون عرضة للوائح تنظيمية مختلفة أقل صرامة²، وفيما يلي عرض لأهم الانعكاسات المتوقعة على القطاع المصرفي من جراء تطبيق بازل 3³:

- انخفاض ملحوظ في عدد المصارف التي قد تتعرض للإفلاس، وبالتالي تجنب حدوث انهيار في النظام المصرفي.
- المساهمة في الاستقرار المالي على المدى الطويل، وتقوية دعائم النظام النقدي العالمي وجعله أكثر صلابة في مواجهة الأزمات المقبلة.
- تطبيق قواعد جديدة لإقرار الشفافية في القطاع المالي، الأمر الذي يساهم في تقليل التعرض للمخاطر والحيلولة دون سعي المصارف لاستغلال الثغرات.

¹ حسن، حمزة، 2015، مرجع سابق، ص 53.

² حسن، حمزة، 2015، مرجع سابق، ص 56.

³ قدم العديد من الباحثين شروحات وتحليلات حول تأثير تطبيق اتفاقية بازل 3 في النظام المصرفي، ولمزيد من الاطلاع انظر:

- Jaime Caruana, 2010, op cit, p2-3.

- Ranjit Lall, 2012, Op Cit, pp 609-638.

- شاهين، علي، 2012، مقررات اتفاقية بازل 3 وأثرها على المصارف العربية (التطورات ومتطلبات التطبيق)، مجلة الدراسات المالية والمصرفية، المجلد 20، العدد الأول، ص 15-16.

- صالح، مفتاح، 2013، مرجع سابق، ص 14.

- نجار، حياة، 2014، مرجع سابق، ص 121.

- الالتزام بمعايير السيولة الجديدة سيجعل المصارف تحتفظ بمخزون إضافي من الأصول عالية السيولة، الأمر الذي يؤدي إلى الانخفاض في توظيفها.
- الحد من تعاملات المصارف فيما بينها للتقليل من انتقال الأزمات، كما يتراجع تعاملها بالمشتقات في الأسواق المالية، وعمليات التوريق، وذلك بسبب القيود المفروضة عليها في هذه المجالات.
- تؤدي الاتفاقية إلى الضغط على المؤسسات المصرفية لزيادة مواردها المالية من خلال زيادة رؤوس أموالها أو تخصيص جزء من أرباحها لدعم الاحتياطيات المالية.
- خفض معدلات الائتمان في بعض القطاعات والنشاطات الاقتصادية ذات المخاطر العالية.
- التنظيم الجديد لاحتساب كفاية رأس المال قد يقلص من الأرباح ويفرض ضغوطاً على المؤسسات الأضعف، وبالتالي زيادة تكلفة الاقتراض.
- انخفاض إقبال المستثمرين على الأسهم المصرفية لأنه من المرجح أن تنخفض أرباح الأسهم للسماح للمصارف بإعادة بناء قواعد رأس المال، وبشكل عام سينخفض العائد على حقوق المساهمين.
- التعارض في تطبيق مقررات لجنة بازل 3 يؤدي إلى التحكيم الدولي، لأن الاختلاف في تطبيق معايير لجنة بازل 3 كما حدث في بازل 1 وبازل 2 سيؤدي إلى تعطيل استقرار النظام المالي.
- التغيير في الطلب على التمويل من تمويل قصير الأجل إلى تمويل طويل الأجل، نظراً لإدخال نسبتيين للوفاء بمتطلبات السيولة القصيرة والطويلة الأجل، الأمر الذي يؤثر في هوامش الربح التي يمكن تحقيقها.
- سيزيد تطبيق نظام بازل 3 من معاناة اقتصاديات الدول النامية، إذ سيضع مصارفها في وضع لا تستطيع المشاركة والمساهمة في تمويل التنمية الضرورية لبلدانها.

المبحث الثاني:

الحاجة إلى إيجاد مقياس شامل للخطر

إن الهدف الرئيسي من اتفاقية بازل 2، هو تعزيز الاستقرار وسلامة النظام المصرفي العالمي، سيما من خلال تعزيز ممارسات إدارة المخاطر وتطوير متطلبات رأس المال الأكثر حساسية للمخاطر، ولذلك نجد أن اتفاقية بازل 2، تسعى فيما يتعلق بقياس المخاطر وإدارتها إلى¹:

أ- تطوير طرق قياس المخاطر المصرفية وإدارتها.

ب- التوفيق ما أمكن بين حجم رأس المال المطلوب وحجم المخاطر التي يتعرض لها المصرف.

ت- زيادة درجة الشفافية بالنسبة للمخاطر التي يتعرض لها المصرف، ووجوب توافر المعلومات الكافية في الوقت المناسب للمتعاملين، حيث أنهم يشاركون المصرف في المخاطر التي يتعرض لها.

ث- الضبط والتحكم في مجموع المخاطر، وذلك يكون بمتطلبات رأس المال أو عن طريق المراجعة الرقابية مثل مخاطر أسعار الفائدة على محفظة الأوراق المالية لدى المصرف.

إلا أنه عند تطبيق اتفاقية بازل 2، وحدثت الأزمة المالية العالمية عام 2008، برزت العديد من نقاط الضعف، كان أهمها عدم قدرة بازل 2 على التعامل مع مختلف أنواع المخاطر التي تواجه النظام المصرفي، من حيث القدرة على إدراك هذه المخاطر أو قياسها، وبالتالي إدارتها.

¹ عبد القادر، بريش، 2013، مرجع سابق، ص ص 27-43.

أولاً: جوانب القصور في تحديد وقياس المخاطر في اتفاقية بازل 2

بدايةً، لا بدّ من عرض أهم أسباب الفشل في تنفيذ اتفاقية بازل 2، ومنها¹:

أ- يعد الحصول على حجم كبير من البيانات، أمراً أساسياً في تنفيذ بازل 2، الأمر الذي يكبّد المصارف تكاليف عالية، وبشكل تحدّ كبير لتنفيذ مقررات بازل 2، ولا يمكن إغفال الصعوبات التي تواجه هذه المصارف عند جمع البيانات المتعلقة بمخاطر محددة، إذ تعدّ الحاجة إلى بيانات دقيقة، وعالية الجودة، من أهم التحديات التي تواجه المشرفين في المصارف.

ب- إن عدم توفر سلاسل زمنية من البيانات عالية الجودة، يُشكل عائقاً أمام استخدام منهج IRB مثلاً، الأمر الذي يخلق مشكلة كبيرة في التعامل مع المخاطر، إذ تعدّ المشكلة الأساسية لدى المنظمون (Regulators)، هي استخدام النماذج الحديثة والمعقدة، مثل A-IRB و AMA، نظراً لعدم كفاية قواعد البيانات الموثوقة في المصارف.

وعلى الرغم من سعي اتفاقية بازل 2 إلى تأسيس منهج أكثر شمولية لمعالجة المخاطر، إلا أنه لا يمكن لهذه الاتفاقية أن تشكل منهج شامل لمعالجة المخاطر، للأسباب التالية²:

(1) إن مخصصات (provisions) المخاطر المرتبطة بمحفظة الأوراق المالية لغرض التداول Trading book، غائبة بشكل واضح، على الرغم من إدراك لجنة بازل، أن حجم هذه المحافظ قد ازداد بشكل كبير، نتيجةً لاتفاقية بازل 1.

(2) إن معالجة المخاطر الجديدة، التي أعلنت عنها اللجنة، تم تخفيضها أو تقييدها من خلال العملية التنظيمية³، وفي النهاية تم السماح للمصارف باستخدام النماذج الخاصة بها، لتحديد أعباء رأس المال المقابلة لمخاطر السوق، على الرغم من أن اضطرابات الأسواق، في أواخر عقد التسعينات من

¹ Hussain, et al, 2012, **Challenges and failure of Implementation of Basel Accord II and reasons to adopt Basel III both in Islamic and Conventional Banks**, International Journal of Business and Social Research (IJSR), Volume -2, No.-4, August 2012, p155-156.

² Ranjit Lall, 2009, op cit, p7-8.

³ أي خلال المشاورات والاجتماعات التي حصلت لصياغة هذه الاتفاقية، وذلك من قبل جماعات الضغط، وهم أصحاب المصالح بذلك.

القرن الماضي، أظهرت أن نماذج الـ var، لم تكن دقيقة، حيث قللت من احتمالات حدوث الأحداث المتطرفة (extreme events).

(3) حدث تحول مشابه نحو التنظيم الذاتي في مجال توريق الأصول، على الرغم من اعتراف لجنة بازل بأوجه القصور في بازل 1 في هذا المجال، حيث تم منح المصارف A-IRB¹، الإذن باستخدام تقديراتها الخاصة للتعرضات غير المصنفة (unrated exposures) وتسهيلات السيولة. كما أن هناك مستويات منخفضة بشكل خطير لرأس المال وفق بازل 2، المقابلة لشرائح التوريق عالية التصنيف، وبشكل خاص تلك التي تكبدت أكبر الخسائر في أزمة الرهن العقاري.

(4) إن المصارف التي تعتمد على A-IRB وفقاً لتقرير QIS 5 من المحتمل أن تشهد انخفاض في متطلبات رأس المال الخاص بالتوريق بنسبة قد تصل إلى 17.3%، بينما المصارف الأخرى ستواجه زيادة بنسبة 7.7%-10.2%، ولهذا الرقم تداعيات خطيرة على سلامة ومتانة النظام المصرفي، وعلى المساواة في التنافسية التي تهدف للجنة إلى تحقيقها.

وفيما يلي عرض لأهم المشاكل التي تواجه تحديد وقياس المخاطر وفق بازل 2:

1- المشاكل المتعلقة بالتصنيف الداخلي Internal Rating:

إن جاذبية التصنيف الداخلي للمصارف الدولية الكبيرة تكمن في أثرها الواضح في متطلبات رأس المال، حيث هناك سببان رئيسيان من المحتمل أن يجعل التصنيف الداخلي يؤدي إلى تخفيض في رأس المال المصارف التي تستخدم منهج التصنيفات الداخلية وهما²:

أ- يعتمد منهج التصنيف الداخلي على البيانات التاريخية، والتي تقترح أن رأس المال الذي يجب الاحتفاظ به، مقابل أنواع معينة من الأصول، هو أقل بكثير من رأس المال الذي تنص عليه اتفاقية بازل 1. تكمن المشكلة في هذه الطريقة للحساب، في أن معدلات عدم السداد التاريخية لفئات الأصول، تُعدّ مؤشراً سيئاً عن معدلات عدم السداد المستقبلية.

¹ المصارف المؤهلة لاستخدام المناهج المعتمدة على التصنيف الداخلي.

² Ranjit Lal, 2009, op cit, p13-14-15.

ب- يوفر التصنيف الداخلي للمصارف، طريقة سهلة لتخفيض رأس المال، بدون تخفيض المخاطر، على الرغم من أن منهج A-IRB، تم تقديمه على أنه وسيلة لتخفيض الالتفاف على الرقابة Regulator Arbitrage، إن الحافز في لعبة رأس المال التنظيمي هذه، هو أن المصارف الكبيرة يمكن أن تتوقع خطط الإنقاذ الحكومية في حالة الإفلاس.

يعتمد القرار بإنشاء منهج على التصنيف الداخلي، بشكل أساسي، على التطورات التي حدثت في المراحل الأولية لعملية بازل، وكان الداعم الأساسي هو معهد التمويل الدولي¹، ويتمتع هذا المعهد بعلاقة عمل قوية مع لجنة بازل بناءً على علاقات شخصية في وكالات التنظيم الوطنية، ونتج عن ذلك تقديم منهج يعتمد التصنيف الداخلي لمخاطر الائتمان، وقد عمل هذا المعهد على نطاق واسع، من أجل اعتراف أكبر بأنظمة قياس المخاطر الخاصة بالمصارف، وذلك منذ عام 1997، وذلك باعتبار هذه الأنظمة، أكثر حساسية للمخاطر من أوزان المخاطر الترجيحية وفق بازل 1، بالإضافة إلى أنها متاحة للاستخدام بشكل فوري من قبل المصارف.

واجه هذا الاقتراح الكثير من الشك من قبل المنظمين، وفي أيلول أواخر عام 1998، وخلال مؤتمر إعلان لجنة بازل عن أعمالها من أجل مراجعة بازل 1، صرح بنك إنكلترا المركزي أن هناك موانع هامة لاستخدام الأنظمة الداخلية لتحديد متطلبات رأس المال، كما كان هناك شكوك أيضاً من قبل خبراء بنك الاحتياطيات الفيدرالي الأمريكي بأن أنظمة التصنيف الداخلي لا تلبي ما هو مطلوب منها إلا أن معهد التمويل الدولي كان له دور حاسم في إقناع لجنة بازل من أجل تبني منهج AIRB في الوثيقة الثانية في كانون الثاني 2001. كما كان هناك تخوف جدّي من قبل المصارف الصغيرة حول احتمال أن تؤدي اتفاقية بازل 2 إلى عدم المساواة في التنافسية. ومن بين الأصوات الأعلى كانت الجمعية الثانية للمصارف الإقليمية²، والتي احتجت على أن هناك مصارف قليلة مؤهلة لتبني AIRB، ولن تكون مطالبة بالاحتفاظ بنفس المستوى من رأس المال مقابل الأدوات المالية، في حين أن 99% من

¹ معهد التمويل الدولي: هو مجموعة استثمارية من المصارف الأمريكية والأوروبية الأساسية ومركزها واشنطن.

² The Second Association Of Regional Banks: وهي مجموعة تمثل المصارف اليابانية ومصرف الوسط الغربي في أمريكا (Midwest Bank).

المؤسسات المالية لن تكون قادرة على تبني AIRB. أما مجتمع الصيارفة الأمريكيين¹، فقد اعتبر اتفاقية بازل 2 سوف تفيد المصارف النشطة دولياً، وسترهق الأغلبية العظمى من المؤسسات المالية في أمريكا بنظام متعب ومكلف لرأس المال التنظيمي².

2- جوانب القصور في تقنية var:

أصبح مقياس var أحد أبرز تقنيات إدارة المخاطر، في أعقاب تطور، أولاً أنظمة Jp Morgan's Risk Metrics، ولاحقاً Credit Metrics، وبعد var أسلوب لإدارة المخاطر، ويشير إلى درجة الخسائر، التي قد تحصل خلال فترة من الزمن، وعند مستوى ثقة معين. وتقدم تقنية var مقياس إحصائي لاحتمالية الخسارة، بدلاً من رقم مطلق، وتتأثر بمتغيرات التعرض للخطر، كالوقت ومجال الثقة والتقلب. ويمكن حساب var لكل أنواع المخاطر، ما يجعله أداة مفضلة لإدارة المخاطر. وبينما ينظر للvar على نطاق واسع، بأنه تقنية فعالة لإدارة المخاطر على مستوى المعاملات أو مستوى المحافظ المالية، إلا أنه عند تطبيقه من أجل تحديد الحد الأدنى لمتطلبات رأس المال، فإنه يظهر لدينا عدد من القيود (المحددات)³، ومنها⁴:

أ- لا يقدم مقياس var قيمة دقيقة لحجم الخسارة⁵، فمثلاً إذا صرح المصرف أن قيمة var أكبر من 1 مليون عند مستوى ثقة 99%، وهذا يعني أنه من المتوقع حدوث خسائر تزيد عن قيمة var، خلال 1% من الوقت الذي يغطيه حساب الvar، ومع ذلك فإنه لا يعطي أي إشارة إلى مقدار تجاوز قيمة var، والتي يمكن أن تكون 2.5 مليون أو 450 مليون، أي أنه لا يوجد حد أعلى لما يمكن خسارته، أي أنه يعطي معلومات إحصائية غير كاملة.

¹ Americans community bankers: ويمثل مجتمع المصارف في الولايات المتحدة الأمريكية.

² Ranjit Lal, 2009, op cit, p15.

³ Kiran J. Fernandes, et al, 2013, Risk Accounting: An Accounting Based Approach to Measuring Enterprise Risk and Risk Appetite, York Management School, University of York, UK, p7-8.

⁴ انظر:

-Shelagh Heffernan, 2005, Op Cit, PP 151-154.

- Taleb, N., 1997, The World According to Nassim Taleb Derivatives Strategy, available from: www.derivativesstrategy.com

⁵ حيث إن الغرض من var ليس إيجاد القيمة القصوى للخسارة، في الواقع قد تتجاوز الخسارة القيمة المحددة وفق var، ولأيام متواصلة، الأمر الذي يجعل هذا المقياس معيب عند استخدامه لتحديد متطلبات الحد الأدنى لرأس المال.

ب- تعتمد نماذج var البسيطة على افتراض أن العوائد المالية تتبع التوزيع الطبيعي، ولا يوجد علاقة ارتباط بينهما، وقد أظهرت الدراسات التجريبية أن هذه الافتراضات غير صحيحة دائماً، مما يساهم في قياس غير دقيق للمخاطر.

ت- يمكن التلاعب بقيمة var، وبالتالي فإنه عند تخفيض هذه القيمة عندما تكون عالية، فإنه يمكن للمصرف أن يزيد من مقدار المخاطر التي يتعرض لها، وبالتالي الربح المتوقع.

ث- لا يقدم var احتمالية فشل المصرف، بل يعطي الخسارة التي تنشأ عن تعرض المصرف للمخاطر. ج- إذا قام المتعاملين traders باستخدام نفس النموذج تقريباً، فإن نموذج var المصمم لاحتواء مخاطر السوق سيخلق مخاطر سيولة¹، إن تصميم مخاطر السوق باستخدام ال var، اعتمدت على بيانات خلال فترة مستقرة نسبياً، حيث كانت التقلبات في الأسواق منخفضة، إلا أنه عندما تكون التقلبات كبيرة، فإنه يتم الانتقال من الأصول المتقلبة إلى الأصول المستقرة، الأمر الذي يؤدي إلى تعزيز دوامة الانخفاض في الأسعار، وبالتالي حدوث انخفاض في السيولة، وبالتالي إذا كانت جميع المصارف تستخدم نماذج var متشابهة، فإنه يمكن أن تصعد من الأزمة، وهذا ما يدل على أن استخدام var يتعطل خلال فترة الأزمات. إن ارتباط أسعار الأصول خلال فترات الاستقرار تكون ضعيفة، بينما تميل أسعار كل الأصول إلى الارتفاع خلال الأزمات، وهذا يعني أن أثر التنويع (المحفظة) سيختفي.

ح- جعلنا مقياس var نستبدل 2500 سنة من الخبرة في السوق، بمصفوفة التباين المشترك التي مازالت في بدايتها (مهدها).

خ- يمكن لمقياس var أن يقيس مخاطر الأحداث الشائعة، والتي تعد غير مهمة، ولكنه لا يقيس مخاطر الأحداث النادرة.

د- ونظراً لقصور مقياس var، فإن المصارف تستخدم اختبارات الجهد، وتحليل السيناريوهات، لاستكمال تقديرات المخاطر التي يقدمها مقياس var.

¹ هذه النقطة وضحها Dunbar من خلال تعليقه على الأزمة الروسية عام 1998، انظر:

Dunbar, N. 2000, *Inventing Money – The Story of Long-Term Capital Management and the Legends Behind It*, Chichester, UK: John Wiley & Sons.

أجرت لجنة بازل مراجعة لاحقة لمتطلبات رأس المال الخاصة بمحفظة الأوراق المالية المعدة للمتاجرة Trading Book عام 2012¹، وقد حددت هذه المراجعة نقاط الضعف في نظام كفاية رأس المال التنظيمي السائد، وأظهرت العيوب في التصميم الشامل للاطار، والمناهج الموحدة، والمناهج المعتمدة على النماذج Models-Based، وفيما يلي أهم ما قدمته هذه المراجعة:

- (1) يعتمد إطار رأس المال المعتمد على النماذج Models-Based لمواجهة مخاطر السوق على المنظور الخاص بالمصرف للمخاطر، والذي قد لا يكون كافي من منظور النظام المصرفي ككل.
- (2) بيان أوجه القصور الهامة في المنهج الموحد Standard Approach.
- (3) النقص في حساسية المخاطر، وعدم القدرة على التعامل مع المخاطر المرتبطة بالأدوات المالية الأكثر تعقيداً.
- (4) يقدم نظام كفاية رأس المال التنظيمي السائد حوافز للمصارف، من أجل تحمل المزيد من المخاطر الإضافية Tail Risk²، وهو ما يتناقض تماماً مع ما يهدف نظام رأس المال التنظيمي.

ونتيجة لهذه المراجعة، تقترح لجنة بازل استبدال تقنية VAR، بمنهجية العجز المتوقع Expected Shortfall، لتحديد متطلبات رأس المال التنظيمي، وتتوقع اللجنة أن هذا سيزيد من حساسية المخاطر لاستيعاب الأحداث المتطرفة أو مخاطر الزيل. حيث توفر منهجية ES مخرجات (معلومات) أكثر من مما تقدمه تقنية VAR. كما يمكن القول، إن ES تشكل دمجاً لاختبارات الجهد Stress Testing المطبقة على نتائج تقنية VAR³.

¹ BCBS, 2012, Fundamental Review of the Trading Book, Consultative document, May 2012.

² مخاطر الزيل: هي شكل من أشكال مخاطر المحفظة المالية والتي تنشأ عندما يكون احتمال الانتقال 3 انحرافات معيارية عن المتوسط أكبر مما يظهر في التوزيع الطبيعي. والزيل هو الجزء الأخير من منحنى التوزيع الذي له شكل الجرس. أو مخاطر الزيل هي المخاطر الإضافية للأصل أو المحفظة المالية والتي يحدث تغيير في سعرها بمقدار 3 انحرافات معيارية عن سعرها الحالي أكثر (أعلى) من مخاطر التوزيع الطبيعي.

³ انظر:

- Kiran J. Fernandes, et al, 2013, op cit, p8.

- BCBS, 2012, op cit, p20.

3- المشاكل المتعلقة بمناهج القياس المتقدم AMA:

تشير لجنة بازل إلى بعض المحددات (القيود)، الموجودة في مناهج القياس المتقدم AMA، والتي قدمتها في مبادئها التوجيهية الإشرافية. حيث إن هناك اختلاف وتتنوع في النماذج المستخدمة من قبل المصارف، فيما يتعلق بمناهج AMA التي تتبناها، وهذا ما يؤثر في منهجية AMA لكل مصرف على حدة، وبالتالي تؤثر في حجم رأس المال الناجم عن تطبيق AMA .

وقد أدت المرونة الممنوحة للمصارف في اعتماد النماذج Modeling، التي تراها مناسبة للتعبير عن هيكل المخاطر Risk Profile لديها، إلى إمكانية وجود مصارف لها هيكل مخاطر متشابه، ولكن لديها مستويات مختلفة من رأس المال التنظيمي وفق AMA ، في حال كانت تعتمد على افتراضات ومناهج نمذجة مختلفة. وهذا يطرح التساؤل حول إذا ما كان من الممكن تنظيم المصارف بفعالية، فيما يتعلق بحجم المخاطر التي تقبلها، إذا كانت النماذج المستخدمة تفتقد للتوحيد والتطبيق المتناسق¹.

وفي ضوء ما سبق، نجد أن الأزمة المالية عام 2008، قد أظهرت الحاجة إلى المزيد من الحوافز، لدفع المصارف إلى تبني نظم وإجراءات داخلية، أكثر تقدماً لتقييم المخاطر (الائتمانية، السوقية، التشغيلية). وقد أعلنت لجنة بازل في تشرين الثاني عام 2008، عن استراتيجية شاملة، لمعالجة مواطن الضعف الأساسية، التي كشفت عنها الأزمة في الأسواق المالية، والمتصلة بالتنظيم، والإشراف على المخاطر، وإدارتها، في المصارف الدولية، وفي ما يلي أهم أساسيات هذه الاستراتيجية²:

- تعزيز عملية اكتشاف الخطر في إطار بازل 2 وخاصةً بالنسبة للأوراق المالية لغرض التداول (trading book) وحسابات خارج الميزانية.

¹ انظر:

- Kiran J. Fernandes, et al, 2013, op cit, P9.

- BCBS, 2011, Operational Risk – Supervisory Guidelines for the Advanced Measurement Approaches, Bis, June 2011.

² كما تضم هذه الاستراتيجية العديد من الجوانب، أهمها: تحسين الشريحة الأولى من رأس المال، تعزيز رأس المال للتمكن من امتصاص الصدمات خلال فترات الشدة، كبح الدورية في رأس المال من خلال فك الارتباط بين رأس المال والدورة الاقتصادية، تقوية رأس المال لمواجهة مخاطر الائتمان، تنسيق ممارسات المتابعة الرقابية على المستوى العالمي لضمان تنفيذ مبادئ سليمة في الإشراف والعمل المصرفي. انظر: إدارة مجلة اتحاد المصارف العربية، 2009، مرجع سابق، ص 79.

- تقييم الحاجة إلى مقاييس إضافية للخطر، مع تدابير قياس التعرض للخطر في إدارة المخاطر، للمساعدة في احتواء المديونية في النظام المصرفي.

- تعزيز الأطر الرقابية لتقييم مخاطر السيولة في المصارف الدولية.

وقد أشار تقرير صادر عن مكتب المساءلة الحكومة¹ GAO (وهو مركز أبحاث مقره واشنطن يعمل لصالح الكونغرس الأمريكي) أن الأزمة المالية أبرزت المخاوف السابقة حول المناهج الواجب اتباعها بموجب منهج التصنيف الداخلي A-IRB، مثل قدرة نماذج المصارف على قياس المخاطر بكفاية لأغراض رأس المال التنظيمي.

وبدوره، وبعد فترة وجيزة من اندلاع الأزمة، أقر رئيس مجلس إدارة لجنة بازل Nout Wellink، أن هناك حاجة لتغيرات جادة في بازل 2، بما في ذلك تعزيز إطار رأس المال (الركيزة الأولى). وكما هو متوقع، كان التقدم تدريجياً في هذا المجال، بينما تحركت اللجنة بسرعة، فيما يتعلق بمحفظة الأوراق المالية لغرض للتداول trading book، فقامت بزيادة رأس المال المخصص لمقابلة مخاطر السوق، وخففت من حوافز إعادة التوريق resecuritization، إلا أن الإصلاحات الأساسية لبازل 2 حينها، لم تحدث بعد، بينما بقيت أخطر جوانب بازل 2 (الاعتماد الكبير على التصنيف الداخلي والنماذج الخاصة بالمصارف) بدون تغيير².

ثانياً: إسهامات بازل 3 في تطوير معالجة المخاطر

كانت الأزمة المالية عام 2008، عاملاً حاسماً في إعادة النظر في اتفاقية بازل 2، سواء كان ينظر إليها كمساهم مباشر في الأزمة أو لا. حيث اتفق المشرفون supervisor على أن المبادئ الأساسية للاتفاقية، ومنها: الاعتماد على النماذج الداخلية لتقييم المخاطر، تخفيض رأس المال للمصارف الكبيرة، تنظيم محفظة الأوراق المالية لغرض للمتاجرة trading book، قد فقدت مصداقيتها بسبب الأزمة.

¹ Government Accountability Office, 2009, Financial Markets Regulation: Financial Crisis Highlights Need to Improve Oversight of Leverage at Financial Institutions and across System, Washington, USA, July 2009.

² Ranjit Lall, 2009, op cit, p24-25.

وبناءً عليه، اتفق صنّاع السياسات، على ضرورة وجود منهج جديد، لتنظيم رأس المال، من أجل استقرار النظام المالي في المستقبل. وقد انتقد منتدى الاستقرار المالي FSF عام 2008 نقاط الضعف الكبيرة في إطار رأس المال الراهن¹.

كما طالب تقرير De Larosi`ere لشهر شباط عام 2009²، وهو إطار متوقع لمستقبل التنظيم المالي الأوروبي، بمراجعة جوهرية لبازل 2، على أساس أنه خفّض من تقييم بعض المخاطر الهامة، وبالع في تقييم قدرة المصارف على معالجتها.

توجّبت هذه الجهود بمجموعة من المقترحات الجديدة، والبعيدة المدى، التي أصدرتها لجنة بازل في كانون الأول 2009، والتي سرعان ما أصبحت تعرف باسم بازل 3. وبحسب رئيس لجنة بازل Nout Wellink، بأن هذه المقترحات الجديدة ستصنع ثورة في الصناعة المصرفية، وتبشر بحقبة جديدة تتميز بمتطلبات رأس المال مناسبة، وسيولة عالية، ورفع مالي أقل في النظام المصرفي³.

وقد واجهت اتفاقية بازل 3 التحديات الكبيرة التي واجهت بازل 2، وعملت على إجراء الكثير من التعديلات على بازل 2، ومنها⁴:

1- يجب على المصارف بناء رؤية متكاملة عن المخاطر الائتمانية الخاصة بمحفظة الأوراق المالية لغرض التداول trading book، بينما كانت المصارف تقوم بذلك فقط من أجل محفظة أصول المصرف (banking book)⁵.

2- يجب على المصارف أن تطور منهجيات لحساب مقياس Stressed VaR، وأعباء المخاطر المتزايدة (incremental risk charge)¹، وهذه الإجراءات لم تكن مطلوبة وفق بازل 2.

¹ Ranjit Lall, 2012, op cit, p625.

² De Larosi`ere, J., et al, 2009, The High-Level Group on Financial Supervision in the EU, Report, Brussels.

³ Ranjit Lall, 2012, op cit, p625.

⁴ لمزيد من الاطلاع انظر:

- Philipp Härle, ET AL, 2010, Basel III and European banking: Its impact, how banks might respond, and the challenges of implementation, McKinsey Working Papers on Risk, Number 26, 2010, P23.

- Hervé Hannoun, 2010, The Basel III Capital Framework: a decisive breakthrough, BoJ-BIS High Level Seminar on Financial Regulatory Reform: Implications for Asia and the Pacific, Hong Kong SAR, 22 November 2010, P7.

⁵ تمثل الأصول التي من المتوقع أن يحتفظ بها المصرف لغاية الاستحقاق.

3- وسّعت بازل 3 نطاق أعباء التوريق، ليشمل محفظة الأوراق المالية لغرض المتاجرة، وليس فقط محفظة أصول المصرف، كما هو الحال وفق بازل 2، أي سيكون لهما معاملة متشابهة. حيث إن محفظة الأوراق المالية لغرض المتاجرة، تُعدّ أكبر حجماً، ولها معدلات دوران أكبر، وغالباً ما تكون جودة بياناتها أقل، ولكنها أكثر تعقيداً في حسابها وضبطها.

4- يتعيّن على المصارف وفق بازل 3، أن تتبنى مقاييس جديدة، كنسبة الرفع المالي² (leverage ratio)، بالإضافة إلى نسبيتي السيولة NSFR & LCR.

5- القيام بتحليل ائتماني خاص بالمصرف، فيما يتعلق بمخاطر التوريق المصنفة خارجياً External Rating، مع ضرورة التقليل من الاعتماد على التصنيف الخارجي.

6- إعطاء أوزان مخاطر أعلى لعمليات إعادة التوريق، مثلاً، أصبحت الأوزان 20%، بدلاً من 7% للشرائح المصنفة AAA.

7- استبدال تقنية VAR، بمنهجية العجز المتوقع Expected Shortfall، لتحديد متطلبات رأس المال التنظيمي.

على الرغم مما سبق، فإن هناك تشاؤم لآفاق مبادرات ما بعد الأزمة (آفاق بازل 3)، لأن جماعات الضغط المصرفية القوية، قد حجبت بالفعل أي احتمالات لاستجابة تنظيمية فعالة للأزمة، وإن المعلومات الأساسية حول المبادرات الجديدة، توضح أن مصير جهود ما بعد الأزمة لإصلاح رأس المال التنظيمي، قد يتحول ليكون حالة "التاريخ يعيد نفسه"^{3,4}.

¹ لمزيد من الاطلاع حول مقياس Stressed VaR و أعباء المخاطر المتزايدة (incremental risk charge)، انظر: BCBS, 2012, op cit, May 2012, p10.

² والتي توفر حماية إضافية مقابل مخاطر النماذج Model Risk وأخطاء القياس، انظر: Kiran J. Fernandes, et al, 2013, op cit, p8.

³ أي كما حدث عندما فرضت جماعات الضغط آراءها خلال الصياغة النهائية لاتفاقية بازل 2، الأمر الذي يندر بأن تلاقي بازل 3 نفس مصير بازل 2 من الفشل.

4 Ranjit Lall, 2009, op cit, p24-25.

ثالثاً: دواعي إيجاد مقياس شامل للخطر

تبنى المنظمون (regulators) الرأي القائل بأن رأس المال هو الداعم لاستمرارية المصارف في أوقات الأزمات، والذي يمنعها من الفشل، ولكن حالات الفشل والإنقاذ لبعض المؤسسات المالية العالمية، تجعلنا ننظر إلى رأس المال التنظيمي كمقياس (أو مؤشر) من قبل المصارف للعدّ التنافسي للفشل، بدلاً من اعتباره النظام الذي يمنع الفشل بفعالية. وترتبط الأزمة المالية عام 2008، بعدم القدرة على تسجيل التعرض للخطر، والتعامل معه محاسبياً، بطريقة مناسبة. حيث تبين حالات فشل المؤسسات المالية خلال الأزمة، حجم التعرض للمخاطر، والذي لم تكن الإدارات التنفيذية، والمدققون، والمنظمون، والمستثمرون، مدركين لوجوده بهذا الحجم الكبير. وفي النتيجة فشلت أنظمة إدارة المخاطر، وبالتالي القوائم المالية، في الإبلاغ عن (report) التركزات الخطيرة في التعرض للمخاطر، والتي كانت تتراكم بعيداً عن إدراك المراقبين، في العديد من المؤسسات المالية حول العالم¹.

وقد أعلن خبراء إدارة المخاطر عن مخاوفهم وشكوكهم قبل حدوث الأزمة المالية عام 2008، فقد قدمت مجموعة منهج القياس المتقدم AMA Group عدد من الملاحظات خلال أيار عام 2007 حول الإشراف على المخاطر التشغيلية وفق بازل 2. حيث رفضت هذه المجموعة الرأي القائل بقدرة المصارف على تبيان العلاقات المباشرة، بين التغير في المخاطر والخسائر المستقبلية، كما شككت في قدرة المصارف على تلبية متطلبات لجنة بازل لإنجاز التقارير اللازمة للإشارة إلى الخسائر المستقبلية، سواء في الوقت الراهن أو في المستقبل.

حيث إن عدم عرض الخسائر المستقبلية المرتبطة بالمخاطر غير المالية (المخاطر التشغيلية) ضمن القوائم المالية، قد يؤدي إلى عواقب كارثية، والتي قد تقضي في النهاية إلى خسارة رأس مال المصرف، حيث إن توزيع الأرباح، دون الأخذ بالحسبان حجم المخاطر المرتبطة بالحصول على هذه

¹ Allan D. Grody, 2011, Risk Accounting: A Next Generation Risk Management System for Financial Institutions, Enterprise Risk Management Symposium, Society of Actuaries, March 14-16, 2011, p2.

الأرباح، سيؤدي في النهاية إلى تآكل رأس المال، وإفلاس المصرف، وهناك سببين لهذه الأرباح غير الآمنة (unsafe profit)، هما¹:

أ- التزوير المعتمد للسجلات المحاسبية، والذي فشل في اكتشافه المدققون المستقلون.
ب- التراكم غير المعرف unidentified، وغير المبلغ عنه unreported، للتعرضات للمخاطر غير المالية. حيث إن هذه التعرضات (بعكس التعرضات للمخاطر المالية)، لم تجد حتى الآن تعبيراً عاماً لها بشكل إجراءات محاسبية accounting measures.

وبالتالي فإن توزيع الأرباح غير الآمنة، من أجل تحقيق مصالح بعض الأطراف (الإدارة - المساهمين - الموظفون ...) سيعجل من فشل المصرف. ولذلك نجد أنه من الضرورة العمل على إدراك كل أنواع المخاطر التي تتعرض لها المؤسسات المالية، وقياسها بدقة، وإعداد التقارير عنها.

كما أشارت مجموعة منهج القياس المتقدم، إلى أنه في العديد من الحالات، لا يمكن تحديد عوامل المخاطر التشغيلية التي أدت إلى حدث معين، أو حتى لا يمكن اكتشاف التغير في العوامل التي تعطي مؤشرات عن زيادة الخسائر المستقبلية. كما عقلت هذه المجموعة على الطريقة العامة لإنجاز التقييم الذاتي للضبط والمخاطر (RCSA)، والتي كان لها استخدام محدود في تقدير رأس المال، حيث إنها غير كافية لمهمة التأثير في قدرة الإدارة على تقييم المخاطر التشغيلية، وهي بحاجة لأن تُعزز وتُدعم في هذا المجال، لاستخدامها في تقدير رأس المال. ولاحقاً عند حدوث الأزمة المالية عام 2008، عملت مجموعة منهج القياس المتقدم AMA Group على إيجاد مفهوم "وحدة قياس" على المستوى التشغيلي، بتفاصيل كافية لكي تكون ذات مغزى ودلالة لحساب رأس المال التشغيلي².

ويرى المدير التنفيذي لبنك إنكلترا المركزي، أنه لا يجب الاعتماد على نماذج معقدة للمخاطر مثل VaR، وشكك بالدور الذي تلعبه هذه النماذج في التنظيم الحديث Modern Regulation، وبالتالي فإنه يجب الاعتماد على مناهج أكثر بساطة، تعتمد على المحاكمة Judgment- Based، من أجل

¹ Hughes, Peter, 2020, Accounting's Operational-Risk Missing Link, January 17, 2020.

هذه المقالة متوفرة على الرابط التالي:

<https://www.garp.org/#!/risk-intelligence/culture-governance/compliance/a1Z1W000005UUWDUA4>

² Risk Management Association, 2008, Business Environment and Internal Control Factors (BEICFs), industry position paper, Advanced Measurement Approaches Group, December 2008.

تنظيم القطاع المصرفي. كما يشير إلى أن تطبيق مثل هذه النماذج والمناهج، يؤدي إلى درجات عالية من التعقيد، والاعتماد المفرط على نماذج، من المحتمل أنه لا يمكن الاعتماد عليها، مع وجود آلاف من المعلمات (Parameters) K التي تم الحصول عليها من عينات صغيرة، وخلال فترات زمنية قصيرة، وبالتالي، من غير المرجح أن تكون هذه النماذج متينة للعقود القادمة، حيث إنها من المستحيل تقريباً أن تستطيع إعلامنا فيما إذا كانت نتائجها حسيمة¹.

أشار البروفيسور Andrew Lo في مقابلة مع جريدة Wall Street، إلى أنه لا يمكن إرجاع سبب الأزمة المالية عام 2008، إلى أخطاء وجشع بعض المدراء التنفيذيين في المؤسسات المالية الكبيرة، وإن إلقاء اللوم عليهم وحدهم، هو تصرف خاطئ، وفي الحقيقة هناك أخطاء أساسية في هيكل حوكمة الشركات الحالي، وفي طريقة إدارة الشركات. كما أنه ليس هناك إدراك كامل حول أنواع المخاطر التي تواجه الشركات حالياً. ولذلك هناك حاجة لإنشاء حقل جديد هو محاسبة المخاطر (Risk Accounting)، وذلك لتلافي الفجوة الموجودة في معايير المحاسبة المقبولة عموماً GAAP. إذ تحتاج المؤسسات المالية طريقة من أجل عرض (Reporting) ومحاسبة (Accounting) المخاطر التي تتعرض لها بشكل مجمّع وإجمالي².

وفي الحقيقة، إن المخاطر التي لم يتم قياسها، أو عرضها في التقارير، والتي ساهمت في الأزمة المالية عام 2008، كانت مزيج من كل أصناف المخاطر الرئيسية (مخاطر الائتمان والسيولة والسوق والتشغيل)، وهذا يعني ضرورة زيادة وعي المؤسسات المالية، ومنظمتها، للحاجة إلى قياس، وإدارة التعرض للمخاطر، بشكل إجمالي، بدلاً من التركيز على صنف مخاطر محدد، كما هو موصوف في أوراق لجنة بازل³.

وفي ضوء ما سبق، نجد أن هناك العديد من جوانب القصور في اتفاقيات بازل، والإشكاليات في تنفيذها، كما برزت الكثير من الشكوك من جهات مالية ومصرفية مختلفة، حول العديد من مقترحاتها وآليات عملها. ولعلّ أهم سلبيات اتفاقيات بازل هو عدم قدرتها على إدراك كل مصادر المخاطر، وبالتالي

¹ Kiran J. Fernandes, et al, 2013, op cit, p8.

² Allan D. Grody & et al, 2011, op cit, p15.

³ Allan D. Grody & et al, 2011, lb Id, p5.

فشلها في وضع المقاييس والمناهج المناسبة لقياس هذه المخاطر، والتي تعدّ الأساس في حساب الحد الأدنى لمتطلبات رأس المال.

وبناءً على ذلك، تبرز الحاجة إلى إيجاد منهجيات جديدة من أجل تحديد المخاطر، وقياسها، وتقديمها بتقارير خاصة، وذلك بطرق أقل تعقيداً من ما هو موجود في اتفاقيات بازل، تجعل من السهولة إدراك مجمل المخاطر التي تتعرض لها المؤسسة المالية، وبالتالي إمكانية إدارة هذه المخاطر بالشكل الأمثل، وحساب متطلبات رأس المال المناسبة لها.

المبحث الثالث:

نموذج مقترح لقياس وإدارة الخطر الشامل

إن الهدف الأساسي من إيجاد طريقة أو منهج جديد لقياس المخاطر، يتجسد في قياس المخاطر التي تتعرض لها المؤسسة المالية بمقياسٍ مشتركٍ، يُمكن من قياس المخاطر المالية وغير المالية، ويتلافى عيوب قياس كل نوع من المخاطر على حدة، ويغطي القصور في آليات قياس وإدارة المخاطر التي تتبناها المصارف حالياً، وخاصةً، فيما يتعلق بالمخاطر التشغيلية. وبالتالي يتم قياس كل المخاطر مجتمعة، وتوفير رقم مطلق، يمثل الخطر الشامل الذي تتعرض له المؤسسة المالية.

أولاً: تعريف وتحديد جديد للمخاطر

أدى الضعف الذي يعتري مناهج الـ var إلى الدعوى لتبني المحاسبة Accounting، وإعادة اعتبارها الأساس المستخدم، من أجل تحديد والإفصاح عن الوضع المالي وكفاية رأس المال في المؤسسات المالية. ويرى Merton¹ أنه يجب تطوير فرع جديد في المحاسبة يدعى محاسبة المخاطر (Risk Accounting)، يركز هذا الفرع على التعرض للمخاطر، الأمر الذي قد يزيد من فعالية التنظيم (regulation)، وهو ما يتطلب مقاييس ديناميكية للوضع المالي، تعبّر عن حساسية مفردات الميزانية العمومية في المؤسسة المالية للتغير في البيئة الاقتصادية والمالية. ويرى Lo (2009) أن هناك خطأ جوهري في حوكمة وإدارة الشركات، كما يوجد نقص في المعلومات حول أنواع المخاطر التي تواجهها الشركات، الأمر الذي يستدعي إنشاء مجال جديد يدعى محاسبة المخاطر لمعالجة هذه الفجوة².

إن عدم الثقة في قدرة المصارف على إعداد التقارير الدقيقة حول معلومات المخاطر (مثل نسب رأس المال، الأصول المرجحة بالمخاطر)، يُعزى إلى نشوء أنظمة إدارة مخاطر عالية التعقيد، وغياب نظام

¹ Robert C. Merton, 1995, financial innovation and the Management and regulation of financial institutions, NBER Working paper No. 5096

² Kiran J. Fernandes, et al, 2013, op cit, p12.

مناسب للرقابة ومحاسبة المخاطر. الأمر الذي يجعل من الضرورة القصوى للمصارف تصميم واعتماد إطار فعال للرقابة والمحاسبة من أجل إدارة ومراقبة المخاطر المقبولة. ويوجد بالفعل سوابق لمثل هذا الاطار في أنظمة الرقابة والمحاسبة المالية للمصارف، والتي تشمل¹:

- دفتر الأستاذ general ledger: والذي يعدّ مصدر أساسي للمعلومات المالية المجمعة التي توفر الأساس الذي يتم على أساسه إعداد القوائم المالية للشركة.

- أنظمة الرقابة الداخلية التي تضمن بأن الصفقات أو المعاملات التجارية (transactions) المقبولة للمعالجة، مرخصة بشكل صحيح، ويتم إنجازها بطريقة كاملة ودقيقة وفي الوقت المناسب، وبالتالي ضمان موثوقية لسجلات والدفاتر المحاسبية.

- التحقق من المعلومات المحاسبية من خلال المطابقة بين أرصدة دفتر الأستاذ والدفاتر الفرعية وأنظمة الإنتاج (production system).

- تدقيق وإثبات مكونات الأرصدة في دفتر الأستاذ بالرجوع للمستندات الأساسية أو عبر جرد المخزون عند الضرورة.

- التحقق من صحة البيانات الناتجة من خلال التدقيق الداخلي والخارجي الموثوق.

لا يزال المنظّمون وأصحاب المصالح stakeholders، ينتظرون ظهور أنظمة إدارة مخاطر دقيقة وموثوقة في المصارف. وقد اتخذت لجنة بازل الخطوة الأولى لذلك، من خلال وضع معالم مثل هذه الأنظمة في الورقة BCBS 239²، والتي تضمنت مبادئ التجميع الفعال لبيانات المخاطر، وإعداد تقارير المخاطر (risk reporting). بالإضافة إلى وضع إطار تنظيمي لموازنة المخاطر من حيث الحساسية والوضوح وقابلية المقارنة³ (BCBS 258).

¹ Allan D. Grody & Peter J. Hughes, 2016, Risk Accounting: The Risk Data Aggregation and Risk Reporting (BCBS 239) Foundation of Enterprise Risk Management (ERM) and Risk Governance, SSRN Electronic Journal, January 2016, p18.

² BCBS, 2013, Principles for effective risk data aggregation and risk reporting.

³ BCBS, 2013, The regulatory framework: balancing risk sensitivity, simplicity and comparability, Discussion paper 258.

وعلى الرغم من الحاجة لإعادة هندسة البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والبيانات، فإنه يجب على المصارف أن تجد بسرعة، حلاً لمشكلة المخاطر السلبية¹ downside risk، المرتبطة بعدم قدرتها الحالية على التمييز وقياس المخاطر، بالإضافة للإبلاغ عن المخاطر بطريقة متكاملة ودقيقة ومنسقة وفي الوقت المناسب.

يمكن أن توفر محاسبة المخاطر حلاً قابلاً للتطبيق في وقت قصير، وتكلفة إعادة تشكيل البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والبيانات بالكامل من خلال تكيف (ملائمة) أطر الرقابة وإعداد التقارير الموجودة في الأنظمة المحاسبية ودفتر الأستاذ، ومع ذلك فإن هذا يعتمد على قبول المصارف والهيئات التنظيمية أنه من الممكن بالفعل تحديد وتنفيذ مقياس عام للمخاطر يمكن تطبيقه على جميع أشكال المخاطر، وهو ما يشكل تحدّي للمصارف فيما يتعلق بإدارة المخاطر بالإضافة إلى المحاسبة لديها².

توصف محاسبة المخاطر بأنها امتداد للمحاسبة الإدارية، وتشمل محاسبة المخاطر على تقنيات جديدة لتحديد حجم المخاطر. وتعدّ حسابات التعرض للمخاطر التي تقوم بها محاسبة المخاطر مكتملة للتقنيات المستخدمة بموجب بازل 2 لتحديد الحد الأدنى لمتطلبات رأس المال، وتقنيات إدارة المخاطر المطوّرة من قبل الشركات للإدارة اليوم للمخاطر. ويمكن تلخيص الوضع الراهن لدور الأنظمة المحاسبية في توفير الإشراف على المخاطر، بأنه حتى الآن لم يتم تطوير نظام محاسبي شامل ومتخصص بهدف تمثيل المخاطر وجعلها قابلة للمقارنة. إذ تُعدّ الأنظمة المحاسبية الحالية أحادية المنظور monovalent، حيث إن القيمة المحاسبية الواحدة تساهم بهدف واحد أو لغرض محدد. وبالمقابل، تتميز المخاطر وعدم التأكد بكل مجال القيم الممكنة المرتبطة بهدف ما³.

وكما هو الحال بالنسبة للمخاطر يوجد هناك أكثر من قيمة ترتبط بالصفقة أو المعاملة التجارية transaction لأغراض المحاسبة (مثل: التكلفة التاريخية، القيمة العادلة، صافي القيمة الحالية)، لقد تعلم المحاسبون منذ زمن أن أنظمة الرقابة والمحاسبة المالية يجب أن تُبنى حول مقياس عام (مشترك)

¹ الخطر المالي المرتبط بالخسائر، ويعرف بأنه خطر انخفاض العائد الفعلي عن المتوقع أو عدم اليقين حول حجم هذا الاختلاف.

² Allan D. Grody & Peter J. Hughes, 2016, op cit, pp 19-21.

³ Allan D. Grody & Peter J. Hughes, 2016, op cit, p 22.

يجسد قيمة محاسبية واحدة مقبولة دولياً ترتبط بكل صفقة، وهو ما يمثل الأنظمة المحاسبية أحادية المنظور monovalent والمعروفة في المعايير الدولية IFRS – GAAP¹.

ثانياً: آلية مقترحة لتحديد وقياس الخطر

تناول عدد محدود جداً من الأبحاث والدراسات²، موضوع إنشاء وتطوير مناهج ومقاييس جديدة للمخاطر، تتلافى عيوب المقاييس الحالية، وتشكل أساس متين لإدارة فعالة لكل أنواع المخاطر. أي العمل على إيجاد مقياس شامل للمخاطر التي تواجه المؤسسات، بدلاً من قياس وإدارة المخاطر بشكل إفرادي أو مجزأ، الأمر الذي يوفر لإدارة المؤسسة نظرة أكثر شمولية عن الوضع المالي، والمخاطر التي تتعرض لها، بما يعزز من قدرة المؤسسة على إدارة مخاطرها بكفاءة وفعالية أكبر.

وقد برزت محاسبة المخاطر كأحدث منهج لقياس المخاطر، حيث تبين لنا هذه المنهجية كيف تنشأ المخاطر، وأين تتجمع، وكما أنها تنتبأ بكيفية تطور هذه المخاطر عبر الزمن. كما تقوم هذه المنهجية بتعريف (Identify) وقياس (Quantify) وتجميع (Aggregate) وإعداد التقارير (Report) حول المخاطر المالية وغير المالية. وتقوم برمجيات محاسبة المخاطر بجمع معلومات المخاطر والبيانات المحاسبية من كل أجزاء المؤسسة المالية، لتوليد خوارزميات تقوم بحساب ثلاثة مقاييس رئيسية، وهي: الخطر الأساسي، ومؤشر تخفيف الخطر، والخطر المتبقي، وذلك على مستوى كل نشاط أو منتج أو العملاء. وفي إطار محاسبة المخاطر ليس هناك حاجة إلى تقييمات أو تقديرات ذاتية غير قابلة للاعتماد (غير موثوقة)، حيث تظهر محاسبة المخاطر المعلومات المتعلقة بالتعرض للمخاطر، من خلال الأرقام الواضحة وذات الدلالة³.

وفيما يلي عرض لأهم مرتكزات منهجية محاسبة المخاطر:

¹ Allan D. Grody & Peter J. Hughes, 2016, ib id, p 23.

² انظر:

- Allan D. Grody , et al, 2011, op cit.

- Kiran J. Fernandes, et al, 2013, op cit.

- Allan D. Grody & Peter J. Hughes, 2016, op cit.

³ لمزيد من الاطلاع، انظر: <http://risk-accounting.com/> وأيضاً، انظر <http://serraaq.org/risk-accounting/>

1- وحدة قياس المخاطر Risk Unit:

يحتاج أي نظام قياس عالمي إلى وحدة قياس موحدة وعامة (common)، حيث إن العملات الوطنية ليست وحدة معيارية لقياس المخاطر للأسباب التالية¹:

- يوجد العديد من العملات والتي تتغير قيمتها بالنسبة لبعضها البعض باستمرار.

- ينطوي تحديد التعرض للمخاطر من الناحية النقدية على استخدام تقنيات عشوائية² stochastic techniques معقدة وبصعب توحيدها.

- لا يمكن التعبير عن التعرض للمخاطر غير المالية (المخاطر التشغيلية) بالمصطلحات النقدية.

ولمعالجة هذه المشكلات يتم استخدام وحدة عامة وموحدة للتعرض للمخاطر في محاسبة المخاطر تدعى وحدة الخطر risk unit. ومن خلال استخدام هذه الوحدة فإنه يمكن للشركات أن تقوم بتجميع بيانات المخاطر لإعداد تقارير عن المخاطر التي تتعرض لها، وأن تقارنها مع الشركات الأخرى.

عند بداية تطبيق وحدة الخطر فإن حسابها سيعتمد على مدخلات غير موضوعية (كما هو الحال مع أي نظام قياس للمخاطر)، ولكن هذه المدخلات ستصبح بشكل تدريجي، أكثر موضوعية ودقة، بمرور الوقت³.

يمكن أن تحصل هناك علاقة ارتباط، بمرور الوقت، بين مخرجات منهجية محاسبة المخاطر، وسجل الخسائر الفعلية التاريخية، الأمر الذي يسمح بإيجاد قيمة نقدية لوحدة الخطر RU، وبالتالي يمكن استخدام وحدة الخطر من أجل حساب متطلبات رأس المال التنظيمية⁴.

¹ Allan D. Grody & Peter J. Hughes, 2016, op cit, p 24.

² التقنيات ذات التوزيع الاحتمالي العشوائي.

³ لمزيد من الاطلاع، انظر:

Kiran J. Fernandes, et al, 2013, op cit, pp 26-27.

⁴ Allan D. Grody & Peter J. Hughes, 2016, op cit, p 7.

2- المقاييس الأساسية لمحاسبة المخاطر (Risk Accounting Core Metrics)

تتطوي مقاييس محاسبة المخاطر الأساسية على وسم المعاملات (transaction) بمعلومات المخاطر المستخدمة في حساب التعرض للمخاطر لكل معاملة. وقد تم إنتاج 3 مقاييس أساسية لوسم كل معاملة transaction، بما تتضمنه من كل أنواع المخاطر، وهذه المقاييس هي¹:

1- الخطر الأساسي² inherent risk: ويعبر عنه بموحدات المخاطر RUS، وهو الحجم المرجح

بالمخاطر للمعاملة، والذي يُمثل أقصى خسارة ممكنة (maximum possible loss).

2- مؤشر تخفيف المخاطر RMI: وهو مقياس ديناميكي يأخذ قيم من 1 إلى 100، حيث إن الرقم

100 يمثل أفضل لممارسات المتفق عليها، وهو يمثل (بنسبة مئوية) جزء من الخطر الأساسي

(المُعبر عنه بوحدات الخطر RUS)، والذي يتم تخفيفه من قبل الإدارة والرقابة الفعالة للبيئة

التشغيلية للمؤسسة.

3- الخطر المتبقي residual risk: وهو جزء من الخطر الأساسي (يعبر عنه بوحدات الخطر

RUS)، والذي لا يمكن تغطيته عبر تخفيف المخاطر (المُمثل بـ RMI)، ويمثل هذا الخطر

احتمالية الخسارة أو الخسائر المحتملة (probability of loss).

يستخدم مفهوم الخطر الأساسي والخطر المتبقي على نطاق واسع في إدارة المخاطر، ويعرّف الخطر

الأساسي وفق COSO على أنه الخطر الذي تتعرض له المؤسسة، في غياب أي إجراءات قد تتخذها

الإدارة، لتغير احتمال الخطر أو تأثيره. أما الخطر المتبقي فهو الخطر الباقي بعد استجابة الإدارة

للمخاطر، ويتم تطبيق هذا المفهوم من قبل COSO³ في تقييم المخاطر بدلاً من قياس المخاطر⁴.

¹ لمزيد من الاطلاع، انظر:

Allan D. Grody & Peter J. Hughes, 2016, op cit, pp 25-26.

Kiran J. Fernandes, et al, 2013, op cit, p16.

Allan D. Grody, et al, 2011, op cit, p18.

² الخطر الأساسي أو الخطر الكامن: يمثل الخطر الشامل، والذي يقيس حجم كل المخاطر التي تتطوي عليها المعاملة transaction، وبشكل عام، يعكس حجم كل المخاطر المالية وغير المالية التي تتعرض لها المؤسسة المالية.

³ Committee of Sponsoring Organizations of the Treadway Commission.

⁴ Deloitte & Touche, 2012, 'Risk assessment in practice', COSO, p 7. Available at:

<https://www.coso.org/Documents/COSO-ERM%20Risk%20Assessment%20in%20Practice%20Thought%20Paper%20October%202012.pdf>

ويشير تعليق mckinsy & co إلى أنه من النادر أن يتم قياس الخطر المتبقي، وإعداد التقارير عنه، بطريقة منهجية ومنظمة، تعطي المديرين التنفيذيين صورة واضحة عن مكان النقاط الهامة، وبالنتيجة قد لا يتم معالجة المخاطر الرئيسية حتى يتم اكتشافها من قبل عمليات التدقيق التنظيمية (regulatory audits)¹. وبالتالي فإن القياس الممنهج (المنظم) للمخاطر، والمتضمن الخطر المتبقي، هو الهدف الذي تسعى لتصميمه محاسبة المخاطر.

من حيث المبدأ، تتضمن المحاسبة تعريف وترميز وتسجيل في الأنظمة المحاسبية للمعاملات transaction التي قبلتها المؤسسة. ويرى البعض بأن تحديد كل المخاطر المرتبطة بكل المعاملات المسجلة وتطبيق تقنيات استرشادية لتحديد أوزان مخاطر هذه المعاملات وفقاً لسمات الخطر المحددة للمنتجات يُعدّ منهجاً جيداً لتحديد المخاطر الأساسية inherent risk، ويرى PWC أن مصطلحي الخطر الأساسي وأقصى خسارة ممكنة (max possible loss) مصطلحات مترادفة².

أ- حساب الخطر الأساسي

يتم حساب حجم الخطر الأساسي (بوحدة الخطر) وفق المعادلة التالية³:

$$RU_{INH} = \sum (VBW \times RT_{EUF})$$

حيث إن:

RU_{INH} : حجم الخطر الأساسي.

VBW : أوزان نطاق القيم.

RT_{EUF} : عوامل التعرض للخطر لكل نوع من المخاطر التي تنطوي عليها المعاملة.

¹ McKinsey & Co, 2014, 'Retail banking insights: Creating a robust risk-and-control framework in mortgage lending and servicing', Number 4, 8/2014, p 2. available at:

http://www.mckinsey.com/~media/McKinsey/dotcom/client_service/Financial%20Services/Latest%20thinking/Consumer%20and%20small%20business%20banking/Risk_and_control_framework_in_mortgage_lending_and_servicing.ashx

² PwC, 2012, 'Governance of risk', Price water house Coopers, p5. available at:

<https://www.pwc.co.za/en/assets/pdf/governance-of-risk.pdf>

³ Allan D. Grody & Peter J. Hughes, 2016, op cit, p40.

إذاً، يتم حساب الخطر الأساسي للمعاملة (transaction) بالاعتماد على عاملين، هما:

- أوزان نطاق القيم value band weightings

- عوامل التعرض للخطر exposure uncertainty factors الخاصة بكل نوع من المخاطر.

(1) جدول القيمة the value table:

إن الافتراض الأساسي في محاسبة المخاطر، هو وجود علاقة ارتباط إيجابي بين التعرض لمخاطر المعاملة، والقيمة الإجمالية للمعاملة المقبولة للمعالجة. وبكلام آخر، إذا تم معالجة المعاملة بشكل خاطئ، فستكون القيمة المحتملة للخسارة غير المتوقعة unexpected loss نتيجة مباشرة لقيمة المعاملة المقبولة للمعالجة. ويترتب على ذلك أنه يجب أن تكون عاملاً factor في حساب الخطر الأساسي، ويتم دمج قيم المعاملات transactions في الحساب (حساب الخطر الأساسي) من خلال جدول القيمة¹.

يمثل الجدول التالي جدول أوزان القيم، والذي يشمل نطاق القيم وأوزان المخاطر المرتبطة بها، ويشار لها كأوزان نطاق القيم (VBW).

¹ Allan D. Grody & Peter J. Hughes, 2016, op cit, p29.

الجدول رقم (1-2) أوزان نطاق القيم

Band	Value Bands (US\$)			Value Band Weighting (VBW)
1	Zero	to	62,500	2.0
2	62,500	to	125,000	2.6
3	125,000	to	250,000	3.4
4	250,000	to	500,000	4.3
5	500,000	to	1,000,000	5.5
6	1,000,000	to	2,000,000	7.1
7	2,000,000	to	4,000,000	8.9
8	4,000,000	to	8,000,000	11.3
9	8,000,000	to	16,000,000	14.1
10	16,000,000	to	32,000,000	17.6
11	32,000,000	to	64,000,000	21.9
12	64,000,000	to	128,000,000	27.0
13	128,000,000	to	256,000,000	33.1
14	256,000,000	to	512,000,000	40.4
15	512,000,000	to	1,024,000,000	49.1
16	1,024,000,000	to	2,048,000,000	59.3
17	2,048,000,000	to	4,096,000,000	71.2
18	4,096,000,000	to	8,192,000,000	85.0
19	8,192,000,000	to	16,384,000,000	101.0
20	16,384,000,000	to	32,768,000,000	119.3
21	32,768,000,000	to	65,536,000,000	140.1
22	65,536,000,000	to	131,072,000,000	163.6

Source: Allan D. Grody & Peter J. Hughes, 2016, op cit, p29.

يمكن من الجدول ملاحظة أن مجالات نطاق القيم تزداد بمعدل أكبر من أوزان القيم VBW، وهذا ما يطور العلاقة القائمة بين قيم المعاملات ومخاطرها، أي أن الزيادة الحدية marginal increase في المخاطر تنخفض كلما ازدادت قيم المعاملات¹.

¹ لمزيد من الاطلاع، انظر:

Kiran J. Fernandes, et al, 2013, op cit, pp 21-23.

Exposure Uncertainty Factor table (2) جدول عوامل التعرض للمخاطر

تعتبر محاسبة المخاطر أن الخسائر غير المتوقعة والتعرض للمخاطر (عدم التأكد) مرتبطة بشكل إيجابي. أي إن حجم الخطر الأساسي في المعاملة transaction المقبولة للمعالجة، يرتبط باحتمالية تسببها بخسائر غير متوقعة، ويمكن منع مثل هذه الخسائر من خلال الإدارة والمراقبة الفعالة من قبل الشركة للمخاطر المرتبطة بها، وهو بالتحديد ما تم تصميم محاسبة المخاطر للقيام به.

تحدث الخسارة غير المتوقعة في الحالات التي تعتقد فيها إدارة الشركة، أن عمليات إدارة المخاطر لديها فعالة، وأن الخسائر لن تحدث نتيجة فشل تصميم أو تطبيق عمليات إدارة المخاطر. ويترتب على ذلك أن الخسائر غير المتوقعة لا يمكن أن تتجم عن قرار الشراكة بالمخاطرة بعائد متوقع إذا كان قرار الشركة بقبول هذه المخاطر ناجم عن تطبيق عمليات إدارة المخاطر الفعالة المتمثلة بمؤشر تخفيف المخاطر RMI، وضمن حدود معالم الرغبة بالمخاطر المعتمدة¹.

يعدّ عدم اليقين uncertainty مرادف للمخاطر risk، عندما يكون هناك درجة عالية من عدم اليقين في التعرض، يكون هناك احتمالية كبيرة للخسائر غير المتوقعة، وفيما يلي الأنواع الرئيسة للمخاطر، مع مناقشات توضيحية لـ EUFs²:

- مخاطر التشغيل: إذا كانت معالجة المعاملة تتطلب تدخل عدد كبير من الأقسام في الشركة، سيزداد احتمال فشل المعالجة، ويخلق فشل المعالجة التعرض للمخاطر (عدم التأكد)، حيث تصبح السجلات المحاسبية غير موثوق بها. وبالتالي لن يكون واضح على وجه التأكيد ما يملكه المصرف أو ما يدين به للغير. وفي هذه الظروف، يكون لهذا المنتج عوامل تعرض للمخاطر (عدم التأكد) EUF عالية، وعلى العكس، فإن المنتج الذي لديه معدل معالجة مباشرة مرتفع يتمتع بعوامل تعرض للمخاطر (عدم التأكد) منخفضة low EUF.

¹ Allan D. Grody & Peter J. Hughes, 2016, op cit, p31.

² لمزيد من الاطلاع، انظر:

Kiran J. Fernandes, et al, 2013, op cit, pp 17-19.

Allan D. Grody & Peter J. Hughes, 2016, op cit, p31-33.

- مخاطر الائتمان: لدى قروض الرهن العقاري عوامل تعرض لمخاطر (عدم التأكد) الائتمان مرتفعة، نظراً لأنه عند التوقف عن السداد، سيكون هناك شكوك بشأن الوقت والجهد والتكلفة للحجز على أصول الرهن وقيمة التصفية التي سيتم الحصول عليها. بحيث أن القروض غير المضمونة لديها عوامل تعرض للمخاطر منخفضة low EUFs، حيث إن حجم التعرض (الانكشاف) عند التوقف عن السداد يكون معلوم على الفور. ومن المفترض أنه على المصارف أن تقيّد تعرضها للمنتجات الائتمانية التي لديها عوامل تعرض للمخاطر منخفضة low EUFs، بما ينسجم مع اعتبارات الرغبة بالمخاطر risk appetite.
- مخاطر السوق: تتمتع المشتقات المالية بعوامل تعرض مرتفعة لمخاطر السوق، نظراً لأن القرار بوقف المتاجرة (التداول) يتطلب عدة أشهر أو ربما سنوات لتسييل المحفظة المالية مع الشكوك المرافقة حول سعر التصفية الذي يتحقق في النهاية.
- مخاطر السيولة: إذا تطلّب أحد الأصول (منتج ائتماني أو استثماري) مصادر تمويل مستقرة عالية الجودة، فإن الأصول عالية السيولة يكون لديها عوامل تعرض مرتفعة لمخاطر السيولة high EUF.
- مخاطر أسعار الفائدة: إن الأصول والخصوم عالية الحساسية للتغيرات في سعر الفائدة يكون لديها عوامل تعرض مرتفعة لمخاطر سعر الفائدة. وعادةً ما تكون هذه الأصول والخصوم طويلة الأجل نسبياً، وذات معدلات فائدة ثابتة.
- مخاطر الإدارة conduct risk: إن المنتجات الاستثمارية الناجمة عن تجميع منتجات متعددة كالتأمين المرتبط بقرض أو مبادلة swap مرتبطة بقرض، أو المنتجات التي صمم لها برامج لتحفيز المبيعات، تكون أكثر عرضه لمخاطر الإدارة high conduct EUF، بسبب ارتفاع إمكانية الضياع (عدم إمكانية البيع) وحدوث خسائر غير متوقعة.

ويظهر الجدول التالي عينة من عوامل التعرض لمخاطر الائتمان (credit EUF):

الجدول رقم (2-2) عوامل التعرض لمخاطر الائتمان

Credit Type	Form of Security / Type of Instrument	EUF
Commercial	Casual Overdraft	2
Commercial	Credit Card	2
Commercial	Unsecured	2
Commercial	Cash	4
Commercial	Cash Like Instruments (Margins, Liquid AAA Collateral)	5
Commercial	Repurchase Agreements (Repos)	5
Commercial	Trade Receivables	8
Commercial	Instruments Subject to Mark-to-Market	8
Commercial	Autos	8
Commercial	Inventory	12
Commercial	Equipment	12
Commercial	Investments Subject to Mark to Model	12
Commercial	Personal Guarantee	14
Commercial	Project Financing	16
Commercial	Commercial Real Estate	18
Counterparty	Forward Foreign Exchange	4
Counterparty	Interest Rate Swaps	8
Counterparty	Cross Currency Swaps	8
Counterparty	Security Based Swaps	8
Counterparty	Options	8
Counterparty	Credit Default Swap	14
Counterparty	Collateralized Debt Obligations and Asset Backed Securities	18
Retail	Casual Overdraft	2
Retail	Credit Card	2
Retail	Unsecured	2
Retail	Autos	8
Retail	Personal Guarantee	14
Retail	Residential Property	16

Source: Allan D. Grody & Peter J. Hughes, 2016, op cit, p28.

وقد وضع خبراء الائتمان مقياس، يأخذ قيم من 0 إلى 20 للمنتجات الائتمانية، كما هو واضح في الجدول السابق، وذلك بالاعتماد على تقييمهم لمدى صعوبة تسهيل الضمانات، وتكلفة الاحتفاظ بها¹. ويوجد هناك جداول لعوامل التعرض للمخاطر، لكل نوع من أنواع المخاطر (الائتمانية، السوقية، أسعار الفائدة، السيولة، الإدارة)، تقوم بوضعها إدارة المؤسسة المالية بالتعاون مع خبراء مختصين بكل مجال من المخاطر، بحيث تتناسب مع بيئة العمل الداخلية والخارجية للمؤسسة المالية.

¹ Allan D. Grody & Peter J. Hughes, 2016, op cit, p33.

يتضمن الجدول التالي عينة من عوامل التعرض لمخاطر السوق (market EUF):

الجدول رقم (2-3) عوامل التعرض لمخاطر السوق

Product Risk Table:		Market Risk
Risk Criteria	Description	Weighting
Availability and reliability of market prices	Active market prices	2
	Inactive but observable market prices	5
	Unobservable prices that need judgment	8
	No prices but economic or other assumptions (demographic, holistic etc.) are required	10
Period the product has been actively traded in the business	More than 3 years	2
	Between 1 year and 3 years	4
	Between 4 months and 1 year	6
	Between 1 month and 3 months	8
	Less than 1 month	10
If the product is model dependent for pricing or valuation purposes, the extent to which the model is used across the industry	Vetted through independent audit process and in general use	2
	Used by many trading institutions	4
	Used by some reputable trading institutions	6
	Used by few trading institutions	8
	No other known users	10
The manner in which the product is traded	Electronic	2
	Hybrid (electronic + floor / voice-based)	4
	Floor / voice-based	6
	Over-The-Counter (OTC)	10
	Other	10

Source: Allan D. Grody , et al, 2011, op cit, p20.

نلاحظ من الجدول السابق أنه يوجد 4 معايير لإيجاد عوامل التعرض لمخاطر السوق market EUF، فإذا كان للمنتج أسعار سوقية نشطة فيكون EUF يساوي 2، وإذا كان عمر المنتج أقل من شهر فيكون EUF يساوي 10، وإذا كان يتم المتاجرة بهذا المنتج إلكترونياً، فيكون EUF يساوي 2، ويكون EUF للمنتج يساوي المجموع $(14 = 2 + 10 + 2)$.¹

أما فيما يتعلق بمخاطر السيولة، فيمكن الاسترشاد بنسبة التمويل المستقر (NSFR)، والتي قدمتها بازل^{2,3}، إذ تجسّد هذه النسبة عامل، يمثل مستوى الاستقرار في التمويل المطلوب لأنواع معينة من الأصول.

¹ لمزيد من الاطلاع، انظر:

Kiran J. Fernandes, et al, 2013, op cit, p19.

² BCBS, 2010, Basel III: International Framework for Liquidity Risk Measurement, Standards and Monitoring, Bank for International Settlements, 2010.

وبالتالي، بما أنه هذه النسبة تمثل وجهة نظر لجنة بازل فيما يتعلق بمخاطر السيولة الأساسية (الكامنة) في هذه الأصول، عندئذٍ، يمكن قياس هذه العوامل، وتكييفها لاستخدامها في حساب (تحديد) عوامل التعرض لمخاطر السيولة EUF¹.

يبين الجدول التالي عوامل التمويل المستقر المطلوبة وفق بازل3، والتي يمكن الاسترشاد بها لحساب عوامل التعرض لمخاطر السيولة EUF:

الجدول رقم (2-4) عوامل التمويل المستقر المطلوبة وفق بازل3

Item	Required Factor
- Cash - Short-term unsecured actively-traded instruments (< 1 yr) - Securities with exactly offsetting reverse repo - Securities with remaining maturity < 1 yr - Non-renewable loans to financials with remaining maturity < 1 yr	0%
Debt issued or guaranteed by sovereigns, central banks, BIS, IMF, EC, non-central government, multilateral development banks with a 0% risk weight under Basel II standardised approach	5%
Unencumbered non-financial senior unsecured corporate bonds and covered bonds rated at least AA-, and debt that is issued by sovereigns, central banks, and PSEs with a risk weighting of 20%; maturity ≥ 1 yr	20%
- Unencumbered listed equity securities or non-financial senior unsecured corporate bonds (or covered bonds) rated from A+ to A-, maturity ≥ 1 yr - Gold - Loans to non-financial corporate clients, sovereigns, central banks, and PSEs with a maturity < 1 yr	50%
Unencumbered residential mortgages of any maturity and other unencumbered loans, excluding loans to financial institutions with a remaining maturity of one year or greater that would qualify for the 35% or lower risk weight under Basel II standardised approach for credit risk	65%
Other loans to retail clients and small businesses having a maturity < 1 yr	85%
All other assets	100%

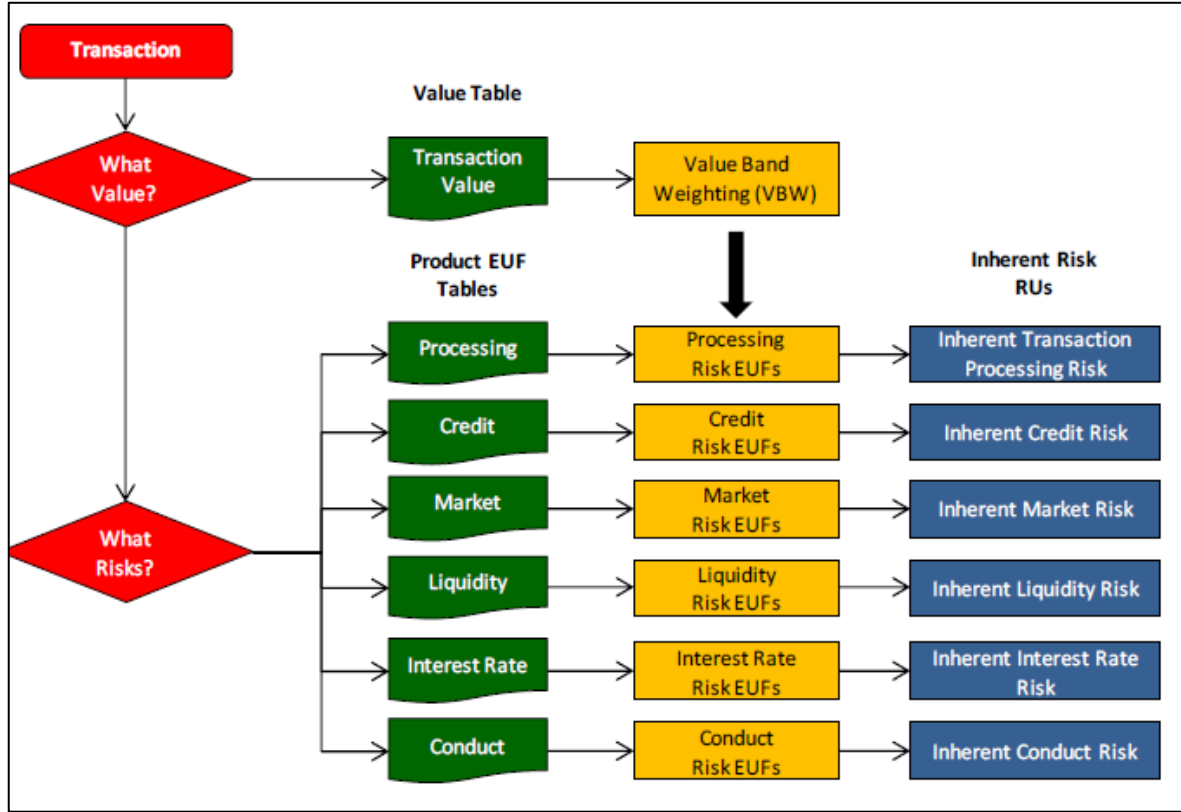
Source: Kiran J. Fernandes, et al, 2013, op cit, p 20.

¹ Kiran J. Fernandes, et al, 2013, op cit, p 20.

من الجدول السابق، نجد أن هناك سبع نسب مختلفة تبينتها بازل 3، تمثل عوامل التمويل المستقر المطلوبة (Basel III Required Stable Funding Factors)، وتتراوح بين 0% و 100%.

وبناءً على العرض السابق، يقدم الشكل التالي نظرة عامة عن كيفية حساب الخطر الأساسي:

الشكل رقم (1-2) حساب الخطر الأساسي/ الشامل



Source: Allan D. Grody & Peter J. Hughes, 2016, op cit, p28.

نلاحظ من الشكل السابق، أن المخاطر السوقية الأساسية (inherent market risk) للمعاملة، تنتج عن ضرب وزن قيمة المعاملة VBW بعامل التعرض لمخاطر السوق (market risk EUF)، ونفس الأمر بالنسبة لباقي المخاطر. وبتجميع الخطر الأساسي لكل نوع من أنواع المخاطر، نحصل على الخطر الأساسي للمعاملة (transaction)؛ أي الخطر الشامل الذي تتعرض له المؤسسة المالية من هذه المعاملة.

ويتم تجميع قيم المعاملات (transactions) حسب المنتج¹، باستخدام قيم محاسبية موثوقة، وفقاً لما تحدده المعايير المحاسبية كـ GAAP – IFRS، ومخطط الحسابات القياسي SCA² في المصرف. وتظهر لدينا نتيجة لذلك حسابات في دفتر الأستاذ، وحركات في الحسابات المتوافقة مع المنتجات.

ويتم حساب إجمالي قيمة المنتج وفق جدول القيمة value table وبالتالي يتم حساب أوزان نطاق القيم VBWs، وبعد ذلك يتم ربط سمات مخاطر المنتج المتعلقة بالمعاملات transaction بجدول EUF للمنتج. ومن ثم يتم تحديد EUFs وتراكمها، وربطها بالمعاملة transaction³.

ب- حساب مؤشر تخفيف المخاطر RMI:

يعبر هذا المؤشر عن قدرة إدارة المؤسسة على التخفيف من المخاطر، من خلال البيئة التشغيلية للمؤسسة. ولفهم مؤشر تخفيف المخاطر (RMI)، يجب أولاً فهم تصميم نموذج مكونات العمل، والذي شرحه dodani⁴، كما يلي:

"تصف المكونات الأساسية لهندسة المؤسسة، هيكل وسلوك أصول المشروع (العمليات، المعلومات، الأفراد)، من خلال الأعمال المحددة بشكل جيد، وهندسة تكنولوجية المعلومات التي تتوافق مع أهداف واستراتيجيات المؤسسة".

تتوافق محاسبة المخاطر مع نماذج مكونات العمل، وتتطلب طريقة محاسبة المخاطر أولاً، أن يتم تحليل بيئة التشغيل التي يجري تحليلها إلى مكونات العمل (business components)، التي تمثل الوظائف التي تقوم بـ: معالجة المعاملات (العمليات-operations)، وإدارة المخاطر، وحفظ البيانات المرجعية، وصيانة أنظمة العمل⁵. وتصنف مكونات العمل ضمن الفئات الأربعة التالية:

1) معالجة المعاملات transaction processing.

¹ أي كل عمليات منح القروض التجارية تجمع بحساب خاص، وعمليات منح القروض السكنية تجمع في حساب آخر، وهو ما يظهر في حسابات دفتر الأستاذ، إما على شكل حسابات جديدة، أو زيادة في رصيد حسابات قديمة.

² Standard Chart of Accounts.

³ Allan D. Grody & Peter J. Hughes, 2016, op cit, p28.

⁴ Dodani, 2008, "The Architecture of Business", Journal of Object Technology, vol 7, no. 4, pp 43-50.

⁵ Kiran J. Fernandes, et al, 2013, op cit, p 23.

(2) إدارة البيانات data management.

(3) إدارة التطبيقات الأساسية core applications management.

(4) إدارة المخاطر Risk Management.

ويتم حساب RMI لكل مكون من مكونات العمل business components، أما بالنسبة لمكونات العمل المصنفة ضمن فئة معالجة المعاملات، فيتم احتساب RMI على مستوى العملية التشغيلية¹ (operational process).

يتم احتساب مؤشر تخفيف المخاطر RMI لكل مكون من مكونات العمل، وذلك عن طريق مقارنة الحالة الفعلية لمكونات العمل مع قوالب معيارية لأفضل الممارسات best practice scoring templates، واستخراج النتائج التي يتم استخدامها في حساب RMI، وذلك بمقياس نسبي يأخذ قيم من 0 وحتى 100².

وتشمل بيئة التشغيل التي يتم فيها تخفيف المخاطر ثلاث ركائز أساسية، وهي: الأشخاص (people)، البيانات (data)، والتطبيقات الأساسية (core application). وتتمتع فعالية تخفيف المخاطر في بيئة التشغيل بسمتين أساسيتين، هما³:

- قدرتها على التأكد من أن المعاملات المقبولة للمعالجة تتم الموافقة عليها ومعالجتها بشكل صحيح، وتام، وبدقة، وفي الوقت المناسب، وبشكل آمن، وهو ما يسمى مخاطر التشغيل (Processing Risk).

¹ يوجد ضمن كل مكون عمل (business component) عمليات تشغيلية (operational processes)، وتحتوي كل عملية تشغيلية على مجموعة من الأنشطة التشغيلية (operational activities). يضع المصرف فهرس بالأنشطة التشغيلية لديه، ويضع أوزان لهذه الأنشطة، وذلك بالاستعانة بخبراء مختصين بموضوع العمل، وتخضع للتدقيق المستمر، من خلال تطبيقها الفعال، وتحليلها، وتقييم النتائج والمخرجات المرتبطة بها.

² Kiran J. Fernandes, et al, 2013, op cit, p 24.

³ Allan D. Grody, et al, 2011, op cit. p24.

- تحديد المخاطر كمياً يتم إلى درجة مقبولة من الدقة، ويتم إعداد التقارير حولها، وتطبيقها بشكل صحيح، وتسمى مخاطر القياس (Quantification Risk).

وحتى يتم تطبيق منهج محاسبة المخاطر، يتعين على المؤسسة المالية أن تستعين بخبراء مختصين بكل مجال من مجالات العمل في البيئة التشغيلية للمؤسسة، والسوق المالية عموماً، وذلك حتى تقوم كل مؤسسة بتوصيف كل مكون من مكونات العمل لديها، ووضع قوالب لأفضل الممارسات (best practice score templates) المتعلقة بهذا المكون، والأنشطة التشغيلية التي يتضمنها، إن وجدت. بالإضافة إلى تقييم عمل هذا المكون خلال دورة معالجة المنتج¹.

يتم حساب RMI وفق الصيغة التالية لكل مكون من مكونات العمل²:

$$RMI = \frac{\sum(BPST_{S1-9} \times BPST_{W1-9} \times RU_{INH})}{\sum(BPST_{M1-9} \times BPST_{W1-9} \times RU_{INH})}$$

حيث إن:

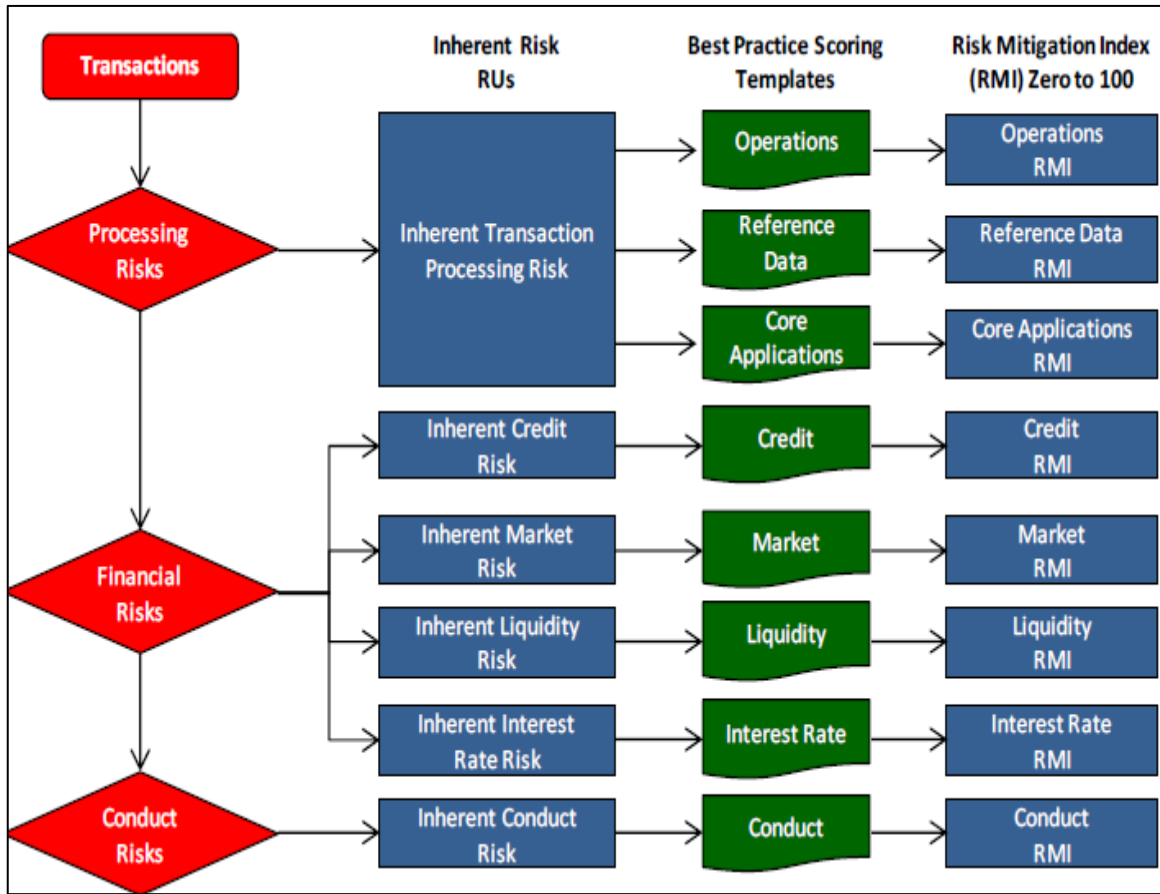
- RMI is the Risk Mitigation Index
- BPST_S is the Best Practice Scoring Template category scores
- BPST_W is the Best Practice Scoring Template category weightings
- BPST_M is the Best Practice Scoring Template category maximum score (100)
- RU_{INH} is the amount of inherent Risk Units

أي يلزم لحساب RMI، تقييم الخبراء لمكونات عمل البيئة التشغيلية، حيث يتم تصميم القوالب المعيارية لأفضل الممارسات، بالتشاور مع خبراء مختصين، يحددون السمات الأساسية لهياكل الإدارة والرقابة، التي يتم الاعتماد عليها لتقليل احتمالية الفشل التشغيلي. ويوضح الشكل التالي كيفية حساب مؤشر تخفيف المخاطر:

¹ product end-to-end processing cycle

² Allan D. Grody & Peter J. Hughes, 2016, op cit, p41.

الشكل رقم (2-2) حساب مؤشر تخفيف المخاطر



Source: Allan D. Grody & Peter J. Hughes, 2016, op cit, p37.

من الشكل السابق نلاحظ أنه يلزم قوالب لأفضل الممارسات من أجل حساب RMI، فمثلاً، المخاطر التشغيلية (processing risk) تستلزم ثلاثة قوالب، القالب الأول خاص بالعمليات (operations)، والثاني خاص بالبيانات المرجعية (Reference Data)، والقالب الأخير خاص بالتطبيقات الأساسية (Core Application). ونفس الأمر يتعلق بالمخاطر المالية، إذ يلزم قوالب لأفضل الممارسات لكل نوع من أنواع المخاطر (الائتمان، السوق، ... إلخ)

والشكل التالي يوضح مفردات القالب الخاص بمكوّن العمليات (operations component):

الشكل رقم (2-3) فئات أفضل الممارسات الخاصة بمكوّن العمليات

Best Practice Categories	Weighting	Score
Control	10	0 to 100
People	10	0 to 100
Execution	10	0 to 100
Business Recovery	8	0 to 100
Risk Awareness	6	0 to 100
Performance Monitoring	6	0 to 100
Logical Access Mgt	4	0 to 100
Vault (Custodial) Mgt	4	0 to 100
Policies & Procedures	2	0 to 100

Execution: levels of automation vs. manual workarounds; levels of repair rates; and the stability of core application(s). Level of automation or STP rate: • 100% score 100 (Best Practice) • 75% score 75 • 50% score 50 • 25% score 25 • 0% score zero Average percentage of input rejection / repair: • 0% score 100 (Best Practice) • 5% score 75 • 10% score 50 • 25% score 25 • 50% score zero Number of core system failures in year: • None score 100 (Best Practice) • 1 score 75 • 2 score 50 • 4 score 25 • > 12 score zero	Business Recovery: continuation of operations at an alternative site in a timeframe that is acceptable Best Practice score 100 Deduct following scores from Best Practice score if statement does not apply: • Recovery or reactivation at alternative site in acceptable timeframe (100) • Formal business recovery plan (100) • End-to-end disaster simulation (75) • Plan complete and comprehensive (30) • Supervisory review of plan (20) • Key employees fully briefed (15) • Key employees active participation in disaster simulation (10) • Business recovery specialist review of plan (10) • Key employees' contact details current (5) • Notification test performed (5) • Key employees ready access to offsite copy of plan (5)
--	---

Source: Allan D. Grody & Peter J. Hughes, 2016, op cit, p37.

نلاحظ من الشكل السابق رقم (2-3)، أن هناك تسع فئات تمثل أفضل الممارسات المرتبطة بمكوّن العمليات، وهي:

- الضبط (control).
- الأفراد.
- التنفيذ (Execution).
- استعادة العمل
- إدراك المخاطر (Risk Awareness)
- مراقبة الأداء

- إدارة الوصول المنطقي (Logical Access Mgt)

- إدارة الخزائن

- السياسات والإجراءات.

كما نلاحظ من الشكل السابق، أن لكل فئة وزن خاص، يأخذ قيم من 1 إلى 10، يقوم خبراء بوضع هذا الوزن، بناءً على درجة الاعتماد على كل فئة عند التعامل مع ظروف الإجهاد (stress conditions). فمثلاً، نجد أن فئات الضبط والأفراد والتنفيذ، تم تخصيصهم بأكبر قيمة وهي (10)، وهذا يعني أن هذه الفئات، يجب أن تعمل بشكل متميز في ظروف الإجهاد، من أجل تجنب الفشل التشغيلي¹.

ت- حساب الخطر الباقي residual risk:

يحسب الخطر الباقي (بوحدة الخطر RU)، بتخفيض مؤشر تخفيف المخاطر RMI، من الخطر الأساسي (inherent risk)؛ أي هو الفرق بين المقياسين السابقين.

يتم حساب الخطر المتبقي (Residual Risk) وفق الصيغة التالية²:

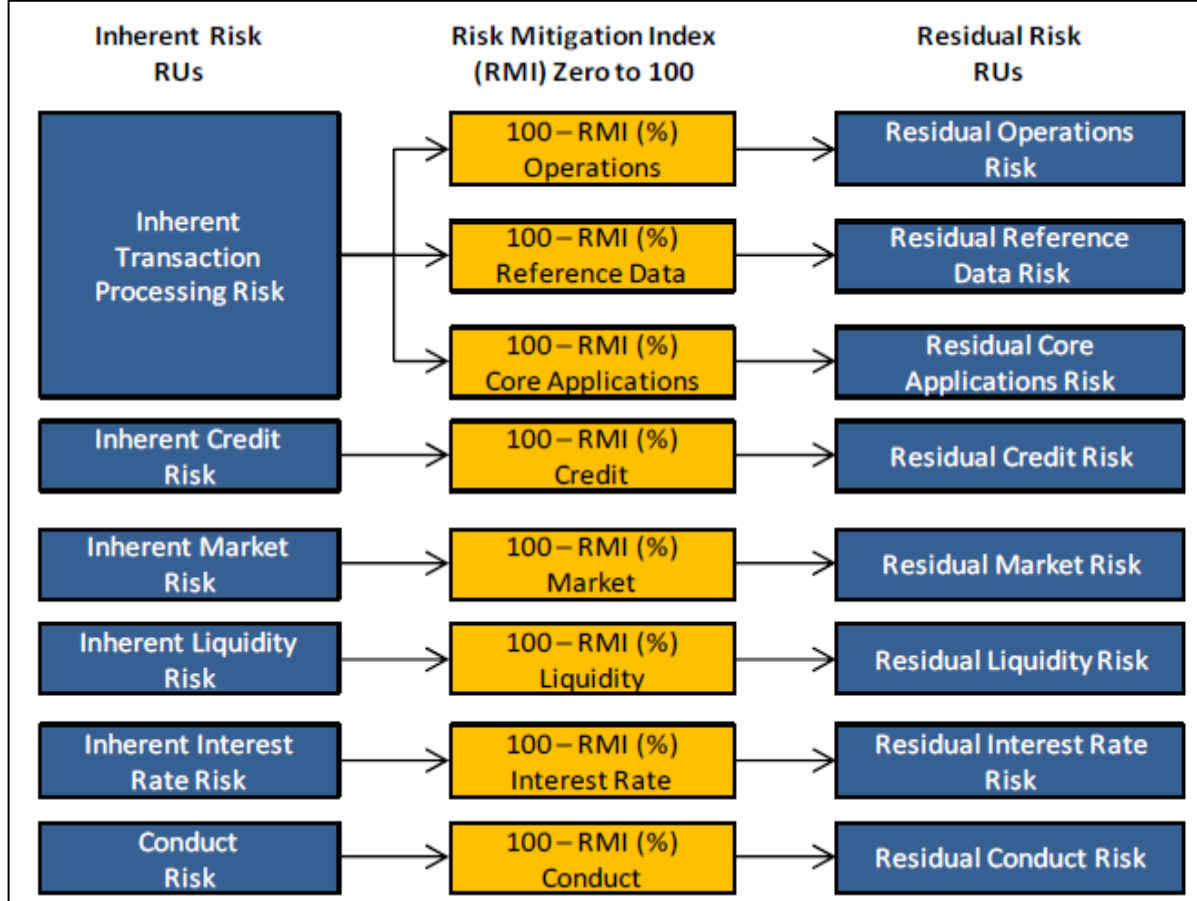
$$RU_{RES} = \left[\frac{100 - RMI}{100} \right] \times RU_{INH}$$

¹ Allan D. Grody & Peter J. Hughes, 2016, op cit, pp 37-38.

² Allan D. Grody & Peter J. Hughes, 2016, ib id, p41.

يوضح الشكل التالي كيفية حساب الخطر الباقي:

الشكل رقم (2-4) حساب الخطر المتبقي



Source: Allan D. Grody & Peter J. Hughes, 2016, op cit, p39.

يبين لنا الشكل السابق العلاقة بين المقاييس الرئيسة الثلاثة، التي تنطوي عليها محاسبة المخاطر، وكيفية حساب الخطر الباقي، والذي يعبر عن الجزء من الخطر الأساسي، والذي لم تستطع الإدارة أن تخففه، وبالتالي فهو يمثل الخسارة المحتملة.

وفي ضوء ما سبق، نجد أنه لا بدّ من عرض النقاط التالية¹:

- إن الملامح الرئيسة لمحاسبة المخاطر هي أنها بسيطة، إذ لا يوجد اعتماد على تقنيات النمذجة المعقدة، والجداول والقوالب التي تعتمد عليها هي نتاج مساهمات خبراء مختصين، مما يعني أن

¹ Allan D. Grody & Peter J. Hughes, 2016, op cit, p47.

معرفتهم وفكرهم مندمجين في النسيج الفعلي لنظام قياس المخاطر، مما يجعل مخرجاته مفهومة وقابلة للتنفيذ. وستكون الإدارة قادرة على تحديد مشاريع تخفيف المخاطر (risk mitigating projects) مباشرة بالاعتماد على مخرجات هذا النظام.

- يتم إنتاج التقارير في الوقت المناسب، حيث يتم إجراء عمليات حساب التعرض للمخاطر بوحدات الخطر RUs عند تسجيل المعاملات في النظم المحاسبية، وبالتالي يمكن إعداد التقارير عنها بشكل لحظي أو بتأخير قليل جداً (real-time or near real-time).
- تمثل حسابات التعرض للمخاطر المخاطر المقبولة بالفعل، وربما الأهم من ذلك هو أن المخرجات المقاسة بوحدات الخطر، أو مخرجات مؤشر تخفيف المخاطر RMI قابلة للتجميع، أي يمكن تجميعها ضمن فئات مختلفة، مثل المنظمة، ونوع المخاطر، والموقع، والعملاء، والمنتج، ... إلخ. كما أن هذه المخرجات قابلة للمقارنة ضمن المؤسسة أو بين المؤسسات المالية، شريطة أن يتم تطبيق جداول وقوالب موحدة.
- وفي النهاية، فإن المخرجات تكون قابلة للتدقيق، لأن محاسبة المخاطر تستخدم مقاييس تعتمد على القياس المعياري (الموحد).

ثالثاً: نماذج عن مخرجات منهجية محاسبة المخاطر

إن الهدف الأساسي من منهجية محاسبة المخاطر هو قياس المخاطر (المالية وغير المالية)، وبالتالي مساعدة الإدارة، من خلال منظومة من التقارير، في إدراك وقياس كل أنواع المخاطر التي تتعرض لها المؤسسة المالية، أي تحديد الخطر الأساسي (الخطر الشامل) الذي تتعرض له، الأمر الذي يشكل الأساس في عملية إدارة المخاطر بشكل فعال. وفيما يلي جداول توضيحية عن مخرجات منهج محاسبة المخاطر¹:

1- تقرير المخاطر حسب المنتج

يمثل الجدول التالي نموذج عن تقرير المخاطر الذي توفره منهجية محاسبة المخاطر:

¹ Allan D. Grody & Peter J. Hughes, 2016, op cit, PP 42- 44.

الجدول رقم (2-5) نموذج تقرير المخاطر حسب المنتج

Total All Products	Inherent Risk (Risk Units)	Risk Mitigation Index (RMI)	Residual Risk (Risk Units)	Actual and Maximum Aggregate Algorithms	
FX Forwards	1,092	72.6	299	58,711,787	80,856,680
Commercial Loans (Secured)	1,754	70.1	524	25,482,516	36,350,420
Fixed Term Deposits	351	74.2	91	13,415,490	18,090,000
Repos	513	73.2	137	16,574,490	22,636,800
Cross Currency Swaps	1,454	74.1	377	80,002,908	107,989,200
Futures	1,571	72.0	440	113,501,524	157,709,200
CDOs	5,218	69.2	1,608	169,255,839	244,612,500
Equities	1,390	71.6	395	77,599,640	108,369,400
Fixed Income	2,550	71.6	725	139,169,984	194,420,980
Payment Orders	162	73.9	42	10,110,420	13,672,800
Total	16,057	71.5	4,580	703,824,598	984,707,980

Source: Allan D. Grody & Peter J. Hughes, 2016, op cit, p42.

يبيّن الجدول السابق كل أنواع المنتجات المصرفية لدى أحد المصارف¹، وما ينطوي عليه كل نوع من هذه المنتجات من الخطر الأساسي (أقصى خسارة ممكنة)، وكيف تعاملت الإدارة مع حجم الخطر الأساسي من خلال مؤشر تخفيف المخاطر، وبالتالي يوضح هذه الجدول حجم الخطر المتبقي لكل منتج، والذي يمثل الخسارة المحتملة.

كما نلاحظ من الجدول السابق، أنه يمكن تجميع الخطر الأساسي لكل المنتجات، حيث يبلغ 16057 وحدة خطر، حيث تتجسّد إمكانية تجميع الخطر الأساسي لكل المنتجات، بسبب استخدام وحدة قياس معيارية وهي وحدة الخطر (RU).

¹ البيانات الواردة في هذه الجداول وهمية، والغرض منها التوضيح فقط.

إذاً تستطيع إدارة المؤسسة المالية، من خلال هذا الجدول، معرفة حجم الخطر الأساسي الذي تواجهه، ومدى قدرتها على التخفيف منه، وبالتالي تحديد مقدار الخطر الباقي.

2- تقرير المخاطر حسب فئات أفضل الممارسات

تم تطوير قوائم لأفضل الممارسات (BPST) لكل نوع من أنواع المخاطر، تشمل على قوائم عامة تتناسب كل أنواع المخاطر، وقوائم تقنية خاصة بكل نوع من المخاطر، والجدول رقم (2-6) يبين آخر ما تمّ التوصل إليه في هذا المجال:

الجدول رقم (2-6) ملخص قوائم أفضل الممارسات

Generic	Technical	
▪ Internal Control	Operations	Market Risk
▪ People	▪ Vault (Custodial) Management	▪ Trading Limit Administration
▪ Execution	Reference Data	▪ Market Data Analytics
▪ Business Continuity	▪ Data Quality Management	Credit Risk
▪ Risk Awareness	▪ Uniqueness	▪ Credit Assessment & Approval
▪ Performance Monitoring	▪ Vendor Data Services	▪ Credit Quality Assurance
▪ Logical Access Management	Core Applications	Liquidity Risk
▪ Policies & Procedures	▪ Systems Maintenance	▪ Liquidity Buffer Management
▪ Model Management	▪ Migration & Acceptance	Conduct Risk
	▪ Vendor Management	▪ Product Approval
	Interest Rate	▪ Incentive Programs
	▪ Interest Rate Exposure Mgt	▪ Customer Profiling

Source: Allan D. Grody & Peter J. Hughes, 2016, op cit, P 39.

يبين الجدول رقم (2-6) قوائم تقنية لأفضل الممارسات لكل أنواع المخاطر، بالإضافة إلى قوائم عامة تصلح لكل أنواع المخاطر.

يمثل الجدول رقم (2-7) نموذج عن تقرير المخاطر، ولكنه مقسّم حسب فئات أفضل الممارسات best practice categories، وليس حسب المنتج كما هو الحال في الجدول رقم (2-5):

الجدول رقم (2-7) نموذج تقرير المخاطر حسب فئات أفضل الممارسات

Best Practice Categories	Inherent Risk (Risk Units)	Risk Mitigation Index (RMI)	Residual Risk (Risk Units)	Actual and Maximum Aggregate Algorithms	
Generic					
Internal Control	1,801	75.6	439	83,524,430	110,427,330
People	2,547	72.7	696	113,544,897	156,214,350
Execution	2,432	59.4	988	88,525,192	149,119,960
Business Continuity	1,503	87.2	192	80,394,159	92,163,250
Risk Awareness	1,439	68.7	450	60,620,221	88,231,270
Performance Monitoring	1,418	67.2	466	58,416,476	86,964,200
Logical Access Management	1,039	68.6	326	43,747,983	63,744,080
Policies & Procedures	610	76.8	142	28,707,808	37,398,900
Model Management	87	47.4	46	2,515,905	5,310,180
Technical					
Processing					
Vault (Custodial) Management	619	100.0	0	37,925,154	37,932,200
Reference Data					
Data Quality Management	256	64.6	91	10,162,090	15,725,700
Uniqueness	103	47.9	53	3,012,858	6,290,280
Vendor Data Services	103	79.6	21	5,008,378	6,290,280
Core Applications					
Systems Maintenance	705	67.3	230	29,100,920	43,212,400
Migration & Acceptance	705	65.9	240	28,471,635	43,212,400
Vendor Management	423	82.6	73	21,423,009	25,927,440
Market Risk					
Trading Limit Administration	29	69.8	9	1,231,950	1,765,800
Market Data Analytics	17	61.0	7	646,776	1,059,480
Credit Risk					
Credit Assessment & Approval	39	34.0	26	814,210	2,397,200
Credit Quality Assurance	16	33.4	10	319,800	958,880
Liquidity Risk					
Liquidity Buffer Management	34	75.0	8	1,559,775	2,079,700
Conduct Risk					
Product Approval	43	51.3	21	1,352,250	2,635,500
Incentive Programs	34	43.0	20	906,540	2,108,400
Customer Profiling	34	38.9	21	819,380	2,108,400
Interest Rate					
Exposure Management	23	75.0	6	1,072,800	1,430,400
	16,057	71.5	4,580	703,824,598	984,707,980

Source: Allan D. Grody & Peter J. Hughes, 2016, op cit, p43.

3- نموذج تقرير المخاطر حسب مكونات العمل

يوضح الجدول رقم (8-2) تقرير المخاطر المقسم حسب مكونات العمل business component.

الجدول رقم (8-2) نموذج تقرير المخاطر حسب مكونات العمل

Total All Products	Inherent Risk (Risk Units)	Risk Mitigation Index (RMI)	Residual Risk (Risk Units)	Actual and Maximum Aggregate Algorithms	
Processing Risks					
Transaction Processing Risk					
Product & Service Pricing	1,186	66.8	393	4,755,860	7,116,000
Deal Structuring	1,186	60.7	466	4,317,040	7,116,000
Order Management	4,420	65.2	1,540	17,281,418	26,518,800
Pre-Trade Validation	4,420	70.0	1,326	18,563,160	26,518,800
Quote/Price Management	5,586	70.0	1,676	23,461,620	33,516,600
Trade Execution & Capture	4,916	79.2	1,024	23,352,425	29,497,800
Cash Management	5,748	68.0	1,839	23,452,248	34,488,600
Trade Confirmation & Matching	4,916	56.0	2,163	16,518,768	29,497,800
Position Control & Amendments	4,916	79.7	1,000	23,499,914	29,497,800
Transaction Reporting	4,916	70.8	1,434	20,894,275	29,497,800
Credit Limit Monitoring	4,916	85.2	729	25,122,293	29,497,800
Trading Limit Monitoring	4,916	86.7	656	25,564,760	29,497,800
Trade Settlements	4,916	85.8	696	25,318,945	29,497,800
Depot/Custody/Collateral Management	4,636	64.5	1,646	17,940,546	27,814,800
Loans Processing	265	53.4	123	848,834	1,588,800
Payments	5,748	92.5	431	31,901,955	34,488,600
Nostro Reconciliation	5,748	91.7	479	31,614,550	34,488,600
Trading Account Reconciliations	4,230	67.2	1,389	17,044,885	25,377,000
G/L Proofs & Substantiation	5,748	86.3	786	29,775,158	34,488,600
Management Reporting	5,748	64.2	2,060	22,130,185	34,488,600
Regulatory & External Reporting	5,748	62.0	2,184	21,382,932	34,488,600
Transaction Processing Risk	5,748	74.6	1,457	424,741,771	568,983,000
Data Quality					
Client & Counterparty	5,748	63.9	2,073	20,578,198	32,189,360
Market Data	4,230	56.6	1,835	13,407,515	23,685,200
Products & Instruments	5,748	88.6	657	28,510,576	32,189,360
Data Quality	5,748	71.0	1,669	62,496,289	88,063,920
Core Applications					
Client & Counterparty Data	5,748	78.9	1,215	28,108,209	35,638,220
Market Data	4,230	54.5	1,924	14,295,710	26,222,900
Products & Instruments Data	5,748	66.6	1,919	23,739,653	35,638,220
Trading System	4,392	48.4	2,267	13,174,500	27,227,300
Global Loan System	265	60.6	104	995,648	1,641,760
Funds Transfer System	5,586	65.8	1,910	22,791,288	34,633,820
Global Nostros System	5,748	88.1	686	31,384,626	35,638,220
Global Ledger System	5,748	60.6	2,262	21,612,856	35,638,220
Funding & Liquidity System	5,748	76.6	1,344	27,303,475	35,638,220
Core Applications	5,748	68.5	1,813	183,405,965	267,916,880
Total Processing Risks	5,748	72.5	1,580	670,644,025	924,963,800
Financial Risks					
Market Risk	1,766	52.8	834	5,776,616	10,947,960
Credit Risk	2,397	51.8	1,155	7,450,546	14,383,200
Liquidity Risk	2,080	62.9	772	8,110,830	12,894,140
IRRBB	1,430	61.9	544	5,492,736	8,868,480
	7,673	57.0	3,302	26,830,728	47,093,780
Conduct Risk					
Conduct Risk	2,636	50.2	1,313	6,349,845	12,650,400
Total Product Risks	16,057	71.5	4,580	703,824,598	984,707,980

Source: Allan D. Grody & Peter J. Hughes, 2016, op cit, p44.

نلاحظ من الجدول رقم (2-8)، أن قيمة الخطر الأساسي 16057 وحدة خطر، وهي لم تتغير عما هو وارد في الجدول رقم (2-7) والجدول رقم (2-5)، حيث إن حجم الخطر الأساسي يبقى ثابتاً، بصرف النظر عن النموذج المتبع في إعداد التقارير. ونفس الأمر يتعلق بالمقياسين الآخرين (مؤشر تخفيف المخاطر، والخطر الباقي).

كما يمكن إعداد تقرير مخاطر خاص بكل منتج من المنتجات الواردة في الجدول رقم (2-5)، وذلك بالاعتماد على صيغة التقرير التي ينص عليها الجدول رقم (2-8).

الفصل الثالث:

قياس المخاطر في المؤسسات المالية السورية

تقوم المؤسسات المالية بدور حيوي في النظام المالي، فبواسطتها يتم تحويل الأموال من أصحاب الفائض إلى أصحاب الحاجة أو العجز، ونتيجة التطور الاقتصادي والمالي، وظهور حاجات جديدة للأفراد والمؤسسات المختلفة، فإن المؤسسات المالية تتنافس في تقديم مجموعة من المنتجات والخدمات المالية، الأمر الذي يؤدي إلى تنوع في أصولها والتزاماتها، وبالتالي تزداد إمكانية تعرضها للمخاطر المتنوعة، المالية منها وغير المالية، لذلك تقوم هذه المؤسسات بالعمل على إدراك وتحديد كل أنواع المخاطر التي تتعرض لها، ومن ثم تقوم بقياسها، وإيجاد أفضل الأدوات لإدارة هذه المخاطر، لكي تحقق أهدافها، وتتجنب التعرض للفشل والإفلاس.

يتضمن هذا الفصل بحث في أنواع المخاطر التي تتعرض المؤسسات المالية العاملة في الجمهورية العربية السورية، وكيفية قياس هذه المخاطر وإدارتها، بالإضافة إلى إجراء دراسة تطبيقية لتوضيح كيفية تطبيق منهج محاسبة المخاطر (Risk Accounting Method)، وبيان إمكانية تبني هذه المنهجية من قبل هذه المؤسسات. ويتم عرض ذلك من خلال المباحث الثلاثة التالية:

المبحث الأول: واقع قياس وإدارة المخاطر في المصارف المدروسة

المبحث الثاني: تطبيق منهج محاسبة المخاطر في المصارف المدروسة

المبحث الثالث: اختبار الفرضيات

المبحث الأول:

واقع قياس وإدارة المخاطر في المصارف المدروسة

تعرف إدارة المخاطر بأنها نظام متكامل وشامل لتهيئة البيئة المناسبة، والأدوات اللازمة، لتوقع ودراسة المخاطر المحتملة وتحديد، وقياسها ومتابعتها، وتقوم بتحديد مقدار الآثار المحتملة لهذه المخاطر على أعمال البنك وأصوله وإيراداته، وتضع الخطط المناسبة لما يلزم ولما يمكن القيام به، لتجنب هذه المخاطر أو لكبحها والسيطرة عليها، وضبطها للتخفيف من آثارها إن حدث ووقعت¹.

يبين هذا المبحث واقع إدارة المخاطر في عينة الدراسة، والتي تشمل كلاً من: المصرف الدولي للتجارة والتمويل، ومصرف بيمو السعودي الفرنسي، بالإضافة إلى بنك الشام.

أولاً: لمحة عن المصارف المدروسة

❖ المصرف الدولي للتجارة والتمويل:

تم تأسيس المصرف الدولي للتجارة والتمويل كشركة مساهمة مغفلة، في 14 كانون الأول 2003، حيث سجل المصرف في سجل المصارف، بموجب القرار رقم 231/ح، بتاريخ 23 أيار 2004، وتحت السجل التجاري رقم (13885)، وذلك بموجب قانون المصارف رقم 28 لعام 2001. وسجل المصرف لدى مفوضية الحكومة تحت رقم 10، بوصفه مصرفاً خاصاً، كما اتخذ المصرف مركزاً رئيسياً له في دمشق - سورية. يبلغ رأس مال المصرف 5,250,000,000 ليرة سورية، مقسم إلى 52,500,000 سهم، بقيمة اسمية وقدرها 100 ل.س للسهم الواحد².

¹ بنك الشام، 2018، التقرير السنوي، ص84.

² الموقع الرسمي للمصرف الدولي للتجارة والتمويل: www.ibtf.com.sy

يقوم المصرف بتقديم عدة أنشطة وخدمات مصرفية متنوعة، وله شبكة فروع منتشرة في كافة المحافظات السورية، ومن الخدمات التي يقدمها المصرف¹:

أ- خدمات الأفراد: وتشمل:

- قروض التجزئة: وتشمل: برنامج قرض الإكساء والترميم، برنامج القرض الشخصي، قرض النقابيين والمهن الحرة، برنامج القرض السكني.

- صناديق الأمانات الحديدية.

- حسابات الودائع.

ب- خدمات الشركات: القروض والتسهيلات التجارية، وتتضمن:

- القروض التجارية لتمويل رأس المال العامل والمشاريع الاستثمارية.

- تسهيلات الجاري المدين.

- بوالص التحصيل - خصم الكمبيالات - التمويل العقاري - تمويل المقاولين - اعتمادات مستندية.

- قروض التجمعات البنكية - إصدار كفالات مصرفية داخلية وخارجية.

❖ بنك بيمو السعودي الفرنسي:

شركة مساهمة مغفلة سورية عامة، مسجلة في السجل التجاري رقم 13901، تاريخ 2003/12/29، وفي سجل المصارف تحت الرقم 8/. يقع المركز الرئيسي للمصرف في بناء فندق الشام، دمشق، سورية. تأسس المصرف برأسمال مقداره 15000000000 ليرة سورية، موزع على 3000000 سهم، بقيمة اسمية 500 ليرة سورية للسهم الواحد، وقد تم زيادة رأس المال بشكل تدريجي ليصبح رأس مال المصرف المصرح، والمكتتب به، والمدفوع، 50000000000 ليرة سورية مقسم إلى 10000000 سهم،

1 لمزيد من الاطلاع على الخدمات التي يقدمها المصرف، انظر الموقع الرسمي للمصرف: <http://www.ibtf.com.sy/allservices/>

مدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية، منذ تاريخ 2009/2/2 . تم بتاريخ 2012/12/11، تجزئة أسهم المصرف، لتصبح 500000000 سهم، بقيمة إسمية قدرها 100 ليرة سورية للسهم الواحد.

أقرت الهيئة العامة غير العادية المنعقدة بتاريخ 2017/5/18، زيادة رأس مال المصرف بمبلغ 500 مليون ل.س، محوّلة من الأرباح المدوّرة القابلة للتوزيع (١٥٠ مليون ل.س)، والاحتياطي الخاص (350 مليون ل.س)، حيث قام المصرف بتاريخ 2017/10/30، بإصدار 5 ملايين سهم جديد، قام بتوزيعها مجاناً على المساهمين، وفقاً لقانون الشركات والقوانين النازمة للأوراق والأسواق المالية، وذلك بعد أن تمت الموافقة على الزيادة بقرار مجلس المفوضين رقم (118/م)، الصادر بتاريخ 2017/10/15، وبذلك أصبح رأس مال المصرف المصرح، والمكتتب به، والمدفوع، 55000000000 ل.س، مقسّم إلى 550000000 سهم، بقيمة إسمية للسهم قدرها 100 ل.س، مدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية¹.

ويقدم البنك عدد من الخدمات والمنتجات المصرفية، كالقرض السكني، والقرض السكني للمغتربين السوريين، والقرض المهني، بالإضافة إلى قرض ترميم العقارات السكنية والتجارية المتضررة².

❖ بنك الشام الإسلامي

وهو شركة مساهمة مغفلة عامة سورية، تم الترخيص له بموجب قرار رئاسة مجلس الوزراء رقم (66/م.و)، الصادر بتاريخ 2006/9/7، والقرار رقم 10592/م.و، بتاريخ 2011/7/28، وبموجب السجل التجاري رقم /14809/، وبناءً على القرار رقم (104/ل.أ) الصادر عن لجنة إدارة مصرف سورية المركزي، بتاريخ 2007/2/10، ويخضع لأحكام المرسوم التشريعي رقم 35 لعام 2005، الخاص بتنظيم عمل المصارف الإسلامية، والقانون رقم 28 لعام 2001، الخاص بإحداث المصارف الخاصة والمشاركة وتعليماته التنفيذية وتعديلاته، والقانون رقم 23 لعام 2002، وقانون التجارة رقم 33

¹ الموقع الرسمي للمصرف: <http://www.bbsfbank.com/>

² لمزيد من الاطلاع على الخدمات التي يقدمها المصرف، انظر الموقع الرسمي للمصرف: <http://www.bbsfbank.com/>

لعام 2007، وقانون الشركات الصادر بالمرسوم التشريعي رقم 29 لعام 2011، وللأنظمة التي يضعها مجلس النقد والتسليف، وكل ذلك بما لا يخالف أحكام الشريعة الإسلامية¹.

ويقوم المصرف بتقديم جميع الأعمال المصرفية والمالية، ومنها: فتح الحسابات الجارية، وحسابات الاستثمار المطلق، وحسابات الاستثمار المقيدة، وإدارة حسابات الاستثمار بصيغة المضاربة أو الوكالة بالاستثمار. بالإضافة إلى التمويل والإجارة والاستثمار المباشر من خلال إقامة المشروعات المنتجة وتأسيس الشركات، والاستثمار المالي من خلال شراء الأوراق المالية. كما يقوم بتقديم الخدمات المصرفية التي تجيزها هيئة الرقابة الشرعية في المصرف. وأي أعمال مصرفية أخرى تجيزها الأنظمة والقوانين النافذة وتوافق عليها هيئة الرقابة الشرعية في المصرف².

ثانياً: المخاطر التي تتعرض لها المصارف المدروسة

ينطوي العمل المصرفي على العديد من المخاطر، وفيما يلي أبرز أنواع المخاطر التي تواجه عمل المصارف المدروسة³:

1- مخاطر الائتمان:

هي تعثر أو عجز العميل عن الوفاء بالتزاماته تجاه المصرف مما قد يؤدي لحصول خسائر محتملة وعليه وجب وجود جهة تقوم بوضع خطط وآلية عمل تهدف الى التخفيف والحد من مخاطر الائتمان، وإلى التحوط من حدوث مثل هذا النوع من المخاطر ومحاولة التنبؤ بها قبل حدوثها فعلاً، وهذه الجهة هي إدارة مخاطر الائتمان. وعادة ما يتم تمييز ثلاث أنواع تحت المخاطر الائتمانية وهي مخاطر تعثر الطرف المقابل، مخاطر التسوية، ومخاطر البلد.

1 الموقع الرسمي للمصرف: www.chambank.sy

2 لمزيد من الاطلاع على الخدمات التي يقدمها المصرف، انظر الموقع الرسمي للمصرف: www.chambank.sy

3 لمزيد من الاطلاع، انظر:

المصرف الدولي للتجارة والتمويل، التقرير السنوي، 2018، ص ص 90-123.

بنك بيمو السعودي الفرنسي، التقرير السنوي، 2017، ص ص 71-104.

بنك الشام، التقرير السنوي، 2018، ص ص 84-114.

2- مخاطر السوق:

تنشأ مخاطر السوق عن التقلبات في أسعار الفوائد وأسعار صرف العملات وأسعار الأسهم، وتحدد سياسات وإجراءات إدارة مخاطر السوق كيفية التعامل مع مختلف أنواع المخاطر السوقية التي قد تتجم عن عمليات المصرف سواء في الموجودات أو المطلوبات وذلك عند تغيير أسعار الفوائد الدائنة أو المدينة أو تغيير أسعار الصرف مقابل العملات الأجنبية هذا إلى جانب التأكد المستمر من توفر نسبة سيولة مقبولة في كافة العملات في كل الأوقات، ومن تحقيق نسبة كفاية رأس المال كما هي محددة من قبل مصرف سورية المركزي. ويقوم مجلس الادارة باعتماد سقوف لقيمة المخاطر المقبولة، ويتم مراقبة التغير في الاسعار ومقارنتها بالسقوف بشكل يومي.

أ- مخاطر أسعار الفائدة: تتجم مخاطر أسعار الفائدة عن إحتمال تأثير التغيرات في أسعار الفائدة على أرباح المصرف أو على قيمة الأدوات المالية، ويتعرض المصرف لمخاطر أسعار الفائدة نتيجة لعدم توافق أو لوجود فجوة في مبالغ الموجودات والمطلوبات حسب الآجال الزمنية المتعددة أو إعادة مراجعة أسعار الفائد في فترة زمنية معينة ويقوم المصرف بإدارة هذه المخاطر عن طريق مراجعة أسعار الفوائد على الموجودات والمطلوبات.

ب- مخاطر أسعار صرف العملات: تتمثل بتذبذب قيمة الأداة المالية بسبب التغيرات في أسعار صرف العملات الأجنبية، تعتبر المصارف الليرة السورية العملة الرئيسة لها، وتقوم الادارة بوضع حدود لمراكز العملات، ويتم مراقبة المراكز بشكل يومي للتأكد من أن المراكز لا تتجاوز المستويات المحددة. كما تقوم المصارف بإعداد تحليل الحساسية لمراقبة أثر التغيرات في صافي الأرباح أو الخسائر في حال حدوث تغير مقبول في أسعار الصرف مع ثبات بقية المتغيرات.

3- مخاطر الأعمال: تنشأ مخاطر الأعمال من عدة عوامل تؤثر في قطاع المصارف بصفة عامة، ومنها الأخطار الناتجة عن الظروف السياسية والاقتصادية المحيطة، والتي تحمل في طياتها العديد من المؤشرات السلبية على نتائج الأعمال، تقوم إدارة المصرف بتقييم تلك المخاطر بشكل مستمر وإتخاذ الاجراءات المناسبة للتقليل بقدر الإمكان من أثرها في نتائج أعمال المصرف.

4- مخاطر الدفع المسبق: تكمن في تعرض المصرف لخسائر مالية نتيجة طلب أو دفع العملاء لالتزاماتهم أو مستحققاتهم قبل استحقاقها، مثل رهونات ذات معدلات فائدة ثابتة عندما تتدنى معدلات الفائدة¹.

5- مخاطر السيولة: تتمثل بعدم قدرة المصرف على توفير التمويل اللازم لتأدية التزاماته في تواريخ استحقاقها، وللوقاية من هذه المخاطر، تقوم الإدارة بتنويع مصادر التمويل بالإضافة إلى الودائع وإدارة الموجودات، مع أخذ السيولة في الحسبان، ومراقبة السيولة على أساس يومي، بالإضافة إلى ذلك تقوم المصارف بتقدير التدفقات النقدية المستقبلية، وتوفير الضمانات اللازمة عند الحاجة.

6- مخاطر التشغيل: تمثل الخسائر التي يمكن للمصرف أن يتكبدها نتيجة خلل في لسياسات وإجراءات العمل، كالعنصر البشري، والأنظمة المالية، والبنية التكنولوجية، إضافة إلى وقوع حوادث خارجية، ويتم قياس هذه المخاطر باستخدام منهجيات احصائية تتسجم مع طبيعة عمليات المصرف، ولا يمكن للمصرف إزالة جميع مخاطر التشغيل، ولكن يمكن إدارة هذه المخاطر عبر نظام رقابة شامل ومتابعة الأخطار المحتملة.

7- مخاطر التكنولوجيا وأمن المعلومات: تهدف إدارة مخاطر التكنولوجيا وأمن المعلومات إلى دراسة مخاطر أمن المعلومات المتعلقة بمعلومات المصرف أو عملائه أو موظفيه مع تقديم التوصيات المناسبة بالإضافة لتقييم الأنظمة والبرامج والخدمات في المصرف بشكل دوري وتحديد مستويات الصلاحيات عليها حسب كل منصب وظيفي. ومن وظائف الإدارة أيضاً إعداد السياسات والإجراءات المتعلقة بأمن المعلومات والتحقق من الالتزام بها في المصرف.

8- مخاطر الامتثال لمتطلبات السلطات الرقابية: وتعدّ من أهم وأدق أنواع المخاطر لما تحمله من آثار سعة المصرف، وعلاقته مع السلطات الرقابية بالإضافة إلى الآثار المادية المتمثلة بالغرامات والعقوبات، لذلك يولي المصرف اهتماماً كبيراً لمتابعة مخاطر الامتثال على عدة مستويات تبء من خطوط العمل الرئيسية مروراً بالأقسام والجهات الرقابية مثل إدارة المخاطر والالتزام والتدقيق الداخلي ووصولاً إلى مجلس إدارة المصرف.

1 إن عوامل السوق الأخرى التي تؤدي إلى الدفع المسبق لا تعدّ جوهرية في الأسواق التي يعمل بها المصرف. وبالتالي، فإن المصرف يعتبر تأثير مخاطر الدفع المسبق على صافي الفائدة المقبوضة غير جوهرية، بعد الأخذ في الحسبان أية غرامات مقبوضة قد تنتج عن الدفع المسبق.

9- المخاطر الشرعية: وهي خاصة ببنك الشام كونه مصرف إسلامي، وتظهر هذه المخاطر نتيجة عدم الالتزام بقرارات هيئة الرقابة الشرعية، وقرارات مجلس النقد والتسليف الخاصة بالجوانب الشرعية، وكذلك لتجاوز الضوابط الشرعية الموجودة ضمن إجراءات عمل دوائر البنك الخاصة¹. تتشابه المخاطر التي تتعرض لها المصارف المدروسة، نظراً لأنها تعمل في نفس المجال والبيئة الاقتصادية، وتخضع لنفس التشريعات القوانين النازمة للعمل المصرفي.

ثالثاً: قياس المخاطر لدى المصارف المدروسة

يتم قياس المخاطر بطريقة تعكس الخسائر المتوقعة التي يمكن أن تنتج في الظروف العادية والخسائر غير المتوقعة بناءً على تقدير لإجمالي الخسائر الفعلية باستخدام طرق احصائية، هذه الطرق تعتمد على الاحتمالات المبنية من التجارب السابقة ومعدلة لتعكس الظروف الاقتصادية. كما يدرس البنك أسوأ الاحتمالات التي يمكن أن تنتج عن الظروف الاستثنائية. ويتم مراقبة وضبط المخاطر بناءً على السقف المعتمدة التي تعكس استراتيجية البنك وحدود ومستويات المخاطر المقبولة. كما يقوم المصرف بقياس القدرة الاجمالية لتحمل المخاطر ومقارنتها بالمخاطر الاجمالية بمختلف أنواعها.

يتم تجميع المعلومات من جميع وحدات العمل، لأغراض التحليل والمراقبة، والتعرف على المخاطر في مرحلة مبكرة، كما يتم تقديم تقرير إلى مجلس الادارة وإدارة المخاطر ورؤساء الأقسام، يتضمن إجمالي مخاطر الائتمان ونسب السيولة وتغيرات المخاطر. يتم التحليل بشكل مفصل شهرياً حسب قطاعات الأعمال والزبائن والقطاعات الجغرافية، وتقوم الادارة بتقييم مخصص الخسائر الائتمانية بشكل ربع سنوي. ويستلم مجلس الادارة تقريراً شاملاً عن المخاطر بشكل ربع سنوي لتزويده بجميع المعلومات اللازمة لتقييم مخاطر المصرف، وتحديد مستويات المخاطر التي يمكن للمصرف تحملها أو القبول بها. كما يتم تحضير تقارير مخاطر تفصيلية وتوزع على جميع الأقسام للتأكد من أن جميع المعلومات الضرورية والمحدثة متوفرة على مستويات المصرف كافة².

1 بنك الشام، التقرير السنوي، 2018، ص113.

² انظر: المصرف الدولي للتجارة والتمويل، التقرير السنوي، 2018، ص 93.

بنك بيمو السعودي الفرنسي، التقرير السنوي، 2017، ص 72.

1- مخاطر الائتمان:

تقوم المصارف بتحديد مستويات مخاطر الائتمان المقبولة، من خلال وضع سقف لمقدار المخاطر المقبولة مع العميل الواحد، أو مجموعة من العملاء. كما تقوم بوضع نظم لإدارة مخاطر المحفظة الائتمانية. ويتم مراقبة السقف الائتمانية الممنوحة بشكل يحول معه دون حدوث تجاوزات على الحدود التي تم منحها لكل عميل على حدى. كما تقوم المصارف بإجراء اختبارات الضغط Stress Testing وفق عدة سيناريوهات، لقياس ومراقبة حجم المخاطر الناتجة عن هذه السيناريوهات، ومن ثم اقتراح مخصصات إضافية لمواجهة مثل هذه المخاطر.

أ- مخاطر الائتمان لدى المصرف الدولي للتجارة والتمويل:

يوضح الملحق رقم 1/ التعرضات الائتمانية المباشرة لدى المصرف الدولي للتجارة والتمويل، في 2018/12/31. حيث بلغ صافي التسهيلات الائتمانية المباشرة 22,161,784,623 ل.س، منها مبلغ 593879570 ل.س، تسهيلات للأفراد، و 1295301998 ل.س للقروض العقارية، بينما منح الباقي للشركات الكبيرة والشركات الصغيرة والمتوسطة، بمبلغ 18,299,491,372 ل.س، و 1973111683 ل.س على التوالي. ونلاحظ أن معظم التسهيلات الائتمانية المباشرة كانت موجهة للشركات الكبيرة. وبيّن الملحق رقم 1/، أن حجم التسهيلات الائتمانية غير المباشرة بلغ 9,075,033,219 ل.س، موزعة بين الشركات الكبيرة والشركات الصغيرة والمتوسطة فقط، بمبلغ 6525448979 ل.س، ومبلغ 2549584240 ل.س، على التوالي.

ب- مخاطر الائتمان لدى مصرف بيمو السعودي الفرنسي:

بيّن الملحق رقم 2/ التعرضات الائتمانية المباشرة لدى مصرف بيمو السعودي الفرنسي، في 2017/12/31. حيث بلغ صافي التسهيلات الائتمانية المباشرة 42,898,606,921 ل.س، منها مبلغ 7821426000 ل.س، تسهيلات للأفراد، و 5696043075 ل.س للقروض العقارية، بينما منح الباقي للشركات الكبيرة والشركات الصغيرة والمتوسطة، بمبلغ 24,055,741,446 ل.س، ومبلغ

5,325,396,400 ل.س على التوالي. ونلاحظ أن التسهيلات الائتمانية المباشرة الموجهة للشركات الكبيرة بلغت حوالي نصف قيمة التسهيلات.

ومن الملحق رقم 2/، نجد أن حجم التسهيلات الائتمانية غير المباشرة بلغ 10,186,160,218 ل.س، موزعة على الشكل التالي: الشركات الكبيرة 6546171852 ل.س، والشركات الصغيرة والمتوسطة 2218058846 ل.س، أما التسهيلات غير المباشرة للأفراد فبلغت 1421929520 ل.س.

ت-مخاطر الائتمان لدى بنك الشام:

يبين الملحق رقم 3/ توزيع التعرضات الائتمانية لبنك الشام حسب درجة المخاطر، إذ يبلغ صافي التعرضات 47,981,064,955 ل.س، منها 591227253 ل.س تجاه الأفراد، ومبلغ 43,893,140,863 ل.س للشركات الكبرى، ومبلغ 1831352242 ل.س للشركات الصغيرة والمتوسطة. أما فيما يتعلق بتعرضات التمويلات العقارية فقد بلغت 1665344597 ل.س.

2-مخاطر السوق:

تقوم المصارف باعتماد سقوف ائتمانية لقيمة المخاطر المقبولة، ويتم مراقبة التغير في الأسعار ومقارنتها بالسقوف بشكل يومي. كما تقوم المصارف المدروسة بإجراء اختبارات الضغط Stress Testing لتحديد حجم الخطر الناتج عن تقلبات حادة، وتغيرات في العوامل التي تعدّ مصدر خطر من المخاطر السوقية على أنشطة المصرف. بالإضافة إلى ذلك تقوم المصارف بإجراء تحليل الحساسية Sensitivity Analysis لقياس كل نوع من أنواع مخاطر السوق.

أ- مخاطر السوق لدى المصرف الدولي للتجارة والتمويل:

تنشأ مخاطر السوق عن التقلبات في أسعار الفوائد وأسعار صرف العملات وأسعار الأسهم.

■ مخاطر أسعار الفائدة:

يؤثر إرتفاع أسعار الفائدة على الليرة السورية سلباً في الأرباح والخسائر، وأيضاً في حقوق الملكية، نظراً لأن الفجوة التراكمية سالبة، وتبلغ (5660720000 ل.س.)، حيث يبين الملحق رقم 4/ أن ارتفاع أسعار الفائدة بمقدار 2% سيؤدي إلى انخفاض إيراد الفائدة بمقدار 113214400 ل.س، وأيضاً انخفاض حقوق الملكية بمقدار 84910800 ل.س.

بينما يؤدي ارتفاع أسعار الفائدة على العملات الأجنبية إلى زيادة في إيراد الفائدة، وأيضاً زيادة في قيمة حقوق الملكية، نظراً لأن الفجوات التراكمية للعملات الأجنبية موجبة. ونجد من الملحق رقم 4/ أن الفجوة التراكمية للدولار تبلغ 17610585311 ل.س، وبالتالي فإن ارتفاع أسعار الفائدة بمقدار 2%، سيؤدي إلى زيادة إيراد الفائدة بمقدار 352211706 ل.س، وزيادة حقوق الملكية بمقدار 264158780 ل.س.

ونلاحظ من الملحق رقم 4/ أنه يحصل العكس تماماً عند انخفاض أسعار الفائدة.

■ مخاطر أسعار صرف العملات:

نلاحظ من الملحق رقم 5/ أن زيادة أسعار صرف العملات الأجنبية تؤدي إلى زيادة في الأرباح وحقوق الملكية. يبلغ حجم مركز القطع البنوي بالدولار الأمريكي 17,392,576,280 ل.س، وتؤدي زيادة سعر صرف الدولار بنسبة 10% إلى أرباح قدرها 1,739,257,628 ل.س، وزيادة في قيمة حقوق الملكية بنفس المقدار، أي 1,739,257,628 ل.س.

ومن الملحق رقم 5/، نجد أنه يحصل العكس تماماً عندما تنخفض أسعار صرف العملات الأجنبية.

ب- مخاطر السوق لدى مصرف بيمو السعودي الفرنسي:

تنشأ مخاطر السوق عن التقلبات في أسعار الفوائد وأسعار صرف العملات وأسعار الأسهم.

■ مخاطر أسعار الفائدة:

يؤدي إرتفاع أسعار الفائدة على الليرة السورية إلى أثر عكسي في الأرباح والخسائر، وأيضاً في حقوق الملكية، نظراً لأن الفجوة التراكمية سالبة، وتبلغ (30602040794 ل.س)، حيث يبين الملحق رقم 6/ أن ارتفاع أسعار الفائدة بمقدار 2% سيؤدي إلى انخفاض إيراد الفائدة بمقدار 612040816 ل.س، وأيضاً انخفاض حقوق الملكية بمقدار 459030612 ل.س.

بينما يؤدي إرتفاع أسعار الفائدة على العملات الأجنبية إلى زيادة في إيراد الفائدة وقيمة حقوق الملكية، نظراً لأن الفجوات التراكمية للعملات الأجنبية موجبة. ونجد من الملحق رقم 6/ أن الفجوة التراكمية للدولار تبلغ 5670021161 ل.س، وبالتالي فإن ارتفاع أسعار الفائدة بمقدار 2%، سيؤدي إلى زيادة إيراد الفائدة بمقدار 113400423 ل.س، وزيادة حقوق الملكية بمقدار 85050317 ل.س.

ونلاحظ من الملحق رقم 6/ أنه يحصل العكس تماماً عند انخفاض أسعار الفائدة.

■ مخاطر أسعار صرف العملات:

نلاحظ من الملحق رقم 7/ أن زيادة أسعار صرف العملات الأجنبية تؤدي إلى زيادة في الأرباح وحقوق الملكية عندما تكون مراكز القطع موجبة، وتؤدي إلى انخفاض في الأرباح وحقوق الملكية عندما تكون مراكز القطع سالبة. يبلغ حجم مركز القطع بالدولار الأمريكي 23,297,518,157 ل.س، وتؤدي زيادة سعر صرف الدولار بنسبة 10%، إلى أرباح قدرها 2,329,751,816 ل.س، وزيادة في قيمة حقوق الملكية بمقدار 2225225106 ل.س.

ومن الملحق رقم 7/، نجد أنه عند انخفاض أسعار صرف العملات الأجنبية، تزداد الأرباح وحقوق الملكية عندما تكون مراكز القطع سالبة، وتنخفض الأرباح وحقوق الملكية عندما تكون مراكز القطع موجبة. حيث يؤدي انخفاض سعر صرف الدولار بنسبة 10%، إلى خسائر قدرها 2,329,751,816 ل.س، وانخفاض في قيمة حقوق الملكية بمقدار 2225225106 ل.س.

ت-مخاطر السوق لدى بنك الشام:

تتضمن مخاطر السوق لدى بنك الشام كلاً من مخاطر العملات الأجنبية، ومخاطر معدل العائد، والمخاطر التجارية المنقولة¹، والمخاطر الخاصة بالعقود²، ومخاطر أسعار الأسهم، بالإضافة إلى مخاطر أسعار السلع.

■ مخاطر العملات الأجنبية:

تنشأ عن تغيير قيمة الأدوات المالية نتيجة التغير في أسعار صرف العملات الأجنبية، من الأخذ في الحسبان أن الليرة السورية هي العملة الأساس في البنك، وتتم إدارة مخاطر العملات الأجنبية فيما بينها بناءً على تحديد حد أقصى للخسارة اليومية في عمليات الفوركس.

يوضح الملحق رقم 8-أ/، أثر سيناريو زيادة سعر صرف العملات الأجنبية بنسبة 10%، حيث تؤدي هذه الزيادة إلى تحقيق أرباح وزيادة في قيمة حقوق الملكية إذا كانت مراكز القطع موجبة (دائنة)، كما هو الحال في مركز القطع بالدولار الأمريكي والذي يبلغ 9798133424 ل.س، حيث تؤدي زيادة أسعار الصرف بنسبة 10%، إلى تحقيق أرباح قدرها 979813342 ل.س، وزيادة في حقوق الملكية قدرها 1150662613 ل.س. وتؤدي زيادة أسعار الصرف إلى انخفاض في الأرباح وانخفاض في قيمة حقوق الملكية إذا كانت مراكز القطع سالبة (مدينة)، كما هو الحال في مركز القطع بالجنيه الاسترليني، والذي يبلغ (6355297 ل.س)، حيث إرتفاع أسعار الصرف إلى إنخفاض الأرباح بمقدار 635530 ل.س، وانخفاض حقوق الملكية، بمقدار 476647 ل.س.

ويحصل العكس تماماً عند إنخفاض أسعار صرف العملات الأجنبية.

¹ هي المخاطر الناجمة عن الموجودات التي يديرها البنك نيابة عن أصحاب الاستثمار، والتي يتم تحميلها فعلياً على رأس مال البنك، لأنها تتبع إجراء التنازل عن جزء من نصيبها في أرباح المضارب من هذه الأموال لأصحاب حسابات الاستثمار، حينما توجد ضرورة لذلك، نتيجة لضغوط تجارية بهدف زيادة العائد الذي كان سيدفع في المقابل لأصحاب هذه الحسابات. لمزيد من الاطلاع، انظر: بنك الشام، التقرير السنوي، 2018، ص101.

² هي المخاطر التي تحول إلى المساهمين من أجل حماية أصحاب حسابات الاستثمار من تحمل بعض أو كل المخاطر التي يكونون معرضين لها تعاقدياً في عقود التمويل بالمضاربة. انظر: بنك الشام، التقرير السنوي، 2018، ص101.

■ مخاطر معدل العائد:

تختلف مخاطر معدل العائد عن مخاطر سعر الفائدة من حيث أن المؤسسات التي تعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية تهتم بنتائج أنشطتها الاستثمارية والتمويلية في نهاية فترة حياة الاستثمار والبضائع، وبالتالي تعدّ المخاطر المصاحبة لهامش الربح منخفضة، لأن البنك يقبل الودائع المستحقة للأرباح على أساس المضاربة دون أن يتعهد مسبقاً بأية أرباح لأصحاب حسابات الاستثمار المطلق¹.

يبين الملحق رقم 8-ب/ أن فجوة العائد بالليرة السورية كانت سالبة، وبلغت (10824723660 ل.س) وبالتالي فإن زيادة معدل العائد بمقدار 2%، سيؤدي إلى انخفاض الأرباح بمقدار 216494473 ل.س، وانخفاض في حقوق الملكية بمقدار 162370855 ل.س. أما فجوة العائد بالدولار الأمريكي، فبلغت 960235355 ل.س، وتؤدي زيادة معدل العائد بمقدار 2% إلى زيادة الأرباح بمقدار 19204707 ل.س، وزيادة حقوق الملكية بمقدار 14403530 ل.س. ويحصل العكس تماماً عند انخفاض معدل العائد.

3- مخاطر السيولة:

يتم قياس ورقابة السيولة على أساس الظروف الطبيعية والطارئة، وذلك بشكل يومي. كما تقوم المصارف بتقدير التدفقات النقدية المستقبلية، وتوفير الضمانات الممكن استعمالها عند الحاجة. ويتم حساب نسبة السيولة بناءً على قرار مجلس النقد والتسليف رقم 588²، الصادر بتاريخ 2009/11/22.

¹ لمزيد من الاطلاع، انظر:

بنك الشام، التقرير السنوي، 2018، ص100.

² يوجب هذا القرار على المصارف الاحتفاظ في كل يوم عمل بنسبة سيولة بكافة العملات لا تقل عن 30%، على أن لا تقل نسبة السيولة بالليرات السورية عن 20%.

أ- مخاطر السيولة لدى المصرف الدولي للتجارة والتمويل:

يحافظ المصرف على حدود لنسبة صافي الموجودات المتداولة إلى مطلوبات العملاء والالتزامات خارج الميزانية المتقلة. حيث بلغت نسبة السيولة 99% في 2018/12/31، بينما كانت أعلى نسبة خلال العام هي 106%، وأقل نسبة هي 99%، وبلغ المتوسط خلال السنة 102%¹.

ب- مخاطر السيولة لدى مصرف بيمو السعودي الفرنسي:

يحافظ المصرف على حدود لنسبة صافي الموجودات المتداولة إلى مطلوبات العملاء والالتزامات خارج الميزانية المتقلة. حيث بلغت نسبة السيولة 90% في 2017/12/31، بينما كانت أعلى نسبة خلال العام 2017 هي 94%، وأقل نسبة هي 90%، وبلغ المتوسط خلال السنة 92%².

ت- مخاطر السيولة لدى بنك الشام:

تقوم الإدارة بتنوع مصادر التمويل، وإدارة الموجودات وإدارة نسب السيولة ومراقبتها يومياً، للتأكد من توفر السيولة الكافية.

بلغت نسبة السيولة بتاريخ 2018/12/31، بالليرات السورية 63.13%، وكانت قد بلغت بتاريخ 2017/12/31، نسبة 66.39%.

وقد بلغت أعلى نسبة للسيولة بكافة العملات خلال العام 2018، 66.89%، بينما بلغت أدنى نسبة للسيولة خلال العام 2018، 57.75%.

يقوم المصرف بإجراء اختبارات الجهد على نسب السيولة اليومية لتحديد حجم مخاطر السيولة، وفق عدة سيناريوهات معتمدة من قبل الإدارة، ويتم تحديد احتياجات السيولة المطلوبة بناءً على هذه السيناريوهات للوصول إلى نسب السيولة المحددة من قبل الإدارة³.

1 انظر: البند الدولي للتجارة والتمويل، التقرير السنوي، 2018، ص 119.

2 انظر: بنك بيمو السعودي الفرنسي، التقرير السنوي، 2017، ص 100.

3 لمزيد من الاطلاع، انظر:

4-مخاطر التشغيل:

تتبنى المصارف المدروسة أسلوب المؤشر الأساسي Basic Indicator Approach، لقياس مخاطر التشغيل، حسب مقررات اتفاقية بازل 2، وذلك بأن تغطي الأموال الخاصة للمصرف كحدّ أدنى، نسبة مئوية ثابتة مقدارها 15% من متوسط إجمالي الإيراد خلال السنوات الثلاث السابقة. وفيما يلي أساليب تخفيف هذه المخاطر وكيفية إدارتها¹:

أ- أساليب تخفيف المخاطر التشغيلية:

تولي المصارف المدروسة عناية دقيقة للمخاطر التشغيلية، والتي تتصف باحتمالية حدوث منخفضة، ولكن يترتب عليها خسائر مالية عالية، إذ يقوم المصرف بتحديد هذا النوع من المخاطر التشغيلية ومن ثم فرزها إلى نوعين:

- المخاطر التشغيلية التي يمكن التحكم بها، وبالتالي تحديد المدى الذي يمكن للمصرف أن يتحمّله من خسائر قد تنتج عنها، أو تحديد المقدار الذي يكون من الأفضل فيه تجبير بعض نشاطات المصرف إلى طرف خارجي متخصص، ضمن تعاقدات واضحة يتحمل فيها هذا الطرف المخاطر التشغيلية المحتملة، أو تحديد المقدار الذي يمكن للمصرف أن يلجأ فيه إلى شركات التأمين.
- المخاطر التشغيلية التي لا يمكن التحكم بها، وبالتالي إما القيام بتخفيض مستوى النشاطات التي ينجم عنها مثل هذا النوع من المخاطر أو حتى إلغائها بالكامل، أو تجبير هذه النشاطات إلى طرف خارجي، أو اللجوء إلى شركات التأمين حسبما هو مناسب.

بنك الشام، التقرير السنوي، 2018، ص 109.

1 لمزيد من الاطلاع، انظر:

المصرف الدولي للتجارة والتمويل، التقرير السنوي، 2018، ص ص 122-123.

بنك بيمو السعودي الفرنسي، التقرير السنوي، 2017، ص ص 103-104.

بنك الشام، التقرير السنوي، 2018، ص 113.

ب- إدارة المخاطر التشغيلية:

تحدد سياسات وإجراءات إدارة المخاطر التشغيلية كيفية التعامل مع مسببات خسائر محتملة قد تنجم عن ممارسة المصرف لنشاطاته المختلفة فيما يسمى "حوادث تشغيلية" ناجمة عن أخطاء بشرية أو بسبب ضعف في الإجراءات الداخلية أو في النظام الآلي أو ناجمة عن مؤثرات وعوامل خارجية كالحوادث أو الاحتيال. تحدد هذه السياسات والإجراءات كيفية حصر وقياس هذه المخاطر والعمل على التأكد من أن هذه المخاطر إما معدومة أو أنها في حدها الأدنى الممكن تحمله والعمل على اتخاذ كافة الاحتياطات الممكنة التي تجنب المصرف هذا النوع من المخاطر، والتي من ضمنها تجيير المخاطر المحتملة، إما إلى طرف ثالث، أو إلى شركات التأمين حسب الحالة.

رابعاً: إدارة المخاطر لدى المصارف المدروسة

توفر إدارة المخاطر بيئة عمل مصرفية سليمة وأمنة من المخاطر والأزمات، بغرض مساعدة المصرف في تحقيق أهدافه، وتلافي المخاطر التي تؤثر في أدائه، أو الحد من آثارها السلبية في وقت مبكر، يساعد في تصميم الإجراءات المثلى والأكثر فاعلية لإدارتها والتحكم بها. ويتم إدارة كافة أنواع المخاطر من خلال وحدات متخصصة تتبع لإدارة المخاطر.

إن استراتيجية إدارة المخاطر هي عبارة عن عملية الأخذ بالمخاطر المحسوبة، وهي وسيلة نظامية لتحديد المخاطر وترتيب أولوياتها، أو تطبيق الاستراتيجيات للتقليل من المخاطر، حيث تتضمن كلاً من الوقاية من المخاطر المحتملة. والاكتشاف المبكر للمشاكل الفعلية، فهي عملية مستمرة تشترك فيها الموارد البشرية في جميع فروع ومراكز العمل بالمصرف وعلي صعيد كافة المستويات الإدارية.

كما تقوم بتتبع المخاطر ورفع التقارير عنها حيث تعتبر إدارة المخاطر بالمصرف المسؤولة عن تتبع المخاطر، وتحديث سجلات المخاطر لديها والتحقق من فعالية أنشطة الاستجابة، ومراقبة توقيت البدء

في أنشطة خطة الطوارئ، كما تعتبر إدارة المخاطر المسؤولة عن رفع حالة المخاطر إلى مجلس إدارة المصرف والإدارة العليا لاتخاذ ما يلزم من إجراءات¹.

1- أساليب تخفيف المخاطر:

تعتمد المصارف المدروسة على عدة أساليب وممارسات لتخفيف تعرّضات المخاطر التي تواجهها، وذلك من خلال سياسات وإجراءات وممارسات وإرشادات لتخفيف حدة الخطر، وتصميم نظام رقابة داخلي فعال، كما تقوم المصارف بإبرام بوالص تأمين على أصولها، بالإضافة إلى الاعتماد على الضمانات المقدمة من العملاء لتخفيف المخاطر الائتمانية وفقاً لأسس ومعايير معتمدة لذلك.

2- طرق إدارة المخاطر:

يتم قياس المخاطر من خلال مصفوفة إدارة المخاطر حيث يتم التخطيط للعملية ورسم خريطة نطاق العمل والأساس الذي سيعتمد في تقييم المخاطر وكذلك تعريف إطار للعملية وفق المنهجية التالية:

1- تحديد المخاطر: في هذه المرحلة يتم التعرف على المخاطر ذات الأهمية من خلال البدء بالتعرف على إلى المخاطر من مصادر المشاكل أو المشكلة بحدّ ذاتها، فعندما تعرف المشكلة أو مصدرها فإن الحوادث التي تنتج عن هذا المصدر أو تلك التي قد تقود إلى مشكلة يمكن البحث فيها.

2- تحليل المخاطر: بعد التعرف على المخاطر المحتملة، يجب أن تجري عملية تقييم لها من حيث شدتها في إحداث الخسائر واحتمالية حدوثها.

3- الاستجابة للمخاطر: حيث لدى المصرف أربعة أنواع رئيسة للاستجابة للمخاطر، وهي:

- تجنب المخاطر: من خلال تغيير الخطة أو الجدول الزمني المرتبط بمشروع أو نشاط معين لتجنب المخاطر تماماً.

1 لمزيد من الاطلاع، انظر:

المصرف الدولي للتجارة والتمويل، التقرير السنوي، 2018، ص ص 90-94.

بنك بيمو السعودي الفرنسي، التقرير السنوي، 2017، ص ص 71-72.

بنك الشام، التقرير السنوي، 2018، ص ص 84-88.

- قبول المخاطر: عن طريق توثيق وتوصيل المخاطر دون التخطيط لاتخاذ أي إجراء.
 - نقل المخاطر: أي نقل المخاطر إلى طرف آخر من خلال التأمين أو التعاقد الخارجي.
 - تقليل الأثر: اتخاذ الإجراءات اللازمة لتقليل احتمالات حدوث المخاطر وأثرها إلى حد معقول.
- 4- تتبع المخاطر ورفع التقارير عنها: حيث تعتبر إدارة المخاطر في المصرف المسؤولة عن تتبع المخاطر وتحديث سجلات المخاطر لديها، والتحقق من فعالية أنشطة الاستجابة، ومراقبة توقيت البدء في أنشطة خطة الطوارئ، كما تعدّ إدارة المخاطر المسؤولة عن رفع حالة المخاطر إلى مجلس إدارة المصرف والإدارة العليا لاتخاذ ما يلزم من إجراءات.

خامساً: كفاية رأس المال

تحافظ المصارف المدروسة على رأس مال مناسب لمواجهة المخاطر التي تلازم أنشطتها المختلفة. ويتم مراقبة مدى كفاية رأس المال من خلال النسب الصادرة بموجب مقررات لجنة بازل الدولية، والتي يتم تبنيتها من خلال مصرف سورية المركزي.

وتلتزم المصارف بالمحافظة على معدلات تفوق الحد الأدنى لمتطلبات كفاية رأس المال والبالغة 8% حسب لجنة بازل¹. كما تراعي كافة النسب المتعلقة بالتركزات الائتمانية، والتي تستخدم رأس المال التنظيمي كمؤشر لتلك التركيزات. تدير المصارف هيكلية رأس مالها وتجري تعديلات عليه في ضوء التغيرات التي تطرأ على الظروف الاقتصادية ووصف المخاطر في أنشطتها².

توضح الملاحق أرقام 9/ و 10/ و 11/، كيفية احتساب نسبة كفاية رأس المال لدى المصارف المدروسة (المصرف الدولي للتجارة والتمويل، بنك بيمو السعودي الفرنسي، بك الشام) على التوالي.

1 حسب قرار مجلس النقد والتسليف رقم (253/م ن/ب4) الصادر بتاريخ 2007/1/24، يجب أن لا تتدني نسبة كفاية رأس المال لدى المصارف العاملة في الجمهورية العربية السورية عن 8%.

2 لمزيد من الاطلاع، انظر:

المصرف الدولي للتجارة والتمويل، التقرير السنوي، 2018، ص 126.

بنك بيمو السعودي الفرنسي، التقرير السنوي، 2017، ص 107.

بنك الشام، التقرير السنوي، 2018، ص 117.

من الملحق رقم 9/، نلاحظ أن نسبة كفاية رأس المال في 2018/12/31، مرتفعة وتبلغ 26.05%، وهي أكبر بكثير من الحد الأدنى لمتطلبات كفاية رأس المال المحددة من قبل لجنة بازل ب 8%. الأمر الذي يعكس متانة وسلامة الوضع المالي للمصرف الدولي للتجارة والتمويل.

كما نلاحظ من الملحق رقم 10/، أن نسبة كفاية رأس المال في 2017/12/31، مرتفعة وتبلغ 28.59%، وهي أكبر بكثير من الحد الأدنى لمتطلبات كفاية رأس المال المحددة من قبل لجنة بازل ب 8%. الأمر الذي يعكس متانة وسلامة الوضع المالي لبنك بيمو السعودي الفرنسي.

ويشير الملحق رقم 11/، إلى أن نسبة كفاية رأس المال لدى بنك الشام في 2018/12/31، بلغت 26.22%، وهي أيضاً أكبر من الحد الأدنى لمتطلبات كفاية رأس المال المحددة من قبل لجنة بازل ب 8%، الأمر الذي يعكس متانة وسلامة الوضع المالي لبنك الشام.

ومنه، فإن المصارف المدروسة تمتلك نسبة كفاية رأس مال مرتفعة، الأمر الذي يؤكد على قدرتها على تحمّل المخاطر التي تتعرض لها.

وفي ضوء ما سبق في هذا المبحث، نجد أن المصارف المدروسة، تقوم بقياس وإدارة المخاطر التي تتعرض لها بشكل مشابه لبعضها البعض؛ حيث تستخدم الإجراءات المطلوبة من قبل لجنة بازل، والتشريعات المصرفية النافذة، والصادرة عن مصرف سورية المركزي، والتي تنظم العمل المصرفي عموماً، وقياس وإدارة المخاطر خصوصاً.

وتستخدم المصارف المدروسة كل من اختبارات الضغط وتحليل الحساسية لقياس المخاطر، بالإضافة إلى تقنيات أخرى كتقنية VAR، في قياس المخاطر، وتحديد متطلبات كفاية رأس المال.

المبحث الثاني:

تطبيق منهج محاسبة المخاطر في المصارف المدروسة

يشكل منهج محاسبة المخاطر امتداد لأحد فروع علم المحاسبة، وهو محاسبة التكاليف، حيث تعمل محاسبة التكاليف على حساب تكلفة الوحدة من المنتج، وتعمل محاسبة المخاطر على تحديد حجم المخاطر المرتبطة بكل وحدة منتجة. وتتطوي محاسبة المخاطر على حساب ثلاثة مقاييس أساسية، وهي: الخطر الأساسي (inherent risk)، مؤشر تخفيف المخاطر RMI، والخطر الباقي (Residual risk).

ونظراً لحدثة منهجية محاسبة المخاطر المستخدمة لتحديد وقياس المخاطر وإدارتها بشكل شامل، لم يتبنّى أي مصرف أو مؤسسة مالية عالمية هذه المنهجية حتى الآن. حيث تبقى هذه المنهجية، المقترحة من قبل السيد بيتر هيوز (Peter J. Hughes)، في مرحلة بناء وتطوير الإطار النظري، وبعيداً عن التطبيق العملي¹.

وكغيرها من المؤسسات المالية (المحلية والعالمية)، لا تتبنّى المصارف المدروسة منهجية محاسبة المخاطر (Risk Accounting Method)، ولذلك، لا تتوفر لديها أي من البيانات المطلوبة لإنجاز هذه الدراسة؛ والتي تتمثل بجدول أوزان نطاق القيم (VBW Table)، وجدول عوامل التعرض للمخاطر (EUF tables)، بالإضافة إلى تحليل البيئة التشغيلية وتحديد مكونات العمل (Business Components)، والأنشطة التشغيلية (operational activities)، والقوائم الخاصة بأفضل الممارسات (BPST).

وفي ضوء ما سبق، سيتم في هذا المبحث عرض لآلية عمل هذا المنهج، وذلك من خلال تقديم حالة افتراضية بسيطة عن بعض عمليات المصارف المدروسة، وبيان كيفية قياس المخاطر بشكل

¹ تم الحصول على هذه المعلومات من خلال التراسل مع السيد Peter J. Hughes، عبر البريد الإلكتروني.

شامل، وإعداد التقارير اللازمة. وبما أن المصارف المدروسة، والتي تمثل عيّنة الدراسة، تتشابه لديها طرق قياس وإدارة المخاطر، وتتبع نفس النظم المحاسبية، كما تتشابه بيئة العمل والظروف الاقتصادية التي تعمل فيها هذا المصارف، بالإضافة إلى أنها تخضع لنفس الأنظمة والتشريعات والجهات الإشرافية والرقابية، وبالتالي فإن دراسة حالة افتراضية، لبيان كيفية تطبيق منهجية محاسبة المخاطر، لدى أي من هذه المصارف المدروسة، سيفضي إلى نفس النتائج، ويحقق الأهداف المرجوة.

أولاً: حالة افتراضية عن قياس مخاطر الائتمان

ليكن لدينا العمليات التالية، والتي حصلت بتاريخ 2019/1/2 لدى أحد فروع المصرف الدولي للتجارة والتمويل (أو مصرف بيمو السعودي الفرنسي):

العملية الأولى: تم منح أحد العملاء قرض تجزئة قيمته 10000 دولار أمريكي، وذلك ضمن برنامج قروض الإكساء والترميم من أجل إكساء وترميم محله التجاري.

العملية الثانية: حصلت إحدى الشركات الكبيرة على قرض تجاري من أجل تمويل رأس المال العامل لديها، وبلغت قيمة القرض 70000 دولار أمريكي.

يتم حساب حجم الخطر الأساسي Inherent risk (بوحدة الخطر) بالاعتماد على عاملين:

- أوزان نطاق القيم VBW

- عوامل التعرض للمخاطر EUF

ومن أجل تحديد VBW يمكن الاعتماد على الجدول رقم (2-1) السابق:

يتبين لنا من الجدول السابق أن قيمة VBW لقرض التجزئة هي 2.

أما قيمة VBW للقرض التجاري فهي 2.6.

ومن أجل حساب عوامل التعرض للمخاطرة فيمكن الاسترشاد بالجدول رقم (2-2)، حيث يمكن الاعتماد على الجدول السابق من أجل تحديد عوامل التعرض للمخاطر. ويمكن لكل مصرف أو مؤسسة مالية أن تقوم بإنشاء جدول مماثل، يعكس طبيعة أعمال وخدمات المصرف، وينسجم مع الظروف المحيطة ببيئة عمل المصرف، وذلك بالاستعانة بخبراء في مجال الائتمان.

وبالاعتماد على الجدول السابق يكون EUF لقرض التجزئة هو 18.

أما EUF للقرض التجاري فيكون 16.

وبالتالي فإن خطر الائتمان الأساسي Inherent credit risk لقرض التجزئة يحسب كما يلي:

$$IR(RU) = EUF * VBW$$

$$IR(RU) = 18 * 2 = 36 \text{ RU}$$

أما خطر الائتمان الأساسي Inherent credit risk للقرض التجاري فيحسب كما يلي:

$$IR(RU) = EUF * VBW$$

$$IR(RU) = 16 * 2.6 = 41.6 \text{ RU}$$

وبالتالي فإن حجم الخطر الائتماني الأساسي Inherent credit risk الذي تعرض له المصرف الدولي للتجاري والتمويل (أو مصرف بيمو) من جراء العمليات المصرفية التي قام بها بتاريخ 2019/1/2، يبلغ $(36 + 41.6 = 77.6)$ وحدة خطر).

ثانياً: حالة افتراضية عن قياس مخاطر السوق

قام المصرف الدولي للتجارة والتمويل (أو بنك بيمو) باستثمار جزء من أمواله في إحدى شركات التأمين، وذلك بشراء أسهم عن طريق إحدى شركات الوساطة في سوق دمشق للأوراق المالية، وبلغت قيمة الصفقة 140 ألف دولار.

ولحساب الخطر الأساسي (مخاطر السوق) الذي تعرض له المصرف من جراء هذه العملية، يلزم تحديد EUF، بالإضافة إلى تحديد VBW.

يمكن الاعتماد على الجدول رقم (2-1) السابق من أجل تحديد VBW، حيث تبلغ 3.4.

أما لتحديد قيمة EUF فيمكن الاسترشاد بالجدول رقم (2-3).

وبافتراض أن الأسعار السوقية غير نشطة، وأنه تم شراء الأسهم إلكترونياً، فإن $EUF = 2 + 5 = 7$.

وبالتالي فإن الخطر السوقي الأساسي Inherent market risk يحسب كما يلي:

$$IR(RU) = EUF * VBW$$

$$IR(RU) = 7 * 3.4 = 23.8 \text{ RU}$$

وبالتالي فإنه في نهاية يوم 2019/1/2 يكون حجم المخاطر التي تعرض لها المصرف الدولي للتجارة والتمويل (أو بنك بيمو) يساوي مجموع المخاطر الائتمانية والسوقية الناجمة عن عملياته.

$$IR(RU) = \text{Inherent credit risk} + \text{Inherent market risk} = 77.6 + 23.8 = 101.4 \text{ RU}$$

ولا بد من التنويه إلى أن جميع عمليات المصرف يتم تسجيلها في الدفاتر المحاسبية، وترحيلها إلى دفتر الأستاذ، وفق النظم المحاسبية المتبعة.

ثالثاً: دراسة حالة افتراضية عن قياس المخاطر بشكل شامل (قياس الخطر الشامل):

تنطوي هذه الدراسة على ما يلي: "قياس المخاطر التي يتعرض لها المصرف الدولي للتجارة والتمويل من التسهيلات الائتمانية المباشرة الممنوحة بتاريخ 2019/1/2، وذلك باستخدام منهجية محاسبة المخاطر".

ويجب التنويه بدايةً، إلى أن محاسبة المخاطر، صمّمت من أجل تمييز وتحديد التعرض

الخارجي للمخاطر، من منظورين، وهما:

- حجم التعرض الجديد للمخاطر والحاصل خلال يوم محدد.

- حجم الخطر الأساسي في مراكز الخطر (risk positions) عند نقطة معينة من الزمن.

وستقدم هذه الدراسة عرضاً لكيفية قياس حجم التعرض الجديد للمخاطر، والحاصل خلال يوم 2019/1/2، لدى أحد المصارف المدروسة (المصرف الدولي للتجارة والتمويل)¹.

يبين الجدول التالي هيكل التسهيلات الائتمانية لدى المصرف الدولي للتجارة والتمويل²:

الجدول رقم (3-1) التسهيلات الائتمانية المباشرة في 2018/12/31. ل.س

الشركات الكبرى:	
٤,٦٢٠,٤٢٦,٥٤٤	حسابات جارية مدينة
٢١,٧٥٧,٧٥٥,٢٠٨	قروض وسلف
٥,٢٦٦,٩٨٥,٥٢٧	سندات محسومة*
٢٤,٢٣٤,٩٠٨	حسابات دائنة صدفية مدينة
٣١,٦٦٩,٤٠٢,١٨٧	
المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:	
١١١,٢٤٢,٦٥٨	حسابات جارية مدينة
١,٤٣٩,٩٠٩,٨٨١	قروض وسلف
١,٦٠٧,٩٤٣,٠٥١	سندات محسومة*
٥,٠٦٤,٨٩٩	حسابات دائنة صدفية مدينة
٣,١٦٤,١٦٠,٤٨٩	
الأفراد:	
٢,٠٤٨,٨٧٨,١٦٥	قروض وسلف
٣٠٥,٢٤٢	حسابات دائنة صدفية مدينة
٧١٢,٨٢٩	بطاقات ائتمان
٢,٠٤٩,٨٩٦,٢٣٦	
٣٦,٨٨٣,٤٥٨,٩١٢	إجمالي التسهيلات الائتمانية

المصدر: المصرف الدولي للتجارة والتمويل، التقرير السنوي، 2018، ص 61.

ليكن لدينا ثلاثة من منتجات مصرفية من التسهيلات الائتمانية، منحها المصرف بتاريخ 2019 / 1 / 2، وهي:

¹ يتعدّد قياس حجم الخطر الأساسي عند نقطة معينة، وذلك لأنه يحتاج إلى حجم كبير من البيانات التفصيلية لا يمكن الحصول عليها أو حتى افتراضها لتضمينها في هذه الدراسة.

² إن تطبيق هذه الحالة الافتراضية على أي من المصارف المدروسة يحقق الهدف من هذه الدراسة التطبيقية، نظراً لكون المصارف المدروسة تعتمد نفس الأنظمة والسياسات المحاسبية، وتتشابه في اعتماد نفس مقاييس المخاطر، وطرق إدارتها.

- المنتج الأول: قروض وسلف للشركات الكبرى (قروض تجارية لشركات استيراد وتصدير)، تبلغ قيمتها 20 مليون دولار ($20000000 * 500 = 10000000000$ ل.س.)

- المنتج الثاني: قروض وسلف للشركات المتوسطة (قروض تجاري لشركات تضامن)، تبلغ قيمتها 1.5 مليون دولار ($1500000 * 500 = 750000000$ ل.س.)

- المنتج الثالث: قروض وسلف للأفراد (قروض تجارية لتجار جملة)، تبلغ قيمتها 200000 دولار، ($200000 * 500 = 100000000$ ل.س.)

عند منح أي قرض يتم تسجيل القيود المحاسبية وفق الأنظمة المحاسبية المتبعة، وذلك باستخدام واجهات البرنامج الإلكتروني (التطبيقات). ويتعرض المصرف للمخاطر المرتبطة بهذا المنتج المصرفي (القرض) عند منحه مباشرة، أي فور معالجة المعاملة (منح القرض) في بيئة التشغيل.

قد يرتبط بالمنتج المصرفي عدة أنواع من المخاطر (أو كلها)، المالية منها وغير المالية، ويقوم المصرف بحساب مقدار التعرض لكل من هذه المخاطر على حدة، وذلك من أجل تكوين المخصصات والمؤونات اللازمة، أو المفروضة، بموجب الأنظمة المصرفية.

تقوم منهجية محاسبة المخاطر (Risk Accounting) على قياس المخاطر المصرفية بشكل إجمالي، وذلك باستخدام وحدة قياس معيارية، تدعى وحدة الخطر (Risk Unit)، بدلاً من الطريقة السائدة حالياً بقياس كل نوع من أنواع المخاطر على حدى، وبإتباع مقاييس مختلفة.

تستخدم منهجية محاسبة المخاطر ثلاثة مقاييس للمخاطر، وهي:

- الخطر الأساسي (Inherent Risk): وهو الخطر الكلي أو الشامل الذي تتطوي عليه المعاملة (transaction) المصرفية؛ كعملية منح قرض مثلاً. ويشمل حسابه على كل أنواع المخاطر (المالية وغير المالية) الناجمة عن المعاملة المصرفية.

- مؤشر تخفيف المخاطر (Risk Mitigation Index): ويقاس مقدرة البيئة التشغيلية للمصرف في التخفيف من حجم التعرض للمخاطر.

- الخطر المتبقي (Residual Risk): ويعبر عن مقدار الخطر الذي لم تستطع البيئة التشغيلية للمصرف من معالجته.

1. حساب الخطر الأساسي (IR):

تستخدم الصيغة التالية لحساب الخطر الأساسي¹:

$$RU_{INH} = \sum (VBW \times RT_{EUF})$$

يلزم لحساب الخطر الأساسي قيمة كل من VBW و EUF:

يبين الجدول التالي قيم EUF المطلوبة:

الجدول رقم (2-3) قيم عوامل التعرض للمخاطر للمنتجات الثلاث

Product\ EUF	Credit EUF	Market EUF	Liquidity EUF	Interest rate EUF	Processing EUF
Product 1	4	6	4	-	7
Product 2	6	5	4	-	6
Product 3	8	4	5	-	3

القيم هنا افتراضية بغرض التوضيح فقط.

يبين الجدول التالي قيم VBW:

الجدول رقم (3-3) أوزان قيم المعاملات

	Transaction volume	Value band weight
Product 1	\$ 20000000	17.6
Product 2	\$1500000	7.1
Product 3	\$200000	3.4

المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على الجدول رقم (1-3).

¹Allan D. Grody & Peter J. Hughes, 2016, op cit, p40.

ولحساب الخطر الأساسي (IR)، يتم إنشاء الجداول التالية:

الجدول رقم (3-4) الخطر الأساسي للمنتج الأول

PRODUCT 1	قرض تجاري لشركة استيراد وتصدير		
	EU F	VBW	Inherent Risk
Credit Risk	4	17.6	70.4
Market Risk	6	17.6	105.6
Liquidity Risk	4	17.6	70.4
Interest rate (non trading) Risk	–	17.6	–
Processing Risk	7	17.6	123.2
			369.6 وحدة خطر

المصدر: إعداد الباحثة

الجدول رقم (3-5) الخطر الأساسي للمنتج الثاني

PRODUCT 2	قرض تجاري لشركة تضامن		
	EU F	VBW	Inherent Risk
Credit Risk	6	7.1	42.6
Market Risk	5	7.1	35.5
Liquidity Risk	4	7.1	28.4
Interest rate (non trading) Risk	–	7.1	–
Processing Risk	6	7.1	42.6
			149.1 وحدة خطر

المصدر: إعداد الباحثة

الجدول رقم (3-6) الخطر الأساسي للمنتج الثالث

PRODUCT 3	قرض تجاري لتاجر جملة		
	EU F	VBW	Inherent Risk
Credit Risk	8	3.4	27.2
Market Risk	5	3.4	17
Liquidity Risk	4	3.4	13.6
Interest rate (non trading) Risk	-	3.4	-
Processing Risk	3	3.4	10.2
			68 وحدة خطر

المصدر: إعداد الباحثة

وبالاعتماد على الجداول الثلاثة السابقة، يمكن حساب حجم الخطر الأساسي الجديد (بوحدة الخطر) الذي تعرض له المصرف بتاريخ 2 / 1 / 2019، وهو يمثل مجموع المخاطر الأساسية للمنتجات الثلاثة:

Inherent Risk =

Product 1 Inherent Risk + Product 2 Inherent Risk + product 3 Inherent Risk =

369.6 + 149.1 + 68 = 586.7 RU

2. حساب مؤشر تخفيف المخاطر RMI والخطر المتبقي:

يمثل مؤشر تخفيف المخاطر قدرة إدارة المصرف على التعامل مع المخاطر التي يتعرض لها، من حيث دارتها، والحد من تأثيرها على أعمال وأرباح المصرف من خلال البيئة التشغيلية للمصرف.

تبيّن عند دراسة وتحليل البيئة التشغيلية في المصارف المدروسة أنها متشابهة، حيث إن الخدمات والمنتجات التي تقدمها هذه المصارف لا تختلف فيما بينها¹، وفيما يلي عرض لمكونات العمل لدى المصارف المدروسة، مقسّمة حسب فئاتها الأربعة:

الجدول رقم (3-7) مكونات العمل لدى المصارف المدروسة

معالجة المعاملات		
تنظيم المعاملات	خدمات صناديق الأمانة	إعداد التقارير الخارجية والتنظيمية
تسعير الخدمات والمنتجات	التسويات	إعداد تقارير الإدارة
إدارة النقدية	الدفعات	ضبط الموقع والتعديلات
إدارة المستودعات	إدارة الهوامش والضمانات	
مراقبة الحدود الائتمانية	تسوية الحسابات	
إعداد التقارير حول المعاملات	التحقق من الأرباح والخسائر	
تنفيذ المعاملات	التحصيلات	
إدارة البيانات		
بيانات العملاء	بيانات المنتجات	بيانات الأحداث المهمة للشركة
بيانات المنافسين	بيانات الخدمات	بيانات السوق
إدارة التطبيقات الأساسية		
نظام تحويل الأموال	نظام سجل الحسابات	نظام العمل الرئيسي
نظام السيولة والتمويل		
إدارة المخاطر		
تحديد المخاطر	الخزينة الرئيسية	إدارة رأس المال
التقييم والتسعير	بيانات الخسائر	تحليل مخاطر المحفظة
إدارة السيناريوهات	اختبار نماذج المخاطر	إدارة مخاطر الائتمان للنظراء
اختبارات الجهد	إدارة المخاطر التشغيلية	

المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على دراسة البيئة التشغيلية للمصارف المدروسة

¹ مع وجود بعض الخصوصية لبنك الشام، إلا أنه فيما يتعلق بقياسها المخاطر وإدارتها نجد تطابق بين المصارف المدروسة.

ويتم حساب RMI وفق الصيغة التالية لكل مكون من مكونات العمل الواردة في الجدول السابق¹:

$$RMI = \frac{\sum (BPST_{S1-9} \times BPST_{W1-9} \times RU_{INH})}{\sum (BPST_{M1-9} \times BPST_{W1-9} \times RU_{INH})}$$

ونظراً لعدم توفر قوالب تعكس الواقع الفعلي لفئات أفضل الممارسات ($BPST_S$) مع الأوزان المعطاة لكل فئة ($BPST_W$)، سيتم الاعتماد على تقديرات افتراضية لمؤشر تخفيف المخاطر، من أجل إعداد تقارير المخاطر في الفقرة التالية.

أما حساب الخطر المتبقي (Residual Risk) فيتم وفق الصيغة التالية²:

$$RU_{RES} = \left(\frac{100 - RMI}{100} \right) \times RU_{INH}$$

3. إعداد تقرير المخاطر حسب مكونات العمل:

يتضمن هذا التقرير حساب الخطر الأساسي ومؤشر تخفيف المخاطر، بالإضافة إلى حساب الخطر المتبقي، ويمكن إعداد تقرير لكل منتج على حدة، ومن ثم تجميع هذه التقارير في تقرير مشترك، وهذا الأمر يسهل على الإدارة الاطلاع على التغيرات في حجم المخاطر التي تتعرض لها، بسرعة وبدقة.

¹Allan D. Grody & Peter J. Hughes, 2016, op cit, p41.

²Allan D. Grody & Peter J. Hughes, 2016, lb Id, p41.

أ - تقرير المخاطر حسب مكونات العمل للمنتج الأول:

يتضمن الجدول التالي تقرير المخاطر للمنتج الأول، وذلك حسب مكونات العمل:

الجدول رقم (3-8) تقرير المخاطر حسب مكونات العمل للمنتج الأول

Product 1 Risk Report				
residual risk (Risk Unit)	risk management index %	inherent risk (Risk Unit)	Date: 02/01/2019	
			product 1	
			Processing Risk -1	
			<u>transaction processing risk</u>	
42.50	65.5	123.2	تنظيم المعاملات	
55.44	55	123.2	تسعير الخدمات والمنتجات	
39.18	68.2	123.2	إدارة النقدية	
68.99	44	123.2	إدارة المستودعات	
41.76	66.1	123.2	مراقبة الحدود الائتمانية	
28.34	77	123.2	إعداد التقارير حول المعاملات	
55.07	55.3	123.2	تنفيذ المعاملات	
67.76	45	123.2	خدمات صناديق الأمانة	
17.00	86.2	123.2	التسويات	
14.78	88	123.2	الدفعات	
74.04	39.9	123.2	إدارة الهوامش والضمانات	
62.59	49.2	123.2	تسوية الحسابات	
31.29	74.6	123.2	التحقق من الأرباح والخسائر	
41.27	66.5	123.2	التحصيلات	
27.60	77.6	123.2	إعداد التقارير الخارجية والتنظيمية	
53.59	56.5	123.2	إعداد تقارير الإدارة	
68.25	44.6	123.2	ضبط الموقع والتعديلات	
789.47	62.00	2094.4	المجموع (1)	
46.8	62	123.2	<u>transaction processing risk</u>	
			<u>data management</u>	
54.82	55.5	123.2	بيانات العملاء	
41.52	66.3	123.2	بيانات المنافسين	
67.39	45.3	123.2	بيانات المنتجات	

28.09	77.2	123.2	بيانات الخدمات
55.07	55.3	123.2	بيانات الأحداث المهمة
65.79	46.6	123.2	بيانات السوق
312.68	57.7	739.2	المجموع (2)
52.11	57.7	123.2	data management
			core application risk
55.44	55	123.2	نظام تحويل الأموال
67.76	45	123.2	نظام سجل الحسابات
41.89	66	123.2	نظام العمل الرئيسي
27.10	78	123.2	نظام السيولة والتمويل
192.19	61	492.8	المجموع (3)
48.05	61	123.2	core application risk
1294.34	61	3326.4	المجموع (1) + (2) + (3)
48.05	61	123.2	Total Processing Risk
			Financial Risk -2
23.94	66	70.4	مخاطر الائتمان
30.62	71	105.6	مخاطر السوق
18.30	74	70.4	مخاطر السيولة
		-	مخاطر الفائدة (non trading)
72.86	70.4	246.4	Total Financial Risk
120.91	67.3	369.6	Product 1 Risk

المصدر: إعداد الباحثة، بالاعتماد على مخرجات برنامج الإكسل.

نلاحظ من الجدول السابق ما يلي:

ينتج الخطر الأساسي للمنتج والبالغ 369.6 وحدة خطر، من جمع مخاطر التشغيل (Inherent processing risk) مع المخاطر المالية (Inherent Financial risk)؛ أي: $246.4 + 123.2 = 369.6$ وحدة خطر.

أن الخطر الأساسي للمنتج الأول يساوي 369.6 وحدة خطر، وتستطيع إدارة المصرف، تخفيف الخطر بنسبة 67.3%، أي $(369.6 * 67.3\% = 248.7)$ وحدة خطر، وذلك من خلال إدارتها الفعالة للبيئة التشغيلية، في حين يبقى $(369.6 - 248.7 = 120.9)$ وحدة خطر، وهي تمثل الخطر الباقي، أو بعبارة أخرى، تمثل الخسارة المحتملة.

نظراً لاستخدام تقديرات افتراضية لمؤشر تخفيف المخاطر RMI لمكونات الأعمال، فإنه يمكن حساب الخطر الباقي بسهولة. ولكن هناك مشكلة عند حساب RMI لكل فئة (معالجة العمليات، إدارة البيانات، التطبيقات الأساسية، المخاطر المالية)، حيث لا يمكن افتراضها، بل يجب الاعتماد على قيمة الخطر الأساسي والخطر الباقي لمكونات الأعمال الموجودة في كل فئة، وفيما يلي توضيح لذلك:

الجدول رقم (3-9) حساب مؤشر تخفيف المخاطر

الخطر الباقي	RMI	الخطر الأساسي	core application risk
55.44	55	123.2	نظام تحويل الأموال
67.76	45	123.2	نظام سجل الحسابات
41.89	66	123.2	نظام العمل الرئيسي
27.10	78	123.2	نظام السيولة والتمويل
192.19	61	492.8	المجموع
48.05	61	123.2	core application risk

المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على الجدول رقم (3-8)

يمكن حساب قيمة الخطر المتبقي وفق الصيغة التالية المعدلة:

$$\text{الخطر المتبقي} = \text{الخطر الأساسي} * (1 - \text{مؤشر تخفيف المخاطر})$$

ومن الجدول السابق نجد: الخطر المتبقي = $123.2 * (1 - 55\%) = 55.44$ وحدة خطر

$$\text{مؤشر تخفيف المخاطر} = 1 - (\text{الخطر المتبقي} \div \text{الخطر الأساسي})$$

وبالتالي، من أجل حساب مؤشر تخفيف المخاطر لفئة التطبيقات الأساسية Core Application نستخدم الأرقام الإجمالية للفئة:

$$\text{مؤشر تخفيف المخاطر} = 1 - (492.8 \div 192.19) = 61 \text{ (نسبة مئوية، أي } 61\%)$$

وباستخدام نفس الطريقة، يمكن حساب مؤشر تخفيف المخاطر للمخاطر المالية Financial Risk:

$$\text{مؤشر تخفيف المخاطر} = 1 - (246.4 \div 72.86) = 70.4 \text{ (نسبة مئوية، أي } 70.4\%)$$

ب- تقرير المخاطر حسب مكونات العمل للمنتج الثاني:

الجدول رقم (3-10) تقرير مخاطر حسب مكونات العمل للمنتج الثاني

Product 2 Risk Report				
			Date: 02/01/2019	
residual risk (Risk Unit)	risk management index	inherent risk (Risk Unit)	product 2	
			Processing Risk	
			<u>transaction processing risk</u>	
14.70	65.5	42.6	تنظيم المعاملات	
23.69	44.4	42.6	تسعير الخدمات والمنتجات	
14.36	66.3	42.6	إدارة النقدية	
10.74	74.8	42.6	إدارة المستودعات	
9.71	77.2	42.6	مراقبة الحدود الائتمانية	
9.80	77	42.6	إعداد التقارير حول المعاملات	
19.04	55.3	42.6	تنفيذ المعاملات	
23.43	45	42.6	خدمات صناديق الأمانة	
5.88	86.2	42.6	التسويات	
5.11	88	42.6	الدفعات	
25.60	39.9	42.6	إدارة الهوامش والضمانات	
21.64	49.2	42.6	تسوية الحسابات	
8.01	81.2	42.6	التحقق من الأرباح والخسائر	
14.78	65.3	42.6	التحصيلات	
9.54	77.6	42.6	إعداد التقارير الخارجية والتنظيمية	
18.53	56.5	42.6	إعداد تقارير الإدارة	
18.79	55.9	42.6	ضبط الموقع والتعديلات	
253.34	65.00	724.2	المجموع	
14.9	65	42.6	<u>transaction processing risk</u>	
			<u>data management</u>	
14.40	66.2	42.6	بيانات العملاء	
14.36	66.3	42.6	بيانات المنافسين	
23.30	45.3	42.6	بيانات المنتجات	
12.27	71.2	42.6	بيانات الخدمات	
19.04	55.3	42.6	بيانات الأحداث المهمة	
23.22	45.5	42.6	بيانات السوق	

106.59	58.3	255.6		المجموع
17.7	58.3	42.6		<u>data management</u>
				<u>core application risk</u>
18.79	55.9	42.6		نظام تحويل الأموال
23.43	45	42.6		نظام سجل الحسابات
14.78	65.3	42.6		نظام العمل الرئيسي
13.16	69.1	42.6		نظام السيولة والتمويل
70.16	58.8	170.4		المجموع
17.55	58.8	42.6		<u>core application risk</u>
430.09	62.6	1150.2		المجموع
15.9	62.6	42.6		<u>Total Processing Risk</u>
				Financial Risk
14.82	65.2	42.6		مخاطر الائتمان
8.80	75.2	35.5		مخاطر السوق
7.95	72	28.4		مخاطر السيولة
		-		مخاطر الفائدة (non trading)
31.6	70.3	106.5		<u>Total Financial Risk</u>
47.5	68.15	149.1		Product 2 Risk

المصدر: إعداد الباحثة.

نلاحظ من الجدول السابق ما يلي:

ينتج الخطر الأساسي للمنتج والبالغ 149.1 وحدة خطر، من جمع مخاطر التشغيل (Inherent processing risk) مع المخاطر المالية (Inherent Financial risk)؛ أي: $106.5 + 42.6 = 149.1$ وحدة خطر.

أن الخطر الأساسي للمنتج الأول يساوي 149.1 وحدة خطر، وتستطيع إدارة المصرف، تخفيف الخطر بنسبة 68.15%، أي $(149.1 * 68.15\% = 101.6)$ وحدة خطر، وذلك من خلال إدارتها الفعالة للبيئة التشغيلية، في حين يبقى $(149.1 - 101.6 = 47.5)$ وحدة خطر، وهي تمثل الخطر الباقي، أو بعبارة أخرى، تمثل الخسارة المحتملة.

ت-تقرير المخاطر حسب مكونات العمل للمنتج الثالث:

الجدول رقم (3-11) تقرير مخاطر حسب مكونات العمل للمنتج الثالث

Product 3 Risk Report				
			Date: 02/01/2019	
residual risk (Risk Unit)	risk management index	inherent risk (Risk Unit)	product 3	
			Processing Risk	
			<u>transaction processing risk</u>	
			تنظيم المعاملات	
			تسعير الخدمات والمنتجات	
			إدارة النقدية	
			إدارة المستودعات	
			مراقبة الحدود الائتمانية	
			إعداد التقارير حول المعاملات	
			تنفيذ المعاملات	
			خدمات صناديق الأمانة	
			التسويات	
			الدفوعات	
			إدارة الهوامش والضمانات	
			تسوية الحسابات	
			التحقق من الأرباح والخسائر	
			التحصيلات	
			إعداد التقارير الخارجية والتنظيمية	
			إعداد تقارير الإدارة	
			ضبط الموقع والتعديلات	
			المجموع	
62.71	63.80	173.4		
3.7	63.8	10.2	<u>transaction processing risk</u>	
			<u>data management</u>	
			بيانات العملاء	
			بيانات المنافسين	
			بيانات المنتجات	
			بيانات الخدمات	
			بيانات الأحداث المهمة	
			بيانات السوق	
			المجموع	
25.06	59	61.2		
4.2	59	10.2	<u>data management</u>	

				<u>core application risk</u>
3.44	66.3	10.2		نظام تحويل الأموال
4.56	55.3	10.2		نظام سجل الحسابات
3.54	65.3	10.2		نظام العمل الرئيسي
2.93	71.3	10.2		نظام السيولة والتمويل
14.46	64.55	40.8		المجموع
3.62	64.55	10.2		<u>core application risk</u>
102.23	62.9	275.4		<u>المجموع</u>
3.8	62.9	10.2		<u>Total Processing Risk</u>
				Financial Risk
6.17	77.3	27.2		مخاطر الائتمان
4.37	74.3	17		مخاطر السوق
4.22	69	13.6		مخاطر السيولة
		-		مخاطر الفائدة (non trading)
14.8	74.5	57.8		<u>Total Financial Risk</u>
18.5	72.7	68		Product 3 Risk

المصدر: إعداد الباحثة.

نلاحظ من الجدول السابق ما يلي:

ينتج الخطر الأساسي للمنتج والبالغ 68 وحدة خطر، من جمع مخاطر التشغيل مع المخاطر المالية؛ أي: $10.2 + 47.8 = 68$ وحدة خطر.

وتستطيع إدارة المصرف، تخفيف الخطر بنسبة 72.7%، أي $(68 * 72.7\% = 49.5)$ وحدة خطر، وذلك من خلال إدارتها الفعالة للبيئة التشغيلية، في حين يبقى $(68 - 49.5 = 18.5)$ وحدة خطر، وهي تمثل الخطر الباقي، أو بعبارة أخرى، تمثل الخسارة المحتملة.

4. إعداد تقرير المخاطر حسب المنتج

بعد القيام بإعداد تقارير المخاطر حسب مكونات العمل، لكل منتج من المنتجات الثلاث، يمكن حساب حجم التعرض الجديد للمخاطر، والحاصل خلال يوم 2019/1/2، لدى المصرف الدولي للتجارة والتمويل، وذلك من خلال إعداد تقرير المخاطر حسب المنتج التالي:

الجدول رقم (3-12) تقرير المخاطر حسب المنتج

المنتجات	الخطر الأساسي (وحدة خطر)	مؤشر تخفيف المخاطر (RMI)	الخطر المتبقي (وحدة خطر)
المنتج الأول	369.6	67.3	120.91
المنتج الثاني	149.1	68.15	47.5
المنتج الثالث	68	72.7	18.5
المجموع	586.7	68.15	186.91

المصدر: إعداد الباحثة بناءً على الجداول ذات الأرقام (3-8)، (3-9)، (3-10)

نلاحظ من الجدول رقم (3-12) أن حجم الخطر الأساسي (الشامل) الجديد الذي تعرّض له المصرف الدولي للتجارة والتمويل في يوم 2019/1/2، يساوي 586.7 وحدة خطر، وهو يمثل أقصى خسارة ممكنة.

كما نلاحظ من الجدول السابق، أن إدارة المصرف قد استطاعت تخفيف المخاطر بنسبة 68.15%، وتبقى من الخطر الأساسي 186.91 وحدة خطر، وهو ما يمثل الخسارة المحتملة لدى المصرف، والناجمة عن التسهيلات الائتمانية المباشرة (المنتجات الثلاث).

وفي نهاية يوم 2019/1/2، يصبح هيكل التسهيلات الائتمانية المباشرة لدى المصرف، كما هو مبين في الجدول التالي:

الجدول رقم (3-13) تطوّر التسهيلات الائتمانية المباشرة في 2019\1\2

ل.س			
2019\1\2	2018\12\31	البيان	
			الشركات الكبرى
4620426544	4620426544	حسابات جارية مدينة	
31757755208	21757755208	قروض وسلف	
5266985527	5266985527	سندات محسومة	
24234908	24234908	حسابات دائنة صدفه مدينة	
<u>41669402187</u>	<u>31669402187</u>	المجموع	
			المؤسسات الصغيرة والمتوسطة
111242658	111242658	حسابات جارية مدينة	
2189909881	1439909881	قروض وسلف	
1607943051	1607943051	سندات محسومة	
5064899	5064899	حسابات دائنة صدفه مدينة	
<u>3914160489</u>	<u>3164160489</u>	المجموع	
			الأفراد
2148878165	2048878165	قروض وسلف	
305242	305242	حسابات دائنة صدفه مدينة	
712829	712829	بطاقات ائتمان	
<u>2149896236</u>	<u>2049896236</u>	المجموع	
47733458912	36883458912	إجمالي التسهيلات الائتمانية المباشرة	

المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على الجدول (3-1).

من الجدول السابق، نلاحظ الزيادة الحاصلة في حجم القروض والسلف لكل من الشركات الكبرى والصغيرة والمتوسطة بالإضافة للأفراد، وذلك في ضوء الحالة الافتراضية المدروسة. حيث بلغت إجمالي التسهيلات الائتمانية المباشرة في 2019/1/2، 47733458912 ل.س، بزيادة قدرها 10850000000 ل.س عن قيمة التسهيلات في 2018/2/31.

وقد أدت هذه الزيادة في التسهيلات الائتمانية إلى زيادة المخاطر التي تعرّض لها المصرف الدولي للتجارة والتمويل، حيث ارتفع حجم الخطر الأساسي (الشامل) بمقدار 586.7 وحدة خطر عن قيمته بتاريخ 2018/12/31، وهو يمثل قيمة أقصى خسارة ممكنة. في حين تبلغ قيمة الخسائر المحتملة 186.9 وحدة خطر.

تساهم مقاييس المخاطر، التي تقدّمها منهجية محاسبة المخاطر، في تحديد حجم المخاطر (المالية وغير المالية) التي تتعرض لها المؤسسة المالية، وبالتالي في تحديد حجم الخسائر الممكنة والخسائر المحتملة، الأمر الذي يعزز من قدرة المؤسسة على التعامل مع هذه المخاطر، وحجز الاحتياطات الكافية من أجل مواجهة الخسارة المحتملة. وبالتالي تزيد هذه المنهجية من قدرة المؤسسة المالية على الإيفاء بمتطلبات لجنة بازل، والجهات الرقابية، وتعزز من قدرتها على الحفاظ على رأس مالها، وبالتالي استمراريته، الأمر الذي ينعكس على استمرارية وسلامة القطاع المصرفي والمالي بشكل عام.

المبحث الثالث

اختبار الفرضيات

سيتم اختبار فرضيات البحث بالاعتماد على الاطار النظري لمنهج محاسبة المخاطر، والذي تم عرضه في القسم النظري، وفي ضوء الدراسة التطبيقية على المصارف المدروسة.

أولاً: اختبار الفرضية الأولى:

الفرضية الأولى: لا تختلف طريقة قياس الخطر الشامل بشكل جوهري عن طريقة قياس المخاطر لدى المؤسسات المالية في سورية.

يجسد الخطر الشامل¹ مختلف أنواع المخاطر التي تتعرض لها المؤسسة المالية، إلا أن آلية قياس هذا الخطر تختلف عن آليات قياس المخاطر بشكل إفرادي.

تقوم المؤسسات المالية باستخدام العديد من المقاييس والمناهج والأدوات من أجل قياس كل نوع من أنواع المخاطر التي تتعرض لها. أو قد يتم استخدام أسلوب واحد لقياس كل من هذه المخاطر على حدى، كما هو الحال عند استخدام أسلوب الـ var^2 . وهو منهج إحصائي معقد يعتره الكثير من السلبيات التي تؤثر في دقة النتائج التي يقدمها في قياس المخاطر.

بينما يقدم منهج محاسبة المخاطر طريقة بسيطة وغير معقدة من أجل قياس المخاطر، إذ يكفي لحساب الخطر الشامل تحديد قيمة المعاملة (transaction) وتحديد عوامل التعرض للمخاطر EUF.

¹ يمكن استخدام وصف الخطر الشامل أو الخطر الأساسي أو الخطر الكامن للتعبير عن مصطلح Inherent Risk.

² تم ذكر سلبيات وإيجابيات هذا المقياس في القسم النظري.

ولاختبار الفرضية نورد المثال التالي:

قام بنك بيمو السعودي الفرنسي بشراء أسهم شركة صناعية مدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية، بلغت قيمة الصفقة 250000000 ل.س (50000 دولار عند سعر صرف 500 ل.س لكل دولار). ولدينا المعطيات التالية الخاصة بسهم الشركة الصناعية:

متوسط العائد اليومي للسهم = 0.04%

التباين = 0.02%

الانحراف المعياري = 0.14%

المطلوب: قياس المخاطر التي يتعرض لها بنك بيمو السعودي الفرنسي وفق طريقتين:

الأولى: طريقة قياس المخاطر التي يستخدمها بنك بيمو (أي باستخدام الـ var).

الثانية: حسب منهجية محاسبة المخاطر.

الطريقة الأولى: قياس المخاطر باستخدام الـ var

لحساب القيمة المعرضة للخطر نستخدم الصيغة التالية¹:

$$\text{VAR} = \text{volatility} * \text{probability (z value)} * \text{Investment amount}$$

أو:

$$\text{VAR} = \sigma * \text{normal distribution} * \text{Investment amount}$$

أي: القيمة المعرضة للخطر = الانحراف المعياري * التوزيع الطبيعي عند مجال ثقة (95% مثلاً)

يمكن استخدام مجال ثقة 99% أو 90%، وذلك حسب اعتبارات البنك.

وبالتالي، إذا اعتمدنا مجال ثقة 95%، فتكون (z value = 2.33):

$$\text{القيمة المعرضة للخطر} = 0.14\% * (2.33) * 250000000 \text{ ل.س} = 81550 \text{ ل.س}$$

وتفسير هذه القيمة، هو أن الخسارة التي قد يتعرض لها البنك لن تتجاوز 81550 ل.س خلال 95%

من الزمن. أي خلال 100 يوم، هناك 95 يوم لن تتجاوز فيها الخسارة مبلغ 81550 ل.س.

¹ وذلك حسب طريقة التباين- التباين المشترك (Delta Normal var) لحساب القيمة المعرضة للخطر، وهناك طريقة المحاكاة التاريخية (Historical simulation).

بينما قد تتجاوز الخسارة في خمسة أيام هذه القيمة، وهذا الأمر من عيوب تقنية الـ var، حيث أنه لا يحدد مقدار الخسارة التي قد تحدث.

الطريقة الثانية: قياس المخاطر باستخدام منهجية محاسبة المخاطر:

يوضح الجدول التالي المعطيات الضرورية لقياس المخاطر الناجمة عن عملية شراء الأسهم:

الجدول رقم (3-14) بيانات حساب الخطر الأساسي

أنواع المخاطر	VBW	EUF
مخاطر العمليات processing risk	2	18
مخاطر السوق	2	18
مخاطر الائتمان	2	12
مخاطر السيولة (التمويل - funding)	2	8
مخاطر أسعار الفائدة	2	-

المصدر: إعداد الباحثة

تم تحديد قيمة VBW بالاعتماد على الجدول رقم (2-1) جدول أوزان نطاق القيم، في حين تم اعتماد قيم افتراضية لعوامل التعرض للمخاطر، وذلك لتعذر حسابها. ولحساب الخطر الشامل أو الأساسي نقوم بما يلي:

الجدول رقم (3-15) حساب الخطر الأساسي

أنواع المخاطر	VBW	EUF	الخطر الأساسي Inherent Risk
مخاطر العمليات processing risk	2	18	36
مخاطر السوق	2	18	36
مخاطر الائتمان	2	12	24
مخاطر السيولة (التمويل - funding)	2	8	16
مخاطر أسعار الفائدة (non- trading)	2	-	-
			112 وحدة خطر

المصدر: إعداد الباحثة

من الجدول السابق نلاحظ أن قيمة الخطر الأساسي هي 112 وحدة مخاطر، وهي تمثل أقصى خسارة ممكنة. وهنا يظهر الخلاف مع تقنية var، حيث يمكن أن تتجاوز الخسارة المتوقعة القيمة التي تم الحصول عليها باستخدام تقنية الـ var.

وفي ضوء ما سبق، نجد أن هناك اختلاف واضح وجوهري، بين طريقتي القياس الموضحتين أعلاه (منهجية محاسبة المخاطر - VAR)، وذلك من حيث المدخلات والبيانات المطلوبة، ومن حيث المخرجات، أي نتائج القياس، ودلالاته.

وبناءً على ما سبق، نرفض الفرضية الأولى القائلة: " لا تختلف طريقة قياس الخطر الشامل بشكل جوهري عن طريقة قياس المخاطر لدى المؤسسات المالية في سورية".

ونقبل الفرضية البديلة التي تنص على: تختلف طريقة قياس الخطر الشامل بشكل جوهري عن طريقة قياس المخاطر لدى المؤسسات المالية في سورية.

ثانياً: اختبار الفرضية الثانية:

الفرضية الثانية: لا يمكن حالياً تبني منهج محاسبة المخاطر في المؤسسات المالية في سورية.

على الرغم من بساطة منهج محاسبة المخاطر الذي يقدم طريقة لحساب الخطر الأساسي (الشامل)، إلا أنه يحتاج إلى العديد من المتطلبات، والتي قد لا تتمكن، أو لا ترغب المؤسسات المالية بتوفيرها، الأمر الذي يشكل عقبة أمام تطبيق هذا المنهج، ومن هذه المتطلبات مثلاً:

- تطبيقات برمجية حديثة توفر واجهات interface تفيد في تسجيل العمليات المحاسبية وقياس المخاطر.

- قواعد بيانات منسجمة مع متطلبات بازل 3.

- تحليل بيئة العمل التشغيلية داخل المؤسسة المالية بشكل مفصّل، وتحديد عناصر الأعمال business components، ووظيفة كل منها، وبيان أفضل الممارسات لها Best Practice، وتحديد مدى مشاركتها في تخفيف المخاطر risk mitigation.

إن تطبيق المصارف المدروسة لمنهج محاسبة المخاطر ينطوي على الأمور التالية:

1- تطبيق برامج حديثة (prototype software) لم يتم تطبيقها من قبل أي مصرف عالمي من قبل لمعرفة كفاءتها وموثوقيتها، وهذا الأمر ذو مخاطرة عالية جداً. حيث يؤكد بيتر هبوز المنظر لهذا المنهج إلى أنه من الصعوبة إيجاد بنوك تقبل بتبني هذه البرامج، الأمر الذي يفسر الندرة الكبيرة في الدراسات التطبيقية التي تناولت هذا المنهج¹.

2- التوجه لتبني بازل 3، وهو أمر غير متاح حالياً في النظام المصرفي في سورية.

3- تحديث بيئة العمل التشغيلية لدى المصرف وتطويرها، لتعكس مراحل العمليات التشغيلية الخاصة بالمنتجات المصرفية، وإعادة هيكلة وحدات إدارة المخاطر بما ينسجم مع منهج محاسبة المخاطر.

وفي ضوء ما سبق، نجد أنه من الصعوبة بمكان أن تتبنى المصارف المدروسة حالياً منهج محاسبة المخاطر لقياس الخطر الأساسي (الشامل).

ومنه، نقبل الفرضية الثانية التي تنص على أنه: لا يمكن حالياً تبني منهج محاسبة المخاطر في المؤسسات المالية في سورية.

¹ تم الحصول على هذه المعلومة من خلال التواصل مع السيد بيتر هبوز عن طريق البريد الإلكتروني.

النتائج

وفي ضوء الدراسة النظرية والتطبيقية، توصلت الباحثة للنتائج التالية:

- 1- فشلت اتفاقية بازل 2 في مواجهة الأزمة المالية العالمية 2008، حيث عجزت عن تقديم الحلول المناسبة للحفاظ على سلامة النظام المصرفي والمالي. في حين اعتبر البعض أن هذه الاتفاقية ساهمت في حدوث الأزمة المالية بسبب إغفالها بعض أنواع المخاطر.
- 2- قد تواجه اتفاقية بازل 3 نفس مصير اتفاقية بازل 2 في حال حدوث أزمة مالية جديدة، على الرغم من محاولتها معالجة الانتقادات الموجهة لبازل 2، نظراً لوجود تدخلات من مؤسسات مالية كبير تعمل على حرف مسار عمل اللجنة، بما يتوافق مع مصالحها الخاصة.
- 3- لعبت المخاطر التشغيلية دوراً هاماً في الأزمة المالية 2008، نظراً لصعوبة تعريفها وقياسها. الأمر الذي يتطلب منحها المزيد من الاهتمام، من حيث تحديدها بوضوح، وإيجاد مقاييس دقيقة لها، ما يساهم في إدارتها بالشكل الأمثل.
- 4- إن جوانب القصور والتعقيد في تقنيات قياس المخاطر وفق اتفاقيات بازل، تستوجب العمل على إيجاد طرق ومنهجيات بديلة لقياس المخاطر، تكون أكثر قدرة على قياس كل أنواع المخاطر، بما فيها المخاطر التشغيلية، كما يجب أن تتمتع بالبساطة والوضوح، بعيداً عن التقنيات المعقدة.
- 5- تعدّ طريقة محاسبة المخاطر أحد الخيارات المطروحة، وبديلاً مناسباً لقياس المخاطر في المؤسسات المالية، حيث إنها تولي اهتماماً خاصاً بالمخاطر التشغيلية، وتوفر منهجية قادرة على قياس المخاطر المالية وغير المالية (المخاطر التشغيلية) بمقاييس مشتركة، وذلك بدلاً من قياس كل نوع من أنواع المخاطر على حدة.
- 6- تعتمد منهجية محاسبة المخاطر لحساب الخطر الشامل على الأسس المحاسبية البسيطة والواضحة، بينما تعتمد الطرق الأخرى لحساب المخاطر على تقنيات معقدة مثل تقنيات القيمة المعرضة للخطر (VAR).

7- تعدّ طريقة محاسبة المخاطر امتداداً لمحاسبة التكاليف؛ إذ بينما تقوم محاسبة التكاليف بحساب تكلفة الوحدة المنتجة، فإن محاسبة المخاطر تقوم بحساب مقدار المخاطر الناجمة عن كل وحدة من الإنتاج.

8- تقدّم طريقة محاسبة المخاطر مفهوم جديد، يمثّل وحدة قياس للمخاطر، تدعى وحدة الخطر (Risk Unit)، وهي مقياس يستخدم للتعبير عن كل أشكال المخاطر، وبالتالي تُمكن من إجراء المقارنات فيما يتعلق بالمخاطر ضمن المؤسسة المالية وبين المؤسسات. كما توفر وحدة القياس هذه إمكانية التنبؤ بالمخاطر.

9- لا يمكن للمؤسسات المالية في سورية أن تتبنى حالياً منهجية محاسبة المخاطر، لعدم توفر البنية التحتية اللازمة (تطبيقات برمجية، قواعد بيانات منسجمة مع بازل 3).

التوصيات

وعلى ضوء النتائج التي توصّلت إليها هذه الدراسة، تتجلى أهمّ التوصيات فيما يلي:

1- يجب على المؤسسات المالية العمل على فهم وإدراك كل أنواع المخاطر التي تواجهها، والقيام بتحديد وقياس هذه المخاطر بدقة، الأمر الذي يساهم في تعزيز القدرة على إدارة هذه المخاطر بفعالية وكفاءة أكبر، ويجنب المؤسسة المالية خسائر غير متوقعة، قد تؤدي بها إلى الفشل المالي.

2- ضرورة الاهتمام بشكل متزايد بالمخاطر التشغيلية؛ من حيث التحديد والقياس والإدارة، لما لها من أهمية كبيرة، نظراً لما قد تُسببه من خسائر ضخمة وغير متوقعة.

3- يجب العمل على إكمال بناء الاطار النظري لمنهجية محاسبة المخاطر، والتطبيقات المرافقة له، لما لهذه المنهجية من أهمية كبيرة في توفير الحل المناسب لقياس كل أنواع المخاطر (المالية وغير المالية) التي تتعرض لها المؤسسات المالية، بدلاً من قياس كل نوع من المخاطر على حدة.

4- يجب على المؤسسات المالية في سورية العمل على تبني اتفاقية بازل 3، نظراً لأنها قامت بتلافي العديد من السلبيات التي رافقت تنفيذ بازل 2، وأضافت عدد من المتطلبات التي يمكن أن تساهم في تعزيز سلامة النظام المصرفي والمالي، وذلك على الرغم من جوانب القصور التي تعتريها.

5- تعدّ المؤسسات المالية في سورية من المؤسسات صغيرة الحجم؛ حيث يغلب على أعمالها الطابع المحلي، وضيق مجال نشاطاتها، وانخفاض رأس مالها، بالإضافة إلى محدودية الخدمات والمنتجات التي تقدمها، الأمر الذي يترافق مع محدودية العملاء، وانخفاض عدد العاملين فيها. وهو ما يوفر أرضية خصبة من أجل سعي هذه المؤسسات المالية لتبني طريقة محاسبة المخاطر، حيث إن البيئة التشغيلية في هذه المؤسسات تتسم بالبساطة، مما يسهّل عملية تحليل هذه البيئة، وتحديد جميع الأنشطة والعمليات التشغيلية فيها، ووضع

قوالب لأفضل الممارسات best practice templates. الأمر الذي يساهم في تخفيض تكاليف تبني هذه الطريقة الجديدة.

6- في حال عدم قدرة المؤسسات المالية في سورية على تلبية متطلبات تبني طريقة محاسبة المخاطر، فإنه يجب عليها العمل على إيجاد طرق بديلة، من أجل تحديد وقياس وإدارة كل أنواع المخاطر التي تواجهها في عملها.

المراجع:

أولاً: المراجع العربية:

✓ الكتب:

- 1- الخطيب، سمير، 2005، "قياس وإدارة المخاطر بالبنوك"، منشأة المعارف، الإسكندرية، مصر.
- 2- الراوي، خالد وهيب، 2001، إدارة العمليات المصرفية، الطبعة الأولى، دار المناهج، عمان، الأردن.
- 3- الشماع، خليل، 2006، أساسيات العمليات المصرفية، إدارة الموجودات والمطلوبات، الجزء الثاني، معهد التدريب المالي والمصرفي، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية بالتعاون مع اتحاد المصارف الأمريكية.
- 4- العلي، أحمد، 2006، إدارة المحفظة الاستثمارية منشورات جامعة دمشق، سورية، 2006.
- 5- الهندي، منير، 1999، الإدارة المالية مدخل تحليلي معاصر، الطبعة الرابعة، المكتب العربي الحديث، القاهرة، مصر.
- 6- إسماعيل، إسماعيل، وآخرون، التحليل المالي، مطبعة وائل، الطبعة الثانية، عمان، الأردن، 2004.
- 7- حشاد، نبيل، 2005، "دليلك إلى إدارة المخاطر المصرفية"، مركز بحوث دراسات مالية ومصرفية، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، عمان، الأردن.
- 8- حشاد، نبيل، 2005، "دليلك إلى إدارة المخاطر المصرفية"، موسوعة بازل، الجزء الثاني، رياض الصالح، بيروت، لبنان.
- 9- حشاد، نبيل، 2005، دليلك إلى التطبيق العملي لبازل 2 في المصارف، موسوعة بازل 2 الجزء الثالث، اتحاد المصارف العربية..
- 10- حماد، طارق عبد العال، 2005، "تقييم أداء البنوك التجارية - تحليل العائد والمخاطرة"، الدار الجامعية، جامعة عين شمس، القاهرة، مصر.
- 11- حماد، طارق عبد العال، 2005، حوكمة الشركات (المفاهيم - المبادئ - التجارب)، الإسكندرية، مصر.

12- حماد، طارق عبد العال، 2008، "إدارة المخاطر (أفراد - إدارات - شركات - بنوك)"، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر.

13- عبد الله، خالد أمين، الطراد، إسماعيل إبراهيم، 2006، "إدارة العمليات المصرفية المحلية والدولية"، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، عمان، الأردن.

14- قصوعة، رغيد، قصار، سامر، 2009، إدارة المخاطر، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق، دمشق، سورية.

15- محمد، إسماعيل هاشم، 1996، "مذكرات في النقود والبنوك"، دار النهضة للنشر، الأردن، بيروت، لبنان.

✓ رسائل الماجستير والدكتوراه:

1- الشمري، صادق، 2010، بعنوان "استراتيجية إدارة المخاطر المصرفية وأثرها على الأداء المالي للمصارف التجارية: دراسة تطبيقية على عينة من المصارف التجارية العراقية"، رسالة دكتوراه، جامعة حلب، سورية.

2- حسن، حمزة، 2015، دراسة أثر تطبيق معايير لجنة بازل على تحسين الأداء المصرفي بالتطبيق على المصارف الإسلامية، رسالة ماجستير، كلية التجارة، جامعة القاهرة، القاهرة، مصر.

3- خديجة، سعيدي، 2017، إشكالية تطبيق معيار كفاية {اس المال بالبنوك} وفقاً لمتطلبات لجنة بازل: دراسة حالة البنوك الإسلامية، رسالة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد، الجزائر.

4- خويص، راوية، 2011، "إدارة المخاطر التشغيلية وتطبيقها في المصارف السورية"، رسالة ماجستير، جامعة دمشق، سورية.

5- زيدان، إيهاب، 2008، "مدى تطبيق معايير بازل 2 على قطاع المصارف الخاصة في سورية"، رسالة ماجستير، جامعة دمشق، سورية.

6- شهبون، لمياء، 2007، "معايير تقييم الأداء المصرفي في الجزائر"، رسالة ماجستير، جامعة دمشق، سورية.

7- نجار، حياة، 2014، إدارة المخاطر المصرفية وفق اتفاقية بازل: دراسة واقع البنوك التجارية العمومية الجزائرية، أطروحة دكتوراه، جامعة سطيف 1، الجزائر، ص ص 103-106.

✓ المجالات والمقالات والتقارير:

- 1- أبو العيون، محمود، 2003، المراجعة الإشرافية الدعامة الثانية لاتفاقية بازل 2، دورة الرقابة على المصارف (بازل 2)، معهد السياسات الاقتصادية، صندوق النقد العربي، أبو ظبي.
- 2- إدارة مجلة اتحاد المصارف العربية، 2009، أين بازل 2 من الأزمة المالية العالمية؟، مجلة اتحاد المصارف العربية، العدد الصادر في آذار/ 2009.
- 3- الكراسنة، إبراهيم، 2006، "أطر أساسية ومعاصرة في الرقابة على البنوك وإدارة المخاطر"، صندوق النقد العربي، أبو ظبي - الإمارات العربية المتحدة.
- 4- بن بوزيان، محمد، وآخرون، 2011، البنوك الإسلامية والنظم والمعايير الاحترازية الجديدة: واقع وآفاق تطبيق مقررات بازل 3، المؤتمر العالمي الثامن للاقتصاد والتمويل الإسلامي، قطر ديسمبر 2011.
- 5- حسان، ماهر، 2002، أهمية بازل 1 وبازل 2 لمستقبل العمل المصرفي، مجلة اتحاد المصارف العربية، العدد 261، أيلول 2002.
- 6- شاكور، علي إسماعيل، 2003، التطور التاريخي لكفاية رأس المال من البدايات إلى بازل 2، مجلة اتحاد المصارف العربية، أيار، 2003.
- 7- شاهين، علي، 2012، مقررات اتفاقية بازل 3 وأثرها على المصارف العربية (التطورات ومتطلبات التطبيق)، مجلة الدراسات المالية والمصرفية، المجلد 20، العدد الأول.
- 8- صادر، مكرم، 2003، الصناعة المصرفية العربية في مواجهة متطلبات اتفاقية بازل الجديدة، مجلة اتحاد المصارف العربية، حزيران 2003.
- 9- صالح، مفتاح، 2013، تأثير مقررات لجنة بازل 3 على النظام المصرفي الإسلامي، المؤتمر العالمي التاسع للاقتصاد والتمويل الإسلامي: النمو والعدالة والاستقرار من منظور إسلامي، 9-2013/9/11.

- 10- صندوق النقد العربي، 2004، الملامح الأساسية لاتفاق بازل 2 والدول النامية، صندوق النقد العربي، أبو ظبي.
- 11- عبد الكريم، نصر، أبو صلاح، مصطفى، 2007، "المخاطر التشغيلية حسب متطلبات بازل 2: دراسة لطبيعتها وسبل إدارتها في حالة البنوك العاملة في فلسطين"، المؤتمر العلمي السنوي الخامس - جامعة فيلادلفيا الأردنية، أيار 2007.
- 12- عبد القادر، بريش، 2013، إدارة المخاطر المصرفية وفقاً لمقررات بازل 2 و3، ومتطلبات تحقيق الاستقرار المالي والمصرفي العالمي ما بعد الأزمة المالية العالمية، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 29، الجزائر.
- 13- كاظم، حسين، 2008، القطاع المصرفي في العراق ومعوقات التكيف مع معيار الرقابة المصرفية الدولية - بازل 2، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، العراق.
- 14- مجلس الخدمات المالية الإسلامية (IFSB)، 2013، المعيار 15: المعيار المعدل لكفاية رأس المال للمؤسسات التي تقدم خدمات مالية إسلامية عدا مؤسسات التأمين الإسلامي التكافلي وبرامج الاستثمار الجماعي الإسلامي.
- 15- التقرير السنوي، 2018، المصرف الدولي للتجارة والتمويل.
- 16- التقرير السنوي، 2018، بنك الشام.
- 17- التقرير السنوي، 2017، بنك بيمو السعودي الفرنسي.

ثانياً: المراجع باللغة الإنكليزية:

- 1- Allan D. Grody & Peter J. Hughes, 2016, Risk Accounting: The Risk Data Aggregation and Risk Reporting (BCBS 239) Foundation of Enterprise Risk Management (ERM) and Risk Governance, SSRN Electronic Journal, January 2016.
- 2- Banks, Erik & Dunn, Richard, 2003, Practical Risk Management, John Wiley & Sons, England.

- 3- Barbara Casu & et al, 2006, An Introduction to banking, Pearson Education Limited, England, p263.
- 4- BCBS, 2001, “Principles for the management and supervision of Interest Rate Risk”, BIS.
- 5- BCBS, 2003, Overview of the New Basel Capital Accord, BIS, April- 2003.
- 6- BCBS, 2004, International Convergence of Capital Measurement and Capital Standards, BIS.
- 7- BCBS, 2010, Basel III: A global regulatory framework for more resilient banks and banking systems, Bank for International Settlements, Basel, Switzerland.
- 8- BCBS, 2010, Basel III: International Framework for Liquidity Risk Measurement, Standards and Monitoring, Bank for International Settlements, 2010.
- 9- BCBS, 2011, Operational Risk – Supervisory Guidelines for the Advanced Measurement Approaches, Bis, June 2011.
- 10- BCBS, 2012, Fundamental Review of the Trading Book, Consultative document, May 2012.
- 11- BCBS, 2013, Principles for effective risk data aggregation and risk reporting.
- 12- BCBS, 2013, The regulatory framework: balancing risk sensitivity, simplicity and comparability, Discussion paper 258.
- 13- Caruana, Jaime, 2010, Basel III: Towards a Safer Financial System, at the 3rd Santander International Banking Conference Madrid, 15 September 2010, BIS.
- 14- Coso ,2004, “enterprise risk management– an integrated framework”.
- 15- De Larosi`ere, J., et al, 2009, The High-Level Group on Financial Supervision in the EU, Report, Brussels.
- 16- Cruz, Marcelo, 2004, Operational Risk Modeling Analysis: Theory And Practice, Risk Books – a Division of Incisive Financial Publishing Ltd.
- 17- Deloitte & Touche, 2012, ‘Risk assessment in practice’, COSO, p 7.
Available at: <https://www.coso.org/Documents/COSO->

- 18- Don M. Chance, 2004, An Introduction to Derivatives and Financial Risk, Sixth Edition, Thomson South Western, 2004.
- 19- D. Grody, Allan, & et al, 2011, Risk Accounting: A Next Generation Risk Management System for Financial Institutions, Enterprise Risk Management Symposium, Society of Actuaries, March 14-16, 2011.
- 20- Dodani, 2008, "The Architecture of Business", Journal of Object Technology, vol 7, no. 4.
- 21- Dunbar, N. 2000, Inventing Money – The Story of Long-Term Capital Management and the Legends Behind It, Chichester, UK: John Wiley & Sons.
- 22- Emmett J. Vaughan, 1997, Risk Management, John Wiley & Sons, Inc, USA.
- 23- Hussain, et al, 2012, Challenges and failure of Implementation of Basel Accord II and reasons to adopt Basel III both in Islamic and Conventional Banks, International Journal of Business and Social Research (IJBSR), Volume -2, No.-4, August 2012.
- 24- Government Accountability Office, 2009, Financial Markets Regulation: Financial Crisis Highlights Need to Improve Oversight of Leverage at Financial Institutions and across System, Washington, USA, July 2009.
- 25- **Hervé Hannoun**, 2010, **The Basel III Capital Framework: a decisive breakthrough**, BoJ-BIS High Level Seminar on Financial Regulatory Reform: Implications for Asia and the Pacific, Hong Kong SAR, 22 November 2010.
- 26- Hughes, Peter, 2020, Accounting's Operational-Risk Missing Link, January 17, 2020.
- 27- Hughes, Peter, 2007, **Operational Risk: The Direct Measurement of Exposure and Risk In Bank Operations**, Journal of Risk Management in Financial Institutions, Volume 1, Issue 1, 1/ 12/ 2007.
- 28- ISDA, 2000, "A New Capital Adequacy Framework Comments on Banking Supervision", International Swaps and Derivatives Association Inc, **WP**.
- 29- J. David Cummins, Paul Embrechts, 2006, Introduction: Special Section on Operational Risk, Journal of Banking & Finance, No: 30.

- 30- Jeffry M. Netter and Annpette B. Poulsen, **Operational Risk in Financial Service Provider and the Proposed Basel Capital Accord**, Department of Banking and Finance, Terry College of Business University of Georgia, 2002.
- 31- Joel Bessis, 1998, Risk Management in Banking, John Wiley & Sons Ltd, UK.
- 32- Kiran J. Fernandes, et al, 2013, Risk Accounting: An Accounting Based Approach to Measuring Enterprise Risk and Risk Appetite, York Management School, University of York, UK.
- 33- McKinsey & Co, 2014, 'Retail banking insights: Creating a robust risk-and-control framework in mortgage lending and servicing', Number 4, 8/2014, p 2. available at:
http://www.mckinsey.com/~media/McKinsey/dotcom/client_service/Financial%20Services/Latest%20thanking/Consumer%20and%20small%20business%20banking/Risk_and_control_framework_in_mortgage_lending_and_servicing.ashx
- 34- Mark Carey, Rene M. Stulz, 2006, The Risks of Financial Institutions, The University of Chicago Press, USA.
- 35- Mike Sundmacher & Guy Ford, 2005, Operational Risk Disclosures in Financial Institution.
- 36- Philipp Härle, ET AL, 2010, Basel III and European banking: Its impact, how banks might respond, and the challenges of implementation, McKinsey Working Papers on Risk, Number 26, 2010.
- 37- PwC, 2012, 'Governance of risk', Price water house Coopers. available at:
<https://www.pwc.co.za/en/assets/pdf/governance-of-risk.pdf>
- 38- Ranjit Lall, 2012, From failure to failure: The politics of international banking regulation, Review of International Political Economy, pp 609-638.
- 39- Ranjit Lall, 2009, Why Basel II Failed and why any Basel III is doomed, University College, Oxford, Global Economic Governance Programme GEG, Working Paper No.52.
- 40- Risk Management Association, 2008, Business Environment and Internal Control Factors (BEICFs), industry position paper, Advanced Measurement Approaches Group, December 2008.
- 41- Robert C. Merton, 1995, financial innovation and the Management and regulation of financial institutions, NBER Working paper No. 5096.

- 42- Saunders, Cornett, 2007, Financial Markets and Institutions, third edition, Mc Graw-hill, USA.
- 43- Shelagh Heffernan, 2005, Shelagh Heffernan, 2005, Modern Banking, John Wiley & Sons Ltd, England.
- 44- Steven S. MacDonald & Tomothy W. Koch, 2015, Management of Banking, 8th edition, Cengage Learning, Australia.
- 45- Taleb, N., 1997, The World According to Nassim Taleb Derivatives Strategy, available from: www.derivativesstrategy.com
- 46- The Banker, 2003, Basel 2: A New Competitive Landscape, A Supplement, October, 2003.

ثالثاً: المواقع الإلكترونية:

- www.rmahq.org
- www.bis.org
- www.serraq.org
- www.ebsco.com
- www.arabwebtalk.com
- www.chambank.sy
- www.bbsfbank.com
- www.ibtf.com

الملحق الأول: التسهيلات الائتمانية لدى المصرف الدولي للتجارة والتمويل

توزيع التمرضات الائتمانية المباشرة حسب درجة المخاطر كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٨ وفق الجدول التالي:					
تسهيلات مباشرة	الشركات				المجموع
	الأفراد	القروض العقارية	الشركات الكبرى	المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	
	ل.س.	ل.س.	ل.س.	ل.س.	ل.س.
عادية متدنية المخاطر	-	-	-	-	-
عادية مقبولة للمخاطر	٦١٤,٠٩٤,١٠٧	١,٢٥٨,٧٩٥,٥٦٤	١٠,٧٥٥,٩٩١,١٧١	٢,١٧٣,٤٣٦,٨٦٣	١٤,٨٠٢,٣١٧,٧٠٥
تحت المراقبة (تطلب اهتماماً خاصاً)	٩٤٨,٠٤٠	١٤٧,٧٧٣,٨٩٤	١٢,٠٣٩,٢٤٠,٢٢٣	٦٧٦,٤٨٤,١٧٢	١٢,٨٦٤,٤٤٦,٣٢٩
غير مستحقة	٥١٣,٨٤٧,٣٢١	١,٣٥٤,٢٥٧,٠٦٨	١٦,٧٢٣,٢٤٢,٤٠٠	٢,٣٠٧,١١٨,٧٦٦	٢٠,٨٩٨,٤٦٥,٥٥٥
منها مستحقة*:					
لغاية ٣٠ يوم	٨٦,٠٤١,٢٠٩	١٠,٧٦٨,٥٦٥	٢,٠٩٠,٦٤٧,٧٦١	٢٨٤,١٥٥,٢٠٩	٢,٤٧١,٦١٢,٧٤٤
من ٣١ يوم لغاية ٦٠ يوم	١٤,٧٨٤,٦٣١	٨,١١٨,١٣١	٢,٤٠٨,٢٥٣,٨٧٣	٧١,٥٦٣,٦٧١	٢,٥٠٢,٧٢٠,٣٠٦
من ٦١ يوم لغاية ٩٠ يوم	-	٣٣,٠١٤,٣١٢	٤٩٤,٦٢٢,٢١٢	١٠٣,٣٨٣,٠٦٢	٦٣١,٠١٩,٥٨٦
من ٩١ يوم لغاية ١٨٠ يوم	٣٦٨,٩٨٦	٤١١,٣٨٢	١,٠٧٨,٤٦٥,١٤٨	٨٣,٧٠٠,٣٢٧	١,١٦٢,٩٤٥,٨٤٣
غير عاملة:					
دون المستوى	-	-	-	-	-
مشكوك فيها	-	-	-	-	-
هالكة (ردية)	٢٢,٩٦٧,٦٨٢	٥,٣١٦,٩٤٩	٨,٨٧٤,١٧٠,٧٩٣	٣١٤,٢٣٩,٤٥٤	٩,٢١٦,٦٩٤,٨٧٨
بمجموع تسهيلات مباشرة غير عاملة	٢٢,٩٦٧,٦٨٢	٥,٣١٦,٩٤٩	٨,٨٧٤,١٧٠,٧٩٣	٣١٤,٢٣٩,٤٥٤	٩,٢١٦,٦٩٤,٨٧٨
المجموع	٦٣٨,٠٠٩,٨٢٩	١,٤١١,٨٨٦,٤٠٧	٣١,٦٦٩,٤٠٢,١٨٧	٣,١٦٤,١٦٠,٤٨٩	٣٦,٨٨٣,٤٥٨,٩١٢
يطرح: فوائد معلقة	(١٤,٠٨٥,٦٧٠)	(٤,١٠٣,٨٤٩)	(٤,٢٩٤,٢٠٣,٦٨٩)	(٢٤٤,٤٠٤,٥٣١)	(٤,٥٥٦,٧٩٧,٧٣٩)
يطرح: مخصص تدني تسهيلات الائتمانية مباشرة	(٣٠,٠٤٤,٥٨٩)	(١١٢,٤٨٠,٥٦٠)	(٩,٠٧٥,٧٠٧,١٢٦)	(٩٤٦,٦٤٤,٢٧٥)	(١٠,١٦٤,٨٧٦,٥٥٠)
صافي التسهيلات الائتمانية المباشرة	٥٩٣,٨٧٩,٥٧٠	١,٢٩٥,٣٠١,٩٩٨	١٨,٢٩٩,٤٩١,٣٧٢	١,٩١٣,١١١,٦٨٣	٢٢,١٦١,٧٨٤,٦٢٣

تسهيلات غير مباشرة	الشركات				المجموع
	الأفراد	القروض العقارية	الشركات الكبرى	المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	
	ل.س.	ل.س.	ل.س.	ل.س.	ل.س.
عادية متدنية المخاطر	-	-	-	-	-
عادية مقبولة للمخاطر	-	-	٤,٢٩٣,٩٤١,٨٣٤	٢,١٩٠,٢٥٦,٢٢٤	٦,٤٨٤,١٩٨,٠٥٨
تحت المراقبة (تطلب اهتماماً خاصاً)	-	-	٢,٢٤٨,٦٨٢,٧٩١	٣٥٢,١٠٣,١٠٩	٢,٦٠٠,٧٨٥,٩٠٠
غير مستحقة	-	-	٦,٥٤٢,٦٢٤,٦٢٥	٢,٥٤٢,٣٥٩,٣٣٣	٩,٠٨٤,٩٨٣,٩٥٨
منها مستحقة:					
لغاية ٣٠ يوم	-	-	-	-	-
من ٣١ يوم لغاية ٦٠ يوم	-	-	-	-	-
من ٦١ يوم لغاية ٩٠ يوم	-	-	-	-	-
من ٩١ يوم لغاية ١٧٩ يوم	-	-	-	-	-
غير عاملة:					
دون المستوى	-	-	-	-	-
مشكوك فيها	-	-	-	-	-
هالكة (ردية)	-	-	٦,٥٥٥,٠٠٠	١٠,٥٥٢,٦٦٢	١٧,١٠٧,٦٦٢
بمجموع تسهيلات غير مباشرة غير عاملة	-	-	٦,٥٥٥,٠٠٠	١٠,٥٥٢,٦٦٢	١٧,١٠٧,٦٦٢
المجموع	-	-	٦,٥٤٩,١٧٩,٦٢٥	٢,٥٥٢,٩١١,٩٩٥	٩,١٠٢,٠٩١,٦٢٠
يطرح: مخصص تدني تسهيلات ائتمانية غير مباشرة	-	-	(٢٣,٧٣٠,٦٤٦)	(٣,٣٢٧,٧٥٥)	(٢٧,٠٥٨,٤٠١)
صافي التسهيلات الائتمانية غير المباشرة	-	-	٦,٥٢٥,٤٤٨,٩٧٩	٢,٥٤٩,٥٨٤,٢٤٠	٩,٠٧٥,٠٣٣,٢١٩

الملحق الثاني: التسهيلات الائتمانية لدى بنك بيمو السعودي الفرنسي

تسهيلات مباشرة	الشركات				المجموع
	الأفراد	القروض العقارية	الشركات الكبرى	المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	
ل.س.	ل.س.	ل.س.	ل.س.	ل.س.	ل.س.
٤٢,١٥٤,٤٥٣	٤٢,٤٤٢,٩٢١	٤,٩٣٧,٨٨٠	-	٨٩,٥٣٥,٢٥٤	عادية متدنية المخاطر
٣,٧٣٩,٤٨٦,١٣٦	٥,٠٦٤,٩٣٦,١٨٢	٨,٩٩٦,٦٤٢,٤٧٨	١,٨٧٦,٥٢٤,١٤٣	١٩,٦٧٧,٥٨٨,٩٣٩	عادية مقبولة المخاطر
٣,٤٢٣,٨٦٥,٥١٧	١٤٣,٩٣٩,٤٦٨	١٤,٢٣٥,٩٠٥,٦٤٦	٢,٥٩٤,٤٣٨,٢٥٨	٢٠,٣٩٨,١٤٨,٨٨٩	تحت المراقبة (تتطلب اهتماماً خاصاً)
٣,٣٧٩,١٦٣,٩١١	١٤١,٧٤٤,٩٦٠	١٣,٨٤٠,٤٩٧,٣٢٢	٢,٥٥٨,٨٦٥,٨٩٩	١٩,٩٢٠,٢٧٢,٠٩٢	غير مستحقة
					منها مستحقة:
١٣,١٧٨,١١٣	٢٥,١١٦	٥٣,٩٦٣,٤١٢	١٨,٨٧٦,٧٧٠	٨٦,٠٤٣,٤١١	لغاية ٣٠ يوم
٢,٤٦٩,١٦٩	-	٢٠,١٢٨,٢٥٨	١,٠٥٠,٨٥٩	٢٣,٦٤٨,٢٨٦	من ٣١ يوم لغاية ٦٠ يوم
١٣,٧٧٤,٧٣١	١,٧٨٦,١٧٠	١٥١,٤٨٧,٠٧١	١٤,٤٥٧	١٦٧,٠٦٢,٤٢٩	من ٦١ يوم لغاية ٩٠ يوم
١٥,١٧٩,٥٩٣	٣٨٣,٢٢٢	١٦٩,٨٢٩,٥٨٣	١٥,٦٣٠,٢٧٣	٢٠١,١٢٢,٦٧١	من ٩١ يوم لغاية ١٧٩ يوم
					غير عاملة:
١٤٣,٥٨٦,٦٧٥	٤٩,٥٧٨,٩١٠	٤١٧,٩٩٥,٠٨٧	٤٠١,٥٠٧,٨٠٥	١,٠١٢,٦٦٨,٤٧٧	دون المستوى
٧٧,٧٥٨,٦٣٨	٩٤,٩٨٦,٨١٥	٢١٢,٠٦٥,٦١٠	٩٨,٠٧٧,٨٧٠	٤٨٢,٨٨٨,٩٣٣	مشكوك فيها
٢,٧٥٤,٢٠٣,٤٨٩	٥٣٧,٣٧٨,٥٢١	٦,٤٥١,٠٩١,٠١١	٢,٨٩٣,٠٩١,٩١٩	١٢,٦٣٥,٧٦٤,٩٤٠	هالكة (ردية)
٢,٩٧٥,٥٤٨,٨٠٢	٦٨١,٩٤٤,٢٤٦	٧,٠٨١,١٥١,٧٠٨	٣,٣٩٢,٦٧٧,٥٩٤	١٤,١٣١,٣٢٢,٣٥٠	بمجموع تسهيلات مباشرة غير عاملة
١٠,١٨١,٠٥٤,٩٠٨	٥,٩٣٣,٢٦٢,٨١٧	٣٠,٣١٨,٦٣٧,٧١٢	٧,٨٦٣,٦٣٩,٩٩٥	٥٤,٢٩٦,٥٩٥,٤٣٢	المجموع
(٩٥٠,٦٤٩,٧٣٥)	(١٢١,٣١٦,٠٩٣)	(٣,٩٩٦,٦٦٧,٦٠٨)	(١,٥٧٠,٤٠٣,٢٥٥)	(٦,٦٣٩,٠٣٦,٦٩١)	يطرح: فوائد معلقة
(١,٤٠٨,٩٧٩,١٧٣)	(١١٥,٩٠٣,٦٤٩)	(٢,٢٦٦,٢٢٨,٦٥٨)	(٩٦٧,٨٤٠,٣٤٠)	(٤,٧٥٨,٩٥١,٨٢٠)	يطرح: مخصص تدني تسهيلات ائتمانية مباشرة
٧,٨٢١,٤٢٦,٠٠٠	٥,٦٦٩,٠٤٣,٠٧٥	٢٤,٠٥٥,٧٤١,٤٤٦	٥,٣٢٥,٣٩٦,٤٠٠	٤٢,٨٩٨,٦٠٦,٩٢١	صافي التسهيلات الائتمانية المباشرة

تسهيلات غير مباشرة	الشركات				المجموع
	الأفراد	القروض العقارية	الشركات الكبرى	المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	
ل.س.	ل.س.	ل.س.	ل.س.	ل.س.	ل.س.
٨٧٢,٣٠١,٥٠٩	-	٢٧٩,٩٦٨,٦٦٣	٦١,٤٧٤,٦٤٤	١,٢١٣,٧٤٤,٨١٦	عادية متدنية للمخاطر
٧٧,٦٢٠,٠٥٥	-	٣,٧٢٨,٤٠١,٣٩٤	٨٠٠,٠٥٦,٥٣٣	٤,٦٠٦,٠٧٧,٩٨٢	عادية مقبولة للمخاطر
٢٧٥,٤٧٥,٥٠٣	-	٢,٥١٣,٩٢٣,٥٥٧	٧٩٩,٣٣٤,٦٢٠	٣,٥٨٨,٧٣٣,٦٨٠	تحت المراقبة (تتطلب اهتماماً خاصاً)
٢٧٥,٤٧٥,٥٠٣	-	٢,٥١٣,٩٢٣,٥٥٧	٧٩٩,٣٣٤,٦٢٠	٣,٥٨٨,٧٣٣,٦٨٠	غير مستحقة
-	-	-	-	-	منها مستحقة:
-	-	-	-	-	لغاية ٣٠ يوم
-	-	-	-	-	من ٣١ يوم لغاية ٦٠ يوم
-	-	-	-	-	من ٦١ يوم لغاية ٩٠ يوم
-	-	-	-	-	من ٩١ يوم لغاية ١٧٩ يوم
-	-	-	-	-	غير عاملة:
-	-	-	-	٥٢٨,٢٢٥	دون المستوى
-	-	-	-	٤٨,٦٩٣,٣٦٩	مشكوك فيها
١٩٦,٥٣٢,٤٥٣	-	٢٧,٩٠٥,٧٣٠	٩٩٦,٦٦٢,٦٤٧	١,٢٢١,١٠٠,٨٣٠	هالكة (ردية)
١٩٦,٥٣٢,٤٥٣	-	٢٧,٩٠٥,٧٣٠	١,٠٤٥,٨٨٤,٢٤١	١,٢٧٠,٣٢٢,٤٢٤	مجموع تسهيلات غير مباشرة غير عاملة
١,٤٢١,٩٢٩,٥٢٠	-	٦,٥٥٠,١٩٩,٣٤٤	٢,٧٠٦,٧٥٠,٠٣٨	١٠,٦٧٨,٨٧٨,٩٠٢	المجموع
-	-	(٤,٠٢٧,٤٩٢)	(٤٨٨,٦٩١,١٩٢)	(٤٩٢,٧١٨,٦٨٤)	يطرح: مخصص تدني تسهيلات الائتمانية غير مباشرة
١,٤٢١,٩٢٩,٥٢٠	-	٦,٥٤٦,١٧١,٨٥٢	٢,٢١٨,٠٥٨,٨٤٦	١٠,١٨٦,١٦٠,٢١٨	صافي التسهيلات الائتمانية غير المباشرة

الملحق الثالث: التعرضات الائتمانية لدى بنك الشام

المصارف		الحكومة		الشركات		البنوك		2018	
المجموع	المصارف والمؤسسات المصرفية الأخرى	المصارف والمؤسسات المصرفية الأخرى	الحكومة	المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	الشركات الكبرى	بنوك سورية	بنوك سورية	بنوك سورية	بنوك سورية
46,827,872,372	-	-	-	1,472,792,808	43,072,235,700	1,662,024,197	620,819,667	بنوك سورية	بنوك سورية
2,327,875,087	-	-	-	363,154,920	1,920,968,113	43,521,340	230,714	بنوك سورية	بنوك سورية
1,627,204,573	-	-	-	264,213,827	1,143,590,379	16,993,969	202,406,398	بنوك سورية	بنوك سورية
12,358,652	-	-	-	-	12,358,652	-	-	بنوك سورية	بنوك سورية
31,788,524	-	-	-	17,522,755	10,754,316	3,511,453	-	بنوك سورية	بنوك سورية
1,583,057,397	-	-	-	246,691,072	1,120,477,411	13,482,516	202,406,398	بنوك سورية	بنوك سورية
50,782,952,033	-	-	-	2,100,161,555	46,136,794,192	1,722,539,507	823,456,779	بنوك سورية	بنوك سورية
(84,786,898)	-	-	-	(7,582,454)	(42,695,037)	(3,973,827)	(30,535,580)	بنوك سورية	بنوك سورية
(2,717,100,179)	-	-	-	(261,226,859)	(2,200,958,292)	(53,221,082)	(201,693,946)	بنوك سورية	بنوك سورية
47,981,064,955	-	-	-	1,831,352,242	43,893,140,863	1,665,344,597	591,227,253	بنوك سورية	بنوك سورية

الملحق الرابع: تحليل الحساسية لأسعار الفائدة لدى المصرف الدولي للتجارة والتمويل

الوصف الكمي لمخاطر أسعار الفائدة للتغير في سعر الفائدة ٢%			
أثر الزيادة ٢%			
٣١ كانون الأول ٢٠١٨			
العملة	الفجوة التراكمية	حساسية إيرادات الفائدة (الأرباح والخسائر)	الأثر على حقوق الملكية
	ل.م.	ل.م.	ل.م.
ليرة سورية	(٥,٦٦٠,٧٢٠,٠٠٠)	(١١٣,٢١٤,٤٠٠)	(٨٤,٩١٠,٨٠٠)
دولار أمريكي	١٧,٦١٠,٥٨٥,٣١١	٣٥٢,٢١١,٧٠٦	٢٦٤,١٥٨,٧٨٠
يورو	٢,٨٣٦,٦٧٣,٤٧٨	٥٦,٧٣٣,٤٧٠	٤٢,٥٥٠,١٠٢
جنيه استرليني	٢٨,٢٣٠,٩٦٤	٥٦٤,٦١٩	٤٢٣,٤٦٤
ين ياباني	٥٧,٧٢١,٢٩٠	١,١٥٤,٤٢٦	٨٦٥,٨١٩
فرنك سويسري	١١١,٩٤٦	٢,٢٣٩	١,٦٧٩
أثر النقص ٢%			
٣١ كانون الأول ٢٠١٨			
العملة	الفجوة التراكمية	حساسية إيرادات الفائدة (الأرباح والخسائر)	الأثر على حقوق الملكية
	ل.م.	ل.م.	ل.م.
ليرة سورية	(٥,٦٦٠,٧٢٠,٠٠٠)	١١٣,٢١٤,٤٠٠	٨٤,٩١٠,٨٠٠
دولار أمريكي	١٧,٦١٠,٥٨٥,٣١١	(٣٥٢,٢١١,٧٠٦)	(٢٦٤,١٥٨,٧٨٠)
يورو	٢,٨٣٦,٦٧٣,٤٧٨	(٥٦,٧٣٣,٤٧٠)	(٤٢,٥٥٠,١٠٢)
جنيه استرليني	٢٨,٢٣٠,٩٦٤	(٥٦٤,٦١٩)	(٤٢٣,٤٦٤)
ين ياباني	٥٧,٧٢١,٢٩٠	(١,١٥٤,٤٢٦)	(٨٦٥,٨١٩)
فرنك سويسري	١١١,٩٤٦	(٢,٢٣٩)	(١,٦٧٩)

الملحق الخامس: تحليل الحساسية لأسعار العملات لدى المصرف الدولي للتجارة والتمويل

أثر الزيادة ١٠ %			
كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٨			
العملة	مراكز القسط	الأثر على الأرباح والخسائر	الأثر على حقوق الملكية
	ل.س.	ل.س.	ل.س.
دولار أمريكي تشغيلي	(١٦٤,١٩٧,٥٢٦)	(١٦,٤١٩,٧٥٣)	(١٢,٣١٤,٨١٤)
دولار أمريكي بنوي	١٧,٣٩٢,٥٧٦,٢٨٠	١,٧٣٩,٢٥٧,٦٢٨	١,٧٣٩,٢٥٧,٦٢٨
يورو تشغيلي	١٢,٠٩٥,٩٠٧	١,٢٠٩,٥٩١	٩٠٧,١٩٣
يورو بنوي	٢,٦٢٩,٦١٦,٠٥٤	٢٦٢,٩٦١,٦٠٥	٢٦٢,٩٦١,٦٠٥
جنيه استرليني	٢٩,٠٢٢,٤٤٦	٢,٩٠٢,٢٤٥	٢,١٧٦,٦٨٣
ين ياباني	٥٧,٧٢١,٢٩٠	٥,٧٧٢,١٢٩	٤,٣٢٩,٠٩٧
فرنك سويسري	١١١,٩٤٦	١١,١٩٥	٨,٣٩٦
عملات أخرى	٥١,١٠١,٥١٢	٥,١١٠,١٥١	٣,٨٣٢,٦١٣

أثر النقص ١٠ %			
كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٨			
العملة	مراكز القسط	الأثر على الأرباح والخسائر	الأثر على حقوق الملكية
	ل.س.	ل.س.	ل.س.
دولار أمريكي تشغيلي	(١٦٤,١٩٧,٥٢٦)	١٦,٤١٩,٧٥٣	١٢,٣١٤,٨١٤
دولار أمريكي بنوي	١٧,٣٩٢,٥٧٦,٢٨٠	(١,٧٣٩,٢٥٧,٦٢٨)	(١,٧٣٩,٢٥٧,٦٢٨)
يورو تشغيلي	١٢,٠٩٥,٩٠٧	(١,٢٠٩,٥٩١)	(٩٠٧,١٩٣)
يورو بنوي	٢,٦٢٩,٦١٦,٠٥٤	(٢٦٢,٩٦١,٦٠٥)	(٢٦٢,٩٦١,٦٠٥)
جنيه استرليني	٢٩,٠٢٢,٤٤٦	(٢,٩٠٢,٢٤٥)	(٢,١٧٦,٦٨٣)
ين ياباني	٥٧,٧٢١,٢٩٠	(٥,٧٧٢,١٢٩)	(٤,٣٢٩,٠٩٧)
فرنك سويسري	١١١,٩٤٦	(١١,١٩٥)	(٨,٣٩٦)
عملات أخرى	٥١,١٠١,٥١٢	(٥,١١٠,١٥١)	(٣,٨٣٢,٦١٣)

الملحق السادس: تحليل الحساسية لأسعار الفائدة لدى بنك بيمو

أثر الزيادة ٢%			
٣١ كانون الأول ٢٠١٧			
العملة	الفجوة التراكمية	حساسية إيرادات الفائدة (الأرباح والخسائر)	الأثر على حقوق الملكية
ل.م.	ل.م.	ل.م.	ل.م.
دولار أمريكي	٥,٦٧٠,٠٢١,١٦١	١١٣,٤٠٠,٤٢٣	٨٥,٠٥٠,٣١٧
يورو	١٣,٩٦٥,٩١٦,٥١٨	٢٧٩,٣١٨,٣٣٠	٢٠٩,٤٨٨,٧٤٨
جنيه استرليني	٦٧٣,٠٥٢,٧٤٩	١٣,٤٦١,٠٥٥	١٠,٠٩٥,٧٩١
فرنك سويسري	١,٩٨٢,٩٩٤	٣٩,٦٦٠	٢٩,٧٤٥
ين ياباني	١,٣٠٧,١٢٦,٢٨٦	٢٦,١٤٢,٥٢٦	١٩,٦٠٦,٨٩٥
ليرة سورية	(٣٠,٦٠٢,٠٤٠,٧٩٤)	(٦١٢,٠٤٠,٨١٦)	(٤٥٩,٠٣٠,٦١٢)
أثر النقص ٢%			
٣١ كانون الأول ٢٠١٧			
العملة	الفجوة التراكمية	حساسية إيرادات الفائدة (الأرباح والخسائر)	الأثر على حقوق الملكية
ل.م.	ل.م.	ل.م.	ل.م.
دولار أمريكي	٥,٦٧٠,٠٢١,١٦١	(١١٣,٤٠٠,٤٢٣)	(٨٥,٠٥٠,٣١٧)
يورو	١٣,٩٦٥,٩١٦,٥١٨	(٢٧٩,٣١٨,٣٣٠)	(٢٠٩,٤٨٨,٧٤٨)
جنيه استرليني	٦٧٣,٠٥٢,٧٤٩	(١٣,٤٦١,٠٥٥)	(١٠,٠٩٥,٧٩١)
فرنك سويسري	١,٩٨٢,٩٩٤	(٣٩,٦٦٠)	(٢٩,٧٤٥)
ين ياباني	١,٣٠٧,١٢٦,٢٨٦	(٢٦,١٤٢,٥٢٦)	(١٩,٦٠٦,٨٩٥)
ليرة سورية	(٣٠,٦٠٢,٠٤٠,٧٩٤)	٦١٢,٠٤٠,٨١٦	٤٥٩,٠٣٠,٦١٢

الملحق السابع: تحليل الحساسية لأسعار العملات لدى بنك بيمو

أثر الزيادة . %١			
كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٧			
العملة	مراكز القطع ل.س.	الأثر على الأرباح والخسائر ل.س.	الأثر على حقوق الملكية ل.س.
دولار أمريكي	٢٣,٢٩٧,٥١٨,١٥٧	٢,٣٢٩,٧٥١,٨١٦	٢,٢٢٥,٢٢٥,١٠٦
يورو	(٨٢٩,٦٥٣,٤٦٠)	(٨٢,٩٦٥,٣٤٦)	(٤٤,٠١٩,٤٥٩)
جنيه استرليني	٦٦٥,٢٨٩,٨٣٥	٦٦,٥٢٨,٩٨٤	٦٦,٠١٠,٠٨٨
ين ياباني	١,٣٠٧,٧١٧,٦٦١	١٣٠,٧٧١,٧٦٦	١٣١,٣١٩,٥٤٥
فرنك سويسري	٢,٠٤٠,٦٨٢	٢٠٤,٠٦٨	١٥٣,٠٥١
عملات أخرى	(٢,١١٩,٤٣٤,٤٧٣)	(٢١١,٩٤٣,٤٤٧)	(١٥٨,٩٥٧,٥٨٥)

أثر النقص . %١			
كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٧			
العملة	مراكز القطع ل.س.	الأثر على الأرباح والخسائر ل.س.	الأثر على حقوق الملكية ل.س.
دولار أمريكي	٢٣,٢٩٧,٥١٨,١٥٧	(٢,٣٢٩,٧٥١,٨١٦)	(٢,٢٢٥,٢٢٥,١٠٦)
يورو	(٨٢٩,٦٥٣,٤٦٠)	٨٢,٩٦٥,٣٤٦	٤٤,٠١٩,٤٥٩
جنيه استرليني	٦٦٥,٢٨٩,٨٣٥	(٦٦,٥٢٨,٩٨٤)	(٦٦,٠١٠,٠٨٨)
ين ياباني	١,٣٠٧,٧١٧,٦٦١	(١٣٠,٧٧١,٧٦٦)	(١٣١,٣١٩,٥٤٥)
فرنك سويسري	٢,٠٤٠,٦٨٢	(٢٠٤,٠٦٨)	(١٥٣,٠٥١)
عملات أخرى	(٢,١١٩,٤٣٤,٤٧٣)	٢١١,٩٤٣,٤٤٧	١٥٨,٩٥٧,٥٨٥

الملحق الثامن: تحليل الحساسية لأسعار العملات ومعدل العائد لدى بنك الشام

أ- مخاطر سعر العملات

2018	العملة	مركز القطع	الأثر على الأرباح والخسائر قبل الضريبة	الأثر على حقوق الملكية
	ليرة سورية			
	دولار أمريكي (دائن)	9,798,133,424	979,813,342	1,150,662,613
	يورو (دائن)	10,362,739	1,036,274	777,205
	جنيه استرليني (مدين)	(6,355,297)	(635,530)	(476,647)
	ين ياباني (دائن)	-	-	-
	عملات أخرى (مدين)	7,124,941,348	712,494,135	534,370,601

ب- مخاطر معدل العائد:

العملة	الفجوة	الأثر على الأرباح والخسائر	الأثر على حقوق الملكية
2018		%2	75%
ليرة سورية	(10,824,723,660)	(216,494,473)	(162,370,855)
دولار	960,235,355	19,204,707	14,403,530
يورو	7,138,912,277	142,778,246	107,083,684
عملات أخرى	20,178,234,661	403,564,693	302,673,520

الملحق التاسع: كفاية رأس المال لدى المصرف الدولي للتجارة والتمويل

٣١ كانون الأول		
٢٠١٧	٢٠١٨	
ل.س.	ل.س.	
		رأس المال الأساسي:
٥,٢٦٤,٨٠٧,٧٤٥	٥,٢٦٤,٥٨٠,٣١٦	رأس المال المكتتب به والمدفوع
١,١٧٢,٤٧٨,٨٨٠	١,٣٧٦,٣١٤,٥٥٠	الاحتياطي القانوني
١,١٧٢,٤٧٨,٨٨٠	١,٣٧٦,٣١٤,٥٥٠	الاحتياطي الخاص
١٢٩,٦٩٨,٤٠٠	١٢٩,٦٩٨,٤٠٠	علاوة إصدار رأس المال
١٧,٤٤٩,١٩٩,٩٢٦	١٧,٣٣٣,٦٦٨,٦٦٥	أرباح مدورة غير محققة
٢٥,١٨٨,٦٦٣,٨٣١	٢٥,٤٨٠,٥٧٦,٤٨١	
		ينزل منها:
(٨,٩٠٢,٢٩٤,٩٥١)	(٧,٨٣٤,٢٧٨,٥٩٣)	خسائر متراكمة محققة
(٣,٤٠٣,٠٧٣)	(١٨,١١٧,٠٣٢)	صافي موجودات غير ملموسة
١٦,٢٨٢,٩٦٥,٨٠٧	١٧,٦٢٨,١٨٠,٨٥٦	صافي رأس المال الأساسي
		يضاف رأس المال المساعد:
١٧٠,٩٦٥,١٠١	١٧٠,٩٦٥,١٠١	احتياطي عام لمواجهة مخاطر التمويل
١٦,٤٥٣,٩٣٠,٩٠٨	١٧,٧٩٩,١٤٥,٩٥٧	مجموع رأس المال التنظيمي (الأموال الخاصة)
٥٥,٠٨٢,٤٠٦,٣٥١	٥٨,٨٠٠,٩٩٩,٩٠٠	مخاطر الائتمان ومخاطر الموجودات الأخرى المرجحة بالمخاطر
٣,٣٦٢,٥٢٥,٨٨١	٤,٦٢٨,٠٢٨,٣٠٥	مخاطر حسابات خارج الميزانية المرجحة بالمخاطر
١٧,٩١٤,١٦٥,٩٧٩	١٦٤,١٩٧,٥٢٦	مخاطر السوق
٤,٥٠٢,١٩٤,٠٧٨	٤,٧٣٢,٣٣٨,٤٧٠	المخاطر التشغيلية
٨٠,٨٦١,٢٩٢,٢٨٩	٦٨,٣٢٥,٥٦٤,٢٠١	مجموع الموجودات والالتزامات خارج الميزانية المرجحة بالمخاطر
%٢٠,٣٥	%٢٦,٠٥	نسبة كفاية رأس المال (%)
%٢٠,١٣	%٢٥,٨٠	نسبة كفاية رأس المال الأساسي (%)
%٩٨,٩٤	%٩٨,٩٤	نسبة رأس المال الأساسي إلى إجمالي حقوق المساهمين (%)

الملحق العاشر: كفاية رأس المال لدى بنك بيمو السعودي الفرنسي

٣١ كانون الأول		
٢٠١٦	٢٠١٧	
ألف ل.م.	ألف ل.م.	بنود رأس المال الأساسي*
٥,٠٧٦,٠٠٠	٥,٥٧٦,٠٠٠	رأس المال المكتتب به والمدفوع
٦٨٧,٢٣١	٩٤٢,١٥٥	الاحتياطي القانوني
٦٨٧,٢٣١	٥٩٢,١٥٥	الاحتياطي الخاص
٢٤٨,٣٩٤	١,٣٢٥,٤٧٨	أرباح مدوّرة محققة
٢١,٤٨١,٥٤٠	١٧,٦٤٩,٩٣٤	أرباح مدوّرة غير محققة
(٥٨٠,٣٣٦)	(٥٨٦,٥١٦)	صافي الموجودات غير الملموسة
(٧٠,٨٥٣)	(٧٣,٦٩٢)	موجودات آلت ملكيتها للمصرف ولاء لديون مستحقة**
		المبالغ الممنوحة إلى كبار المساهمين وأعضاء مجلس الإدارة
(٤٥٣,٤٩١)	(٥٥٤,٢٥٠)	أو المستعملة من قبلهم (أيهما أكبر)
٢٧,٠٧٥,٧١٦	٢٤,٨٧١,٢٦٤	صافي الأموال الخاصة الأساسية
		بنود رأس المال المساعد:
		صافي الأرباح غير المحققة من الاستثمارات في
٢٧,٦٠٨	٧٠٠,٧١٦	موجودات مالية متوفرة للبيع بعد خصم ٥٠% منها
١٨٤,٦٦٠	١٨٤,٦٦٠	احتياطي عام لمخاطر التمويل
٢١٢,٢٦٨	٨٨٥,٣٧٦	الأموال الخاصة المساعدة
٢٧,٢٨٧,٩٨٤	٢٥,٧٥٦,٦٤٠	صافي الأموال الخاصة (رأس المال التنظيمي)
٧٣,٨٧٨,٠٧٩	٧١,١٢٦,٠٨٩	الموجودات المرجحة بالمخاطر
٧,٦٣٢,٣٧٢	٧,٩٤٣,٢٥٦	حسابات خارج الميزانية المرجحة بالمخاطر
٣,٥٠١,٤٤١	٤,٦٢٩,٩٣٥	مخاطر السوق
٤,٨٠٥,٨٢٨	٦,٣٩٥,٤٧٦	المخاطر التشغيلية
٨٩,٨١٧,٧٢٠	٩٠,٠٩٤,٧٥٦	المجموع
%٣٠,٣٨	%٢٨,٥٩	نسبة كفاية رأس المال (%)
%٣٠,١٥	%٢٧,٦١	نسبة كفاية رأس المال الأساسي (%)
%٩٥,٢٧	%٨٩,٨٨	نسبة رأس المال الأساسي إلى إجمالي حقوق الملكية (%)

الملحق الحادي عشر: كفاية رأس المال لدى بنك الشام

2017	2018	
ليرة سورية	ليرة سورية	
21,287,464,592	22,637,169,542	الأموال الخاصة الأساسية
5,000,000,000	5,250,000,000	رأس المال
14,708,920,881	14,708,920,881	أرباح منورة غير محققة *
437,394,760	807,850,250	أرباح / خسائر مترجمة محققة
313,909,216	430,618,546	احتياطي قانوني
313,909,216	430,618,546	احتياطي خاص
518,507,215	1,017,254,859	احتياطي معادل الأرباح
(4,016,696)	(6,933,540)	الموجودات غير الملموسة
(1,160,000)	(1,160,000)	عقارات آيلة للمصرف وفاء لديونه
33,051,351	33,051,351	الأموال الخاصة المساندة
33,051,351	33,051,351	احتياطي مخاطر التمويل
21,320,515,943	22,670,220,893	صافي حقوق الملكية حسب تعليمات مصرف سورية المركزي
78,019,060,318	74,056,691,193	الموجودات المثقلة
1,442,955,143	634,465,549	حسابات خارج الميزانية المثقلة
3,762,975,256	4,606,804,947	المخاطر التشغيلية
10,814,178,673	7,159,680,270	مركز القطع التشغيلي
94,039,169,390	86,457,641,959	
22.67%	26.22%	نسبة كفاية رأس المال (%)
22.64%	26.18%	نسبة كفاية رأس المال الأساسي (%)
99.84%	99.85%	نسبة رأس المال الأساسي إلى إجمالي حقوق المساهمين (%)

The abstract

Banking risk is one of the most important topics that concern bankers at the global level, especially in the last two decades, in the wake of the financial and banking crises that struck the world. As it became clear that the most important causes of these crises are the increased banking risks faced by banks on the one hand, and the inability to identify them and manage them well on the other hand. Which shows the necessity of working to find modern methods and methodologies in measuring and managing risks (financial and non-financial), which carry out a comprehensive measurement of risks, which contributes to avoiding future financial crises.

This research aims to address the deficiencies in the current risk measurement and management techniques, by presenting a proposed framework for measuring risks (financial and non-financial), through the risk accounting methodology, and thus a comprehensive determination of the size of the risks to which the financial institution is exposed. This research also aims to demonstrate the extent to which this proposed framework can be applied in financial institutions operating in the Syrian Arab Republic.

In order to achieve these goals, the researcher, after presenting the theoretical framework of the study, conducted an applied study on a sample of Syrian banks, with the aim of clarifying the theoretical framework for the study, and showing the extent to which the methodology of risk accounting can be applied in practice in those banks.

This study concluded that the method of risk accounting is an appropriate methodology for measuring risks in financial institutions, providing a comprehensive measurement of financial and non-financial risks, as it depends on simple and clear accounting principles, away from the complex techniques for calculating risks such as var techniques. Despite this, it is currently not possible for Syrian banks to adopt a method of risk accounting due to the lack of the necessary infrastructure.

Syrian Arab Republic
Damascus University
Faculty of Economics
Department of Banking and Insurance



Management and Measuring the Total Risk
in the Financial Institutions

(Field study on banks operating in Syria)

Submitted as a Partial Fulfillments of the Requirements for the Master
Degree in Financial Markets

Prepared by: Antoinette Harb

Supervised by: Pro. Ahmad Al-ali

Damascus 2020